

عدد
١١٦

هو الكتاب سيد علي زاده

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاج بشير اغا دار السعادة
الشريفة لسنة ثمان
وخمسين ومائة
والف





هذه النسخة اللطيفة من وقف مولانا صاحب الخيرات الحسان
حضرت اغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه للخير الكثير
من هو على كل شيء قدير حرسه الله العظيم تعالى
مما من المهيمن وقاه الحرمان
عفى له



الحمد لله الذي اعرب تركيب الكائنات من ممتزج كاف
ونون • وبنى الافلاك المرفوعة على الحركة والارض المخفوضة
على السكون • والصلوة على سيد رسله محمد المبعوث
من سُرّة البطحاء • ومن صميم العرباء • وعلى آله وصحبه
مصابيح الانوار • ومفاتيح الاسرار ما ناحت الورقاء
في الاوراق • ولاحت الجوزاء في الآفاق • وبعد فيقول
العبد الضعيف والمذنب اللهيف يعقوب بن سيد
علي عفي عنهما الملك العلي • هذه فوائد قد قيدتها على
شرح ديباجة المصباح حين ما قرأه علي بعض اخوتي
لاجل الايضاح • وقد كنت قد ما يدور ببالي ويجول في خيالي
ان اتخذ له شرحا جامعا لغرر اصول النحو وقواعده •
وحاويا لنكت مسائله وعوائده • لما ان وجدته مختصرا محتويا
على لطائف حقائق اللباب • ومنطويا على دقائق لب
الالباب • مع توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله • وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفصيله •
فاختلست فرصا من اثناء التحصيل • وتشمرت لكشف

مفصلاته

مفصلاته بالجد الجليل • وضممت الى تلك الفوائد
ما يزيل صعابه الابية ويسهل طريق الوصول الى كنوزه
المخفية • مودعا فيه فرائد بهية • قد خلا عنها الضوء والاصباح
وفوائد شهية لم توجد في الافتتاح • بل في المفتاح فجاء
بحمد الله شرحا شافيا يتناثر على نكته حبات الفؤاد •
وحلا وافيا يتهافت على ملحه اناسي ارباب الرشاد •
شعر كلم كأن الشهد من الفاظها جار • وان الطيب من
وكأن انفاس المسيح نسيمها • اذ من شذاه كل
ميت ناشر • وهذا مع اني بالقصور معترف • ومن بحر
الفتور مغترف • ولكني اقول بلسان كليل وجنان عليل
شعر وكم من جوهر احكي نفيس • ولي وصف حكى
وصف الفلوس • وكم احلو جلا حسنا وما لي نصيب
مثل ما شطة العروس • رضى يا نفس تتوفى نصيبا
بتسليم قضى بارى النفوس • والى الله اتضرع ان يجعل
ما الفته من هذا الدر النظيم • خالصا لوجهه الكريم •
مقربا من رحمته في دار النعيم • يوم لا ينفع مال ولا
بنون الا من اتى الله بقلب سليم • وها انا اشرع في تزيين
السنين والشين بمعونة الفيض من خزانة الرب
المعين • قال الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاه اي لا يصل

الى تصوره بحقيقته كل من تجبر في اكتسابه باي طريق كان
من النظر والرياضة وان وصل الى تصوره بوجه يميزه
عما عداه وما قيل انه حاز بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ
كنهه من اتى بجده فليس بشيء لخلوه عن هذه الفايدة
اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق كان على ان
فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى الكنه وهو باطل
ولا يحصي اي لا يضبط عدد نعمه عاد في الكشاف وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا عددها فالاحصاء ههنا
استعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا في قوله
تعالى سرى بعبده ليلا وحار اي صار متحيرا في بحار عرفانه
ارواح العالمين بفتح اللام ونار اي صار مستنيرا
بانوار احسانه اشباح جمع شبح العالمين بفتح اللام
والصلوة على من لم يرا اي لم يبصر فلا يقتضي الا مفعولا
واحدا وهو قوله اثرا وهو بفتحتين ما بقي من رسم الشيء
للكفر الا طمسه ومحاه من المحو عطف تفسيري في مختار الصحاح
الطموس الامحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره
من باب ضرب فهو متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا
ولفظ لا زائدة موكدة للنفي اي لم يترك شيئا من رسوم الكفر
الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح عفى المنزل اندرس والمحي

والمحي وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى
فهذه القرينة موكدة لما عطف عليه بحسب المعنى محمد
بالجر المبعوث بالهدى اي بالاهتداء او بالهداية
للناس فان هدى يجيء لازما ومتعديا والنور اي
بالنور الذي كان يتلألأ في جبهته او بنور الاسلام
الذي طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنتزح
بيمن مقدمه بالفتح والسكون مصدر ميمي من قدم
اي بمحمد الذي ينشرح ببركة قدومه بالرسالة القلوب
مرفوع على انه فاعل المنشرح المعتمد على الموصول والصدور
عطف على القلوب فالمنشرح بالجر صفة سببية لمحمد
اي صفة جرت على غير من هي له والصلوة على اله الكرام
جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم اما بعد فهذه
اشارة الى الاوراق التي كتبها اشارة ذهنية او حسية
بناء على ان الديباجة هذه متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر
اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة المصباح في مختار الصحاح
الديباجتان الخدان فكان ماذكر هنا واول الكتب خدها
ووجهها فلذلك يسمى بالديباجة مأخوذة من غرايب
فوايد المفتاح وابتداء انا اولا نصب على الظرفية اي قبل
اعراب الديباجة باتية من كتاب الله تع تبركا وتيمنا و

وتعرف الاية بانها طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض
الى انقطاعها طويلة كانت او قصيرة أولها وآخرها
توفيقا وبيت بالجر اى ابتداء ببيت من الابيات ليفيد
مهارة وتمرنا اى حذاقة في باب الاعراب واعتيادا عليه
يقال مرن على الشيء باب دخل تعوده واستمر عليه
كذا في مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدا ومن الله
بحبل الرشاد اى متمسكا بحبل الرشاد كائنا من الله و
وقدم الحال اعني من الله على ذي الحال المجرور وهو حبل
الرشاد وان لم يجز في الاصح للسجع في الافعال اعتصم
به تمسك وما وقع في بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء
لا يساعده كتب اللغة اذ ابناها فانه الهادي الى سبيل
السداد بفتح السين المهملة الاستقامة ومعتذرا عطف
على معتصما بان تشغلني الى غير هذا مبذول والعذر اي
الاعتذار عند كرام الناس مقبول ما الاية فقوله تعالى
قال رب اني لا املك الا نفسي واخي قال فعل ماض فاعله
مستتر فيه راجع الى موسى عم رب منادي حذف حرف
النداء وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء
المعجمة اى اكتفاء بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم
اذا اضيف اليه المنادي جاز اسكانه وهو الاكثر في الاستعمال

اذالم

اذا لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين وفتحه كما جاز
في غير النداء وجاز حذفه ايضا اكتفاء بالكسر وهذا
الحذف في غير النداء قليل الا في الفواصل والقوافي لان
النداء موضع تخفيف لان المقصود من الكلام هو
غير النداء وانما هو لتوجيه المخاطب فيطلب الفراغ منه
بالسرعة ليصل الى المقصود وجاز ابداله الفا ايضا
لانه نوع من التخفيف ولا يكاد يوجد هذا الابدال في
غير النداء نحو قولهم يا ربا تجاوز عني وعليه قوله عم
انفق بلالا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف حرف النداء
وقلبت ياء المتكلم الفا واما ما روي مضموما او منونا
على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسى فليس مما نحن
بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا
في المضاف الى ياء المتكلم انما يكون اذا كان مشهورا بالاضافة
اليها فلا يقال في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدا
بقلبها الفا هذا ما قالوه فعليك به فانه ينفعك في
مواضع شتى ومحل رب بدون الياء المحذوفة منصوب
لانه مفعول به لان معناه اريد او اعني ويا رب مع ساقتها
اى آخرها وغايتها يقال ساقة الجيش اى مؤخرها يعني ان
قوله يا رب مع قوله اني لا املك الا نفسي واخي

فی محل النصب لکونه مقول القول هکذا قیل لکن فیه نظر
لان الجملة التی لا تقع موقع المفرد لا یکون لها محل من الاعراب
لان الجملة مبنیة لا تستحق الاعراب بنفسها فلم یکن لها
حظ من الاعراب الا من جهة قیامها موقع المفرد المعرب وهذا
مشهور لا شترة فیه بالضم ما یستتر به ای لا تشک فیه و
هذه الجملة ای جملة یارب مع ساقتها لیست بواقعة
موقع المفرد لان مقول القول لا یکون الا جملة ای مقول
القول الذی قصد به الحکایة جملة محکیة مستقلة لیس
الا جملة ولهذا قالوا وجب کسر ان بعد القول بمعنی
الحکایة لانه ابتداء الکلام المحکی تدبر وکذا ما وقعت صلة
لا یکون الا جملة فلا یکون محلها النصب فمعناه لا تؤاخذنی
یارب فی قوله اللهم لفظ یقال متصلة بالاستثناء فی الاکثر
لنفی الاثم والخطاء الحاصل بنفی الکل او اثباته والواقع
خلافه نحو ما جاء فی القوم او جاء فی القوم اللهم الا زیدا
فمعناه لا تؤاخذنی یارب فان کلامی الاول غیر تام
بل تحتاج الی المستثنی او لتاکید کلامه عند السامع
فکانه قال ایها السامع اعلم انی ادعو الله تعالی یشهد علی
کلامی انه حق واستثناء صدق وقد یقال قد جرت
العادة باستعمال هذا اللفظ فیما فی ثبوته ضعف

فکانه

٥

فکانه یستعان فی اثباته بالله تعالی واصله یا الله
ام ای اقصد لنا بالخیر فحذف حرف النداء لکثرة الاستعمال
وجعل فعل الامر عوضا عنه واتصلت فصار اللهم الان
یقال ان قال بمعنی ذکر وبمثل هذا یأول قولهم قولنا
ضربا مصدر وغیر ذلک لکن ح لا تکون الجملة واقعة
فی مقول القول المذکور بل تکون مفعولا ذکر
والکلام فیما ای فی جملة وقعت فیه بل جوابه الصحیح
ان هذه الجملة واقعة موقع مفعول قال والمفعول
لا یکون الا مفردا یعنی انا لا نسلم انها لیست بواقعة
موقع المفرد مطلقا بل باعتبار کون مقول القول
حکایة عن واقعة وجملة واما باعتبار کونه فی موقع
المفعول فهو فی موقع المفرد فبهذا الاعتبار حکم بانه
منصوب المحل لکن لا یخفی علیک ان قول ذلک
القائل فی محل النصب لکونه مقول القول یأبی عنه
هذا واعلم ان الحق عندهم کون الجملة الواقعة مقول
القول فی محل النصب ولهذا عدوها احدی الجمل السبع
التی لها محل من الاعراب حین قسموا الجمل الی ما لا
محل لها من الاعراب والی ما لها محل منه ویشعر بذلک
قولهم من ان مقول القول یکون جملة محکیة ولا یکون

لفظا منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت
قولا حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا
قال شخص الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا
فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا
حقا يدل على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا
انتهى واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفردا فلان
المفعولية وكذا الفاعلية انما تطرآن على الاسم الذي
هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا
لا جملة فح يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم
المطلب من رام الشيء طلبه كذا في شرح جمال الدين
للكشاف وكذا اي يكون القول المذكور منظورا فيه
قول النحاة ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم
وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض بالمنادى نحو
يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء واسم
هو المنادى لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله
باحد حروف النداء ففي قوله منقوض بالمنادى نوع تسامح
فقوله وجوابهم مبتدأ وخبره قوله مزيف اي جواب النحاة
بان النداء في تقدير الفعل كما مر حيث قال لان معناه
اريد او اعني رب فيكون مركبا من فعل واسم

مزيف

محتمل الصدق

مزيف مبطل لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا
للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء
مثل اريد او اعني او ادعو كذلك اي محتمل لهما لكن
يمكن تصدره نصب على انه مفعول له لهم ان
الملازمة في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان
محتملا للصدق والكذب ممنوعة وانما تصدق
تلك الملازمة لو كان الفعل المقدر به النداء اخباريا
اي من الصيغ الاخبارية
وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر به
من الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ
العقود جمع عقد بالفتح كالبيع والعتق والنكاح
وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه اي لفظ
بعت ونظائره مشترك بين الاخبار والانشاء
فان بعت مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اي مرة
وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف اي تارة اخرى في مختار
الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة والجمع
تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد تار
بحذف الهاء انتهى واما انتصابها فهو على الظرفية
او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك ضربته
مرة وكذا لفظ ادعوا يستعمل تارة لانشاء النداء

اي لا بدآية واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار
عن الدعوة الاتية فلا بأس لنا ان نذكر ههنا معنى
الانشاء والاخبار ارشادا للمتعلم وهو ان كل
كلام اما لاظهار مدلوله وهو الخبر كقولك زيد قائم
فان وضعه لاظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد
وكذا قولك بعت اذا اردت به الاخبار يكون لاظهار
مدلوله وهو اي مدلول بعت صدور البيع منك في الماضي
او لاثبات مدلوله عطف على قوله لاظهار مدلوله
فهو الانشاء كقولك اضرب فان المقصود منه اثبات
مدلوله وهو طلب صدور الضرب من المخاطب وكذا
بعت اذا اردت البيع الحالي يكون لاثبات طلب
صدور البيع منك الان قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح بناء
لازما لمشابهته اسم الاشارة لان قولك الان
معناه هذا الوقت على ما هو مذهب سيبويه وانما
لمشابهته الحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال
مع لام التعريف وساير الاسماء يكون في اول الوضع
نكرة ثم تتعرف وتتنكر ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه كذا

في شرح

في شرح اللباب وهذا المذكور من قولنا اما لاظهار
مدلوله او لاثبات مدلوله معنى قولهم الاخبار اثبات
ما كان يريد ان قولهم الاخبار اثبات ما كان
او نفيه وان خرج عنه ظاهر الاخبارات الاستقبالية
والحالية لكن يتناولها في التحقيق لان معناه هو
هذا المذكور بعينه وذلك لان معنى قولهم الاخبار
اثبات ما كان انه اثبات ما ثبت وتحقق في نفس
الامر من النسبة في احد الازمنة الثلثة فيدخل فيه نحو
يضرب حالا او استقبالا او نقول انه ليس من قبيل
التعريفات المساوية بل من قبيل المسامحات الواقعة
فيما بينهم فانهم كثيرا ما يكتفون بذكر البعض عن
الكل وههنا كذلك ونفيه عطف على اثبات
اي نفي ما ثبت على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب
وما يضرب والانشاء اثبات ما لم يكن اي لم يوجد
بعد كطلب الفعل في الامر وطلب الترك في النهي فانهما
انما يحصلان بلفظ الامر والنهي فهذا اللفظ موجد له فهذا
معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني و
والبيان اما ان يكون لنسبته الكلام خارج تطابقه
اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج او لا تطابقه

اي قولنا اما لاظهار مدلوله
او لاثبات مدلوله صح صح

فمخبر والا اى وان لم يكن لنسبة الكلام خارج
تطابقه اولا تطابقه فالا ههنا ليست حرف استثناء
بل مركبة من ان ولا فانشاء بيان ذلك ان الكلام
الذى دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت
بان هذا ذاك او بالنفى بان هذا ليس ذاك فمع قطع
النظر عما فى الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة فى الذهن
المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج
وما فى نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به
الاخبار عن البيع الحالى فلا بد له من وقوع بيع
خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته
لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائى فانه لا خارج
له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل فى الحال بهذا
اللفظ وهذا اللفظ موجد له فالبحث طويل الذيل اى كثير الاطراف
والجوانب قوله فيه اى فى معنى الاخبار والانشاء
متعلق بالبحث وانما اخره للمشاكلة بقوله ما نحن

فيه

٨

فيه فى قوله فالاولى الرجوع الى ما نحن فيه من اعراب
آية الكريمة اى انى ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
ومحل ضمير المتكلم نصب لكونه اسم ان لا املك
لا حرف نفى املك فعل مضارع
منفى بلا فاعله مستتر اى منوى فيه وهو انا الا
حرف استثناء صح هنا انما قال ههنا لما عرفت انه
قد يكون صفة كغير حملا عليه نفسى ضمير المتكلم فيه
مجرور محلا لاضافة النفس اليه والنفس المضاف
الى ياء المتكلم منصوب تقديرا بلا املك هذا على
رأى الشيخ ابن الحاجب واما على مذهب بعضهم فمنصوب
محلا وللاشارة الى المذهبين قال فيما سبق ومحل
رب منصوب والاستثناء ههنا مفرغ بحذف المستثنى
منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء او نفسا
من النفوس الا نفسى فاذا كان الاستثناء
مفرغا يعرب ما بعد الا بحسب العوامل فى الصحاح يكون
عمله بحسب ذلك اى بقدره وعدده وكلمة حسب
اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة
والا فهى ساكنة وربما تسكن فى ضرورة الشعر على
الوجه الاول فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضى النصب

[illegible]

[illegible]

فيكون منصوبا به وانما سمي هذا الاستثناء اي
المستثنى مفرغا لانه فرغ بضم الفاء مجهول فرغ
بالتشديد له اي لاجل المستثنى العامل الذي قبل الا
فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا مجاز
مرسل من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول
اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى
منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا
اي للمستثنى وسمي اي ما بعد الا باسم المستثنى منه
من الفاعل والمفعول مجازا مثلا اذا قلت ما جاء
الا زيد حكمنا بانه فاعل لجاء في الحقيقة بدل من الفاعل
المقدر بدليل جواز ما قام الا هند مع امتناع ما قامت
هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء المفرغ
يجي في معمولات الا في المفعول معه تقول ما مررت
الا بزيد وان يظن الا ظنا وما ضربته الا تاديبا له
وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا تمشي الا
وزيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية لم يعني لا املك
مع ما عملت تلك الجملة فيه هذه عبارة مشهورة
فيما بين المعربين لكن فيها مسامحة لا تخفى
اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها خبر ان واسم

اسمها

اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه ولا محل
لها من الاعراب لان الحكاية في محل النصب على ما قيل
هو مجموع المقول لا جزؤه على ما صرحوا عليه واخي يحتمل
وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه
للعطف وفيه اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب
على المصدرية فانه من المفاعيل التي يجب حذف
فعلها مثل سقيا ورعيا اي اض ايضا اي رجع
رجوعا اما ان يكون مبتدأ وخبره محذوف اي واخي
لا يملك الا نفسه او خبر مبتدأ محذوف اي وشقيقي
اخي وانما حذف المبتدأ او الخبر بقرينة سوق الكلام
او عطف على اسم ان فان قلت كيف يعطف
على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا قلت
المضاف مقدر اي على محل اسم ان المعتبر قبل دخوله
عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض النحاة من
ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على
مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف على
فاعل املك انما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا
لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح
عند البصريين بناء على ان الضمير المرفوع المتصل صار كالجزء

مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله فكالكلمة مستقلا واما معنى فمن حيث
انه الفاعل ... من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف
عليه كان كما عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد
بمنفصل او بفصل بفاصل قبل العاطف وبعده فح
يجوزون العطف عليه بلا استقباح لانه اذا اكد بمنفصل
ظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال
هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف ولو اكد جزء
كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيده ما قلناه
ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف
لشرح المطالع فارجع اليه وكذا اذا وقع الفصل
يحصل طول الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو
الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي
امراة بحذف تاء التانيث من حضرت والحافظوا
عورة بالنصب بحذف نون الجمع من الحافظون
فاغناؤه عما ليس بواجب اولى او فاعل فعل محذوف
اي ولا يملك اخي الا نفسه او بضم ان ويقدر له الخبر
يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال

كالجزء م

حقيقة اي م

إلى يجوزون العطف م

المضمر ان

المضمر ان المخففة الملغاة عن العمل على ما هو الاغلب
لفوات المشبه اللفظي بالفعل بتقديره وان اخي لا
يملك الا نفسه ليكون عطف جملة اني لا املك والفرق
بينه وبين الوجه الثالث ان العطف فيه وان كان
من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس
عطفا على جملة اني لا املك على ما اشرنا اليه هذا
هو المتبادر من قوله على جملة ان لا املك لكن الظاهر
من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث و
وتعرضه له في الموضعين ان في هذا الوجه وفي سائر
وجوه النصب التي ستاتي ان مذهب الشارح الى
ظن من انه من قبيل عطف المفرد على المفرد والثاني ان يكون
الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون
ما بعده مرفوعا مبتداء او خبر مبتداء محذوف ويفرق
هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخي ههنا معطوفا
على شيء وفيه اي في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان
الاولان مع الخامس وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف
ولو قال بدل قوله الثاني الى اخره او الواو للحال عطفا على
قوله والواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا
والثالث كونه مجرورا لكان احسن ترتيبا واضبط اقساما

على جملة م

واو حالية مطلقا

كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه ايضا
لانه اما عطف على نفسي المنصوب على انه مفعول لا املك
او عطف على اسم ان اي على محله المنصوب المعتبر بعد
دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو بمعنى مع
لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب او
او قدمه عليها لكان اولى كما لا يخفى او بضم ان المشددة
ويقدر له الخبر اي وان اخي لا يملك الا نفسه فيكون
عطف جملة على جملة اعني لا املك الرابع ان يكون مجرورا
والواو للقسم بفتحتين اي وحق اخي هذا تصوير
للمعنى لا ان فيه مضافا مقدرا او الواو للعطف وهو
على وجوه ايضا لانه اما عطف اخي على الضمير المجرور زاعم
الياء المحذوفة من ربي اجتزاء بالكسر اي ورب اخي
او لعطف على الضمير المجرور في نفسي كذا قيل ولكن
فيه اي في هذا القول وهو كون الواو للعطف على
الضمير المجرور في ربي او في نفسي ضعف يعرف في موضعه
فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا
باعادة الجار سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك
وبزيد او اسما كما في الاية المذكورة لان المجرور متصل
بالجار باشد اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون

وذلك

بمنزلة

بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل
حتى يؤكد وتاكيده بالمرفوع المتصل خلاف القياس
او لعطف النفس المحذوف على نفس المذكور حملا
على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء بالجر
عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول
فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه في الاعراب نحو واسئل القرية بالنصب اي
اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول كقوله
اي كقول الشاعر وهو ابو دواد اكل امرء تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا اي كل نار فالهمزة في
اكل امرء للاستفهام الانكاري وكل نصب على
انه مفعول اول تحسبين والياء فاعل عند الجمهور
وتوقد بضم الدال اصله تتوقد فحذف احدى
التائين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر وهو
انها مجرورة معطوفة على امرء الاول فجملة الوجوه
المذكورة في اخي ثمانية عشر هكذا في النسخ التي
رأيناها ظاهرا والظاهر انه سهو من الناسخ اذ جملة
الوجوه المذكورة ليست الا سبعة عشر كذا اعراب
هذه الاية في كتب التفاسير بعضه تصريحا وبعضه

تلويحا اي اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقته اي
بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب
الاية الكريمة شرع في اعراب البيت فقال اما البيت
فكقول ابي الطيب من طلب المجد فليكن كعلي يهب
الالف وهو يتبسم اعرابه من موصول اسم يجيء
للعاقل غالبا على عكس ما مرفوع المحل للابتدائية طلب
فعل ماضي فاعله مستتر فيه عايد الى من صلته
وسيجي لك زيادة تحقيق مباحث الصلة المجد
مفعول طلب في اعلم ان الاسماء منها ما هو عار
عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند
سيبويه ويدخل عند ابي الحسن الاخفش
لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة
ومنها ما يشتمل عليه بتضمنه معنى الشرط او لمشابهته
للشرط فالواقع خبرا عن الاول يجب دخول الفاء عليه
بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون ذلك المبتداء
موصولا او نكرة موصوفة لابهامهما ككلمات الشرط
والصلة او الصفة فعلا كشرط الكلمات الشرطية
او ظرفا المتعلق بالفعل على الاصح فصار الخبر كالجزاء
الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه ادنى من كلمات

الشرط

الشرط وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول
المذكور ولمجرد تلك المشابهة لا يكون مشتملا
على معنى الشرط بل اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت
ولعل بل جميع نواسخ الابتداء غير ان وان
ولكن لان نواسخه تؤثر معنى فيها لا تدخل على جملة
مصدرية بلازم التصدر كالشرط الا ان هذا المبتداء
لما لم يكن بصريف في الشرط جاز ان يدخله ما لا
يؤثر معنى في الجملة كان وان ولكن على راي صاحب اللباب
في شرح اللباب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن
خبر المبتداء الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء
لان المبتداء اسم موصول وصلته فعل وكلما
كان المبتداء كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما
سيجي بيانه بعد هذا وعند بلا واو فاء وانما قال
وكان في فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ من
الماضي والمشتق متضمن لما اشتق منه فان قلت
ان المناسب ان يقول ويكن في فليكن اما تامة
او ناقصة فلم لم يقل كذلك قلت بناء على ان
التقسيم الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما
بين المعربين بالنسبة الى كان دون غيره فان

في الجملة والمؤثر معنى

قيل لم قال اما تامة بالتاء وان كان مذكر قلنا
نظرا الى التاويل بلفظة كان فان قيل ما فائدة تاويله
بلفظة بالتاء قلنا زيد التاء في امثاله لتفيد
وحدة اللفظة ان كانت لفظة كان ناقصة فعلي
خبره اي فليكن الطالب المجد مماثلا لعلي وان كانت
تامة فكعلي حال من اسم كان ولو قال حال من
فاعل كان لكان اولى او صفة لمصدر محذوف
اي كونا ككون علي وانما قدر المضاف ليستقيم
المعنى يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عايد
الى علي وفيه نظر لان رجوعه الى علي لا يستقيم على
تقدير كون الجملة خبر كان بعد الخبر فالاولى ان
يقول عايد الى علي والى الطالب الالف نصب
على انه مفعوله ومحل الجملة الفعلية اما نصب على
انه خبر كان بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال
من علي على قول من جوز الحال من غير الفاعل
والمفعول على تقدير التامة او محلها رفع على انه
خبر مبتداء محذوف اي هو علي كرم الله وجهه يهب
الالف ولو قال اي علي يهب الالف لكان اولى
لئلا يلزم رجوع ضمير يهب الى ضمير اعني هو او صلة

حذف

حذف موصولها اي كعلي الذي يهب الالف
والصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة علي
او جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين
لا محل لتلك الجملة من الاعراب لان الجملة التي
وقعت صلة او مستانفة من الجمل السبع التي لا محل
لها من الاعراب ومعنى الاستيناف ان يقع
جوابا عن سؤال مقدر واشار اليه بقوله يعني
لما قال الشاعر فليكن كعلي كانه قال قائل ما شانه
اي امره وحاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو
يبتسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء
ويبتسم خبره وفيه ما مر من ارجاع الضمير الى الضمير
كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتدا مع خبره
في محل النصب على الحالية وهذا القدر كاف من
الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال وقد حان
اي قرب وقت الشروع الى اعراب هكذا وجدنا
النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون
الى ديباجة الكتاب اي المصباح بعون الله العزيز
الوهاب لكن لا تيز البتة الفراق ومنه قولهم لا بد
من كذا كانه قيل لا فراق منه لنا اولا من بيان امور

اربعة كاية في حث بفتح الحاء التحريض والاغراء على
النحو قوله على قرائته متعلق بالحث والقراة على
وزن الزراية مصدر قراء الامر الاول من تلك الامور
الاربعة في اثبات وجوب قرائته بيانه اي بيان ذلك
الاثبات ان قراءة النحو واجبة لانها تتوقف عليها
الواجب وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
فقرائته واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى
وهي قوله انها تتوقف عليها الواجب فلان توحيد
الواجب تعالى واجب بلا شبهة وهو اي توحيد
الكامل النافع في الآخرة والاولى متوقف على تصديق
النبي عم الموقوف بالجر صفة تصديق على معرفة
اعجاز نظم القران الموقوفة تلك المعرفة على علم
البيان الموقوف على علم النحو فالموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف
على قراءة النحو بهذه الوسايط الثلث واما بيان الكبرى
اي المقدمة الثانية وهي ان ما يتوقف عليه الواجب فهو
واجب فمعلوم في الاصوليين اي اصول الدين وهو
علم الكلام واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين المطلوب
وهو وجوب قراءة النحو وعن عبد الله بن مبارك رح انه قال

مات

مات وخلف لي ستين الف درهم فانفقت منه ثلثين
الف درهم في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو
والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته
في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا بتخفيف حرف
واحد من كتاب الله تع وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا
الله ولدت عيسى عم من عذراء بتول اي منقطعة عن
الازواج بتشديد اللام فقرؤا بتخفيفها فكفروا
والثاني من تلك الامور الاربعة في تعريفه اي تعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله وهو
ان يقال علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يعرف
احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اي بتلك
القوانين احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب
والبناء والانصراف وعدمه فعلم من تعريفه موضوعه
اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث
في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا التراكيب
العربية اي الكلم الواقعة في التراكيب العربية فان
الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك احوال
لتلك الكلم لا لنفس التراكيب يرشدك اليه قوله
كقولك هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية ما لها

العارضة لها من حيث هي هي اي لذاتها من الاعراب
والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة امر
يساويه لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية
المبحوث عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع
لذاته بان يكون منشاؤها الذات او لجزئه المساوي
له او للخارج المساوي له في الصدق او في الوجود الاول
كالتكلم للانسان فان لكل من جزئيه دخلا فيه والثاني
كادراك الامور الغريبة لجزئه الناطق كالضحك له
بالتعجب والرابع كاللون للجسم بالسطح المباين له
في الصدق والمساوي في الوجود هذا فانه ينفعك في
مواضع شتى ومناطه اي مسائل النحو حمل هذه الاحوال
الذاتية على هذه التراكيب اي كلماتها الواقعة فيها
كقولك هذا الاسم معرب ومبني وبهذا يندفع ما قيل من ان
المثال لا يطابق الممثل او غير ذلك من انه منصرف او غير
منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي القضايا
التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان
والحمل الذي ذكره هو معنى البحث لا المسئلة ونقل عبارة
الكتاب في الاصل والبحث حمل الخ ثم حرفه الناسخ يدل
عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث والاعراض

والثالث

ثم صرح

الذاتية

10

الذاتية اراد ان يبين معناهما فاشار الى بيان الاعراض
الذاتية بقوله واعراضها الذاتية اه ثم ينبغي ان يقول
والبحث حمل هذه الاحوال على التراكيب والمراد من الحمل
الاثبات وما وقع من المسائل على صورة الشرطية او
او الحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان
يقول بمثل هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معاند له في
المنفصلة واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب المحمول
فيكون موجبة محمولها سلب والامر الثالث من
تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو
العصمة عن الخطاء في المقال اي في التراكيب العربية
حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيان ويكون [illegible]
وسيلة الى معرفة دقايق القران ويكون هو وسيلة
الى تصديق النبي عم ووسيلة الى توحيد الواجب الذي
هو رازق الانس والجن الانس بالكسر البشر
الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين
والجمع اناسي والجان ابو الجن كما ان ادم [illegible] البشر
كذا في مختار الصحاح والمراد به الجن مطلقا وانما ذكر الجان
لمشاكلة الرضوان كما مر في الامر ولا علينا ان نبين
شرف النحو ومرتبته اقتداء لبعض المحققين فنقول

والجان

الاول

شرف العلوم اما بشرف المعلوم منه كالعلم الالهي واما بحجب
براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما بفوايد الآجلة والعاجلة
كعلم الفقه واما بالجمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو جامع
لاكثرها فان كلامه تعالى وكلام رسول الله عم الدالين
على ذاته تعالى وصفاته تعالى وعلم الفقه النافع فى الدارين
وغيرها انما يعلمان حق علمهما به وام مرتبة النحو فبعد اللغة و
والتصريف وقيل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر
الرابع من تلك الامور الاربعة فى بيان وضع هذا العلم وهو
ان ابا الاسود الدؤلي الديلي بضم الدال وكسر الهمزة اسم
قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود وقيل اسم لرجل من
اولاد كنانة واليه نسب ابو الاسود لكن اذا نسب بفتح فيقال
دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قارئا ان الله بريء من
المشركين ورسوله بجر رسوله ثم ذهب ابو الاسود الى امير
المؤمنين على كرم الله وجهه اى ذاته واخبره بذلك المسموع
فقال امير المؤمنين هذا الغلط لمخالطة العجم العرب وكثرة
بالجر المولدين بفتح اللام وهم الذين ولدهم العجم او بالعكس
فينا اى لكثرة المولدين فيما بينهما وقال على رضى الله تعليما له
اقسام الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ اى
اخبر واشعر عن المسمى اى عن الذات الذى وضع له الاسم

كزيد

وعمرو وبكر والفعل ما انباء عن حركة المسمى اى عن احواله
التى نسب اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو
ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر والحرف ما اوجد معنى فى غيره
يعنى ما دل على معنى فى غيره اى معنى غير مستقل بنفسه اى لا
يتحصل ولا يتعقل بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى فى
فى زيد فى الدار هو الظرفية المخصوصة التى لا تتعقل الا بتعقل
المتعلق الذى هو حصول زيد فيكون ذكر المتعلق شرطا
فى دلالة الحرف على معناه بخلاف الاسم كذو وغيره من
الاسماء اللازمة الاضافة فان ذو مثلا له دلالة على معنى
الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر لتحصيل الغاية
اى الغرض من وضع ذو وهو جعله صفة لنفى لا لاجل ان
دلالته على معناه مشروطة بذكر متعلقه فاعلم ذلك واما الضمير
فى غيره فعايد الى معنى وفى غير متعلق بمحذوف فى محل الجر على انه
صفة معنى اى معنى باعتبار تعلقه بالغير لا باعتبار فى نفسه
وكذا قولهم الاسم ما دل على معنى فى نفسه اى ما دل على معنى
حاصل باعتباره فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال
الدار قيمتها فى نفسها كذا اى لا باعتبار امر خارج من كونها
فى وسط البلد وقريبا من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن

عنه في الكلام فاختص بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه
محتاجا الى تحريك عضوين اى الشفتين وما سواه فرع عليه
اى ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل وملحق به
على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات الخمسة اعني المبتدا
مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر
لا التي لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون
مسندا اليه او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او شبيها بالمشتبه
بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول كثير اذ قد يكون
واحدا فصاعدا الى خمسة والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطي
له طلبا للتعادل وما سواه من المنصوبات فرع عليه فان
المنصوبات السبعة اعني الحال والتمييز والمستثنى المنصوب
وخبر كان واسم ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا
بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها فضلة في الكلام
او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول
وكاسم ان واسم لا لنفي الجنس قالوا انهما مشبهان
بالمفعول لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسمها
مشبهة بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه
مجرور اى الجر الاصلي للمضاف اليه بالحروف الجارة او بالاضافة
المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول ولهذا يقع فاعلا

في المعني

في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر مثلا
فاختص بالجر الذي هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه
وسط الحنك ذكاء لسلك التوافق وما سواه كالمجرور
بحرف الجر الزايد في المبتدا نحو بحسبك درهم او في الفاعل
نحو كفى بالله شهيدا او في المفعول نحو قوله تع ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة اى لا تلقوا انفسكم الى الهلاك وكالمجرور بالاضافة
اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور في
اللفظ منصوبا او مرفوعا في التقدير فهو فرع عليه وملحق
بالمجرور الاصلي وقال علي رضه بعد هذا المقال لابي الاسود
اى خاطبه فان القول يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة
يقال قال به اى حكم به وقال عنه اى روى عنه وقال له اى خاطبه
وقال عليه اى افترى عليه وقال فيه اجتهد فيه انح هذا اى اقصد
هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اى فلقول علي رضه انح
هذا سمي هذا العلم النحو تيمنا بلفظ الشريف وقيل
سموه النحو لان النحو هو الطريق والقصد وهذا العلم
يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطرق لمناسبة من
الالفاظ وتيسر قصدها بذلك العلم ونقل في بعض الكتب هذه
القصة هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي استاد الحسن البصري
رضه انه قال دخلت على امير المؤمنين رضي الله عنه فرايته مطرقا

متفكرا فقلت فيم تتفكر يا امير المومنين فقال اني سمعت
في بلدكم لحنا اي خطاء في الاعراب فاردت ان اصنع كتابا
في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف
والاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل
والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل فقال انح
هذا وتتبعه وزد فيه ما وقع قال اي ابو الاسود فجمعت اشياء
وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب ولم اذكر لكن
فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها
وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضه
فقالت ان ابي مات وترك لي مالا بفتح ان فاستقبح
معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضه فرسم لابي الاسود بوضع
النحو فوضع ابو الاسود اولا باب ان وباب الاضافة ثم
سمع ابو الاسود رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت
له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على نمط الاستفهام
فقال نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها فقال لها قولي ما
احسن السماء وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام واخذ منه
النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو

عمرو

وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد من عيسى الثقفي
واخذ من الخليل سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي واخذ
وابي عمرو بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا
فالكسائي اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد
الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش
وقطرب واخذ منه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد
الملقب بالمبرد ومن المبرد ابو اسحق الزجاج وابو بكر
السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي النسفي وابو
سعيد السيرافي وعلي المازني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه
ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري
ثم قيل لم يات بعد من نجباء برانهي وهذا المنقول عنه
اي هذا الذي نقل عن علي رضه هذا مبتدا خبره قوله اصل علم
النحو ثم استنبط عنه العلماء الراسخون والفضلاء الكاملون
على ما فصلنا اتمهم الموثقي كتابا كثيرة مفصول استنبط
واستخرجوا منه انحاء طويلة تسهيلا لتعلم العلم
وتيسيرا لمن بعدهم وبعد هذا المرصود اي المترقب لا بد
من الشروع في المقصود قال المصنف **اما بعد حمد الله**
اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا في اما فقال
بعضهم انه اسم وقال بعضهم انه حرف قال الشارح اما كلمة

ليتناول كلا المذهبين ولكن تحقيقه ما في شرح الضوء من ان النحاة
بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها موضوعة للشرط
او قائمة مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول
وصاحب الكشاف الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف
ليس بمشهور انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة معنى
الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها لزوما اكثريا
لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر
بل الثبوت الاكثري اذ قد يحذف منه اي من جوابها الفاء
لوجود ما يدل عليه من التلويح والايماء نحو قوله تعالى فاما الذين
... قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس الاقتراني
المثبت للزوم الفاء فنقول المدعى ان الفاء لازمة
لجوابها لانها متضمنة لمعنى الشرط وكل متضمن بمعنى الشرط
فالفاء لازمة لجوابه ينتج من الشكل الاول ان الفاء لازمة
لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر فهو اولى من الاستدلال
بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى البراهين
باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد
اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن
فنقول المدعى انها متضمنة لمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة
له لما كانت الفاء لازمة لجوابها لكنها لازمة له فيكون متضمنة

له وهذا كما يقال ليس في الارض وفي السماء آلهة غير الله
ولذلك لم يفسد اصلاه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا
لكن التالي منتف فكذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم
في معرفة اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر
على المؤثر فكذا هذا افاده بعض المحققين ويرد عليه ان
كلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني ممنوعة الا يرى
ان من وما الشرطيتين تتضمنان معنى الشرط بلا لزوم
الفاء واليه اشار المغني في شرح اللباب وانما قلنا
انها متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما
يكن من شيء فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن لمعنى
الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع او يحدث وفاعله
راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه فاقول جزاء له
والمجموع جملة اسمية مبتدؤها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها
او هي مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي
الشرط وحدها وقيل انه مبتدأ لا خبر له معناه مهما يقع
او يحدث كائنا من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه
لانه ما بقيت الدنيا لا بد من وقوع شيء فيها بالضرورة
فحذف مهما يكن من شيء رَوْمًا للاختصار وههنا مذهب
آخر ذكره في الايضاح ان المحذوف هو الجملة الفعلية وحدها
والمفهوم من بعض الكتب

اي بغير حذف مهما واما مقلوب من مهما وفيه ما لا يخفى ثم اقيم
اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه فصار اما فاقول
بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال اصل اما بعد حمد
الله مهما يكن من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء
اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا فوجب ان
يقال فاقل بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما
اذا كان معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله
فيما بعده فيأول بجعله خبر مبتداء محذوف اي فانا اقول
ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية
فان قلت كيف جيء بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل
جزاء لكان جزمه كافيا في الارتباط من غير حاجة الى
الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير
مقترن باحد الحروف الاربعة اي السين وسوف ولن
وما يجوز الفاء وتركه اما جواز اتيان الفاء فلان المضارع
المثبت كان قبل ادات الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر
الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في ضربت وفي قلت ولم افعل
فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء
مع الجزم فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فلتأثر صح
فصرفه الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط

بدون

بدون حاجة الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور
في المتن يعني مقول القول وهو فان الولد الاعز الظاهر
ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون الفاء وفيما اخره
لكن استهجن ان يوالي بين حرفي الشرط والجزاء لفظا هكذا
قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارته فاستمع
ما نتلو عليك فنقول قوله يوالي بفتح اللام فعل مجهول
والقائم مقام فاعله مصدره اي لكن استهجن ان يقع
الموالات على ما نقله الزجاج عن سيبويه من انه اجاز قيم
وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اي قيم
القيام وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القيام مقام
الفاعل بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا فلو
اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا وهو
محال كذا قالوا ولكن يرد عليه انه لو لزم الظرفية لما جر او رفع
وقد وقع ومن بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة من رفع
وقد ظهر لك من هنا وجه آخر وهو كون بين فاعل يوالي وقيل
ان بين زايد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالي
او تمييز قيد به اذ لا موالات في المعنى لا يقال ان قوله
بين حرفي الشرط والجزاء ينافي قوله كلمة فيها معنى
الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط

وهذا كما يقال قد حرف نفي اي هو الحرف الذي فيه معنى النفي
او تقول انه اشارة الى المذهبين المذكورين هذا وانما
كسر هو اذ ذلك لان حق الفاء ان يتوسط بين المفردين او بين
الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا ثم حذف القول لدلالة
المقام عليه لانه في صدور الحكاية عما ذكره بعض الاخبار
عن الحمد الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد
الفراغ عن هذا القول الحاكي عن الحمد هكذا اذا الولد
الاعز الي فصار اما بعد حمد الله اه فاعلم ان اما على ثلثة
اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كما الواقعة في هذا
الكتاب في قوله اما بعد حمدي لله ذي الانعام ومركبة وهي
اي المركبة على وجهين لان الاصل فيها ان ما ان للشرط
وما زائدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون في الميم
بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت
لدفع الالتباس باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور
واما امتيازها عن اما المفردة وعن المركبة من لان كنت
منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليها الفعل
دايما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة و
المركبة من لان كنت اه فبدخول الفاء في جواب المفردة
دون المركبة وان لم تدخل فبكونه للتفصيل في المفردة

والتعليل

او للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار اما بفتحها
او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت اللام
الجارة من لان لانها اي اللام الجارة تحذف كثيرا من ان
المصدرية وان المشددة للتخفيف قوله للتخفيف متعلق
بتحذف مثال الاول كقوله تع عبس وتولى ان جاءه الاعمى
اي لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تع وان المساجد
لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد وقوله
على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان
اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على ان يكون
متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دفع دخل مقدر وهو
ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد من متعلق يتعلق به
ولا متعلق له ههنا لانه اول الاية فاجاب بقوله على ان
اللام اه فان قيل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى
لادخال الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية وما
يتضمن معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها لكون المقدم المتقدم ٤
في معنى الشرط والسبب للمتأخر كما ذكر في الكشاف في تعلق
لايلاف بقوله فليعبدوا فاضمار كان من ان كنت اي
حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة بآخر ان
عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه

اياه و انتقل الضمير المنفصل في كنت الى المتصل يعني لما
حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير فرفع المتصل
المتصل بدون ما يتصل به أتي بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل
اعني انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم
ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت وانما
قدم على انطلقت لان أنْ وان كانت مصدرية الا انها
مع اللام كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك
انطلقت فكما ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا
هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة
بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون
للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعو وان تضل احديهما
بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط
اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا وهكذا ذكر
في بعض الكتب لكن لم نطلع على امثلته وموارد استعماله
واما الثالث ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب
الاصح وان ذهب الى التضمن شرذمة هي بكسرة الشين
والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشرازم اي طائفة من
الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب
الكشاف قد صح هذا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب فذهب

ابن

ابن الحاجب انها للشرط كان ولو وذهب الزمخشري انها
متضمنة له واكثر النحاة مائل الى هذا المذهب الذي ذهب
الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف
الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان اما
الاولى متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا والثانية للشرط
اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور
جواب
وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة
مائل الى مذهب الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل
المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف اه ثم قال
مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا
لا حقيقيا اي فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا
لانه لا يجوز يعني انما قلنا يمكن ان يكون اه لانه يجوز ان يكون
مراد ابن الحاجب باما حيث قال في الكافية حروف الشرط
ان ولو واما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة
على انه خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري
باما حيث قال في المفصل بعد عدة فصول من تعداد حروف
الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرف الشرط وهما ان
ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة
للشرط الثانية فح اي حين ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية

ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع بينهما في الحقيقة بل في
اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري في لفظ اما حيث
قال احدهما ان اما حرف شرط وقال الاخر ان اما متضمنة
للشرط فهو نزاع لفظي بينهما لا نزاع بينهما في الحقيقة لان
كل واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض عليه مراده من قوله
فليتامل هذا المقام او في هذا المقام على صيغة المجهول ويجوز
ان يكون صيغة المعلوم اي فليتامل المتامل في هذا المقام
فلا مزيد عليه بفتح الميم مصدر ميمي من زاد يزيد اي لا زيادة
على التقرير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق معنى اما
واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة
ههنا فقال واستعمال المفردة على وجهين لانه اما تستعمل
لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا او ذو اي حب واقلي اي
ابغض اما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل
ونحو جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه وهذا الاستعمال استعمال على طريق الاستيناف
وهو اي الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا لسوال
مقدر يعني لما قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا
قال ما فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيدا ه ويستعمل
في اوائل الكلام المنقطع بالجز صفة الكلام عما قبله ومنه

ما يأتي

المصنف ص

ما يأتي في اوائل الكتب كقول اما بعد حمد الله ذي
الانعام وان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو
عليك من خلاصة الكلام وهو انهم قالوا ان اما موضوعة
للتفصيل في جميع موارده الا ان تفصيله قد يكون لمجمل
سابق كقولك جاء القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء
فكذا وقد لا يذكر قسيمه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار
بزيادة اعتناء شان المذكور بعد اما في ما سبق له الكلام
كقوله تع فاما الذين في قلوبهم زيغ وتعقيبه بقوله
والراسخون لان المقصود الاولي هو ذم الزائغين
وقد يكون تفصيلا لمتعدد في الذهن فقد يسبقه
ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تع ان الله لا يستحيي
ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في صدور
الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة
تاكيد لان تفصيل المجمل واختيار مجمل او جملة مخصوصة
مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء بشان المذكور
بعد اما هذا فان قلت المفهوم مما حققت ان
الجمهور قد اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل

وانها لاتستعمل الا فيه وما ذكره الشارح مناف له حيث
جعل الاستعمال الثاني قسيما لاستعمالها للتفصيل
قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعله قسيما لاستعمالها التفصيل
ما اجمله المتكلم سابقا المطلق التفصيل وهو قسم
مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال الاول كما
عرفت اتفاقا الاستعمالان قسيمان كما ذكره الشارح
فلما اقيم اما هذه لفظ في محل الرفع صفة لاما واشارة
الى المفردة اي لما اقيم اما المفردة مقام بضم الميم اسم
مكان من مقام لانه يجيء على صيغة المفعول من غير الثلاثي
المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول
اولى واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت هي معنى الابتداء
والشرط الذي في مهما يكن لان مهما يكون مبتدأ ويتضمن
معنى ان الشرطية فبالنظر الى الاول يقتضي ان تدخل اما
على الاسم لان اما لما لم يصح وقوعها مبتدأ لكونها حرفا
وجب ان يدخل على ما يقع مبتدأ بحسب نوعه وهو الاسم
لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلنا بحسب نوعه
وهو الاسم اذ لا يلزم ذلك لاسم الذي دخل عليه اما مبتدأ
بل قد يكون مفعولا به نحو قوله تع واما السائل فلا تنهر
بنصب السائل على كونه مفعولا به لقوله فلا تنهر والفاء لا

لما زحلقت

لما زحلقت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها الضعفها
وقد يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال
يقتضي ان تدخل على الاسم دون على مبتداء وبالنظر الى
الثاني يقتضي ان تدخل هي على الفعل لان الشرط يقتضي
الابهام وهو في الفعل فالاتيان بكلا المقتضيين بفتح الضاد
والياء الاولى ولم يقل بالقلب والحذف لئلا يلتبس
بالجمع فانه يبقى ح مقتضيين كمصطفين ولا عبرة لحركة الاخر
مشكل لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة متعذر
فيليها الاسم دائما فان قيل فلم دعوا اولا ما يقتضيه
اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعني الدخول على الاسم ثم قضوا
ثانيا حق ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخال الفاء في جوابه
ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في مهما اقدم فيه من
الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه شرطا فانه
ليس بذاتي له بل بحسب تضمنه معنى ان الشرطية ويلزم
الفاء في جوابها اكثريا قضاء لحق ما كان وثبت فكان
الفاء وقع جبرا على نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه
بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول على الفعل في هذا التركيب
بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من قضية
حقه اي ادية صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل

المعلل وسيجي انه من جملة الشروط الثلاثة لنصب المفعول
له وانما قال وابقاه له بقدر الامكان لان الدخول على الفعل
حق لاما والفاء الذي عوضا عنه ادخل على جوابه الذي هو
منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء
كما مر وما وقع من نحو قوله تع واما ان كان من اصحاب اليمين
الاية بالنصب في المشهور اي اذكر الاية او اقراها او اتمها
وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير الاية مفردة
والجر بتقدير الى اخر الاية وقولهم بالجبر اما ذهب فعل ماض
على التوصيف لا على الاضافة كما توهم مؤول بأما المتوفى
اي الشخص المتوفى في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال
بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسناد اللفظي
لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب ثلاثي فليس
بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم
لان المخبر عنه في ضرب ثلاثي لفظه وهو اسم لا يدل على حدث متحد
ضرب الدال على حدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح
بدل قوله واما لفظ ذهب وبان يراد بذهب لفظه وهو
اسم فان ما ذكره بمعزل عن التحقيق الا يرى الى قوله فالمتوفى
واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم من ان يليها
لفظا او تقديرا ففي الصورتين المذكورتين وان لم يليها بياء

واحدة

واحدة الاسم لفظا لكن يليها بيائين تقديرا كما ترى وبعد
من ظروف المكانية لانه من قبيل الجهات الست التي وضعت
للمكان قال في شرح الضوء فيه بحث لان اصحاب اللغة
قالوا هو من ظروف الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في
الاصل من الجهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى
لكن استعير ههنا اي جعل عارية واستعمل مجازا للزمان
لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد زمن بفتحتين بمعنى
الزمان الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر او
بعد العصر استعيرت لفظة بعد فيهما للزمان فحال
الجهات الست اي امرها ثلاثة لا يخلو اما ان استعملت
مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيدا وقبل زيد وكذا باقي
الجهات الست نحو جئت فوق زيدا وتحته او امامه او قدامه
او وراءه او خلفه او استعملت مقطوعة عنها اي عن الاضافة
فالاول معرب منصوب على الظرفية اي ينصب بتقدير في
على ان يكون مفعولا فيه ان يليها العوامل المقتضية
خلاف النصب على الظرفية وان لم يليها العوامل المذكور
كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء كان ذلك
العامل لفظيا كمن في نحو فعلت من قبل فعلك او معنويا
كالابتداء نحو امامك خير من وراءك برفع امام واما نحو قولنا

السماء فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اي التي لم يليها العوامل
المقتضية خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة
الظرفية اي الظرف مع فاعله المنتقل اليه من عامله المقدر
لا الظرف وحده فالذي يلي الظرف اعني الفوق في مثالنا هو
العامل المقدر اعني حصل اذ التقدير السماء حصل في فوقنا
لا الابتدائية وانما الذي يليه الابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا هو
الجملة الظرفية التي وقعت خبرا للمبتداء لانها اي الجهات
الست من قبيل ما استعمل اسما معربا يقع مرفوعا مبتداء
نحو يمينك نترف من يسارك ومنصوبا مفعولا به نحو عرف زيد
تحتك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدير في على الظرفية ولا يلزم الظرفية مع انها
قال في شرح اللباب الظرف كلاهما اي الزمان والمكان
ينقسم الى قسمين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما لا
يلزم الظرفية بل استعمل اسما وظرفا وهو اي ما استعمل
اسما وظرفا ما يجوز ان يتعقب عليه العوامل مع ظهور
اثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين يقال
هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذي
يظهر عليه تلك الاثار المختلفة يسمى اسما لانه اسم الظرف
لا نفس الظرف واراد بالظرف ما كان منصوبا بتقدير

في فالاسم

في فالاسم هنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت
المقابلة بقوله اسما وظرفا وغير المنصرف ما لزم الظرفية
نحو سحر وذات مرة وذا صباح ومنه قط مع عند الجمهور
وسوى وسواء على الاشهر ومنه وسط الدار بالسكون
ولغته بعيدات بين وبكرا وسحرا اي وسحيرا اي ضحى وضحوة
وعشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا
وغدوة وبكرة اذا اردت سحرا بعينه وضحى يومك وعشاء
وعشية وعتمة ليلتك ومساءها وصباحك وليلك ونهارك
وقريب منه عند فانه ينجر بمن خاصة ومثله دون فانه
ينجر بمن وبقي نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات التي يجب
حفظها فلهذا اطنبنا الكلام في هذا المقام والثاني اي الجهات
الست التي استعملت منقطعة عن الاضافة لا يخلو اما ان
يكون المضاف اليه منويا اي ملحوظا وملتفتا اليه في ذهنك
او لا يكون منويا بل يحذف نسيا منسيا في مختار الصحاح
النسي بكسر النون وفتحها ما نسي وسقط في منازل المرتحلين
من رذال امتعتهم وقرء بهما قوله تعالى وكنت نسيا منسيا ولا
يلتفت اليه اصلا فالاول مبني على الضم نحو جئتك من قبل
او بعد وانما بني على الحركة فرقا بين البناء الاصلي والعارضي
ولم يعكس مع حصول الفرق به لان الحركة فرع متاخر

عن السكون كما ان البناء العارض فرع للبناء واللازم
فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وبني على الضم دون
الفتح والكسر جبرا اي عوضا للمحذوف منها اي من الجهات
الست وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اي ما خذ منه
المضاف اليه نسيا منسيا معرب كساير الاسماء المعربة كقوله
فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال
ساغ الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص
بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص
بفتحتين وهو بقاء الطعام او الشراب في الحلق فان قيل
ما وجه اكاد ههنا والكون قد مضى قيل هذا حكاية حال
ماضية والايتان كدت والفرات العذب و
والثعالبي يروي من ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء
الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه
قتل لهذا الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم
والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص
قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت
وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه حذف المضاف اليه نسيا
منسيا ولم ينو ولذلك اعربه بالنصب واليه اشار بقوله
فقبلا منصوب اما على انه خبر كان ان كانت لفظة

كان

كان في كنت ناقصة او على الظرفية ان كانت تامة وانما
بنيت في الاول لمشابهتها الحرف في الاحتياج الى ما اضيف اليه
اي لشبهها بالحرف في الاحتياج الى المحذوف نية بلا تعويض عنه
ببدل فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني
فانها اي الجهات الست اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفا
منها حذفا منسيا جعلت اسماء برأسها من غير التفات الى
المضاف اليه فلم يشبهن الحرف فلم تبن لعدم المشابهة فتكون
اسماء تامة نكرة فتعرب كساير النكرات والفرق بين ما اذا
كان المضاف اليه مذكورا او منويا وبين ما اذا كان نسيا
منسيا في المعنى هو انا اذا قلنا مثلا جئتك قبل الظهر او قبله
او قبلا يكون وقوع المجيء قبل زمان الظهر في الاولين
ويكون وقوعه في زمان من الازمنة المتقدمة على هذا
الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اي في قوله
اما بعد حمد الله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك
منصوبا على الظرفية ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق
اذ تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا
بحيث يكون مستعملا منقطعا عن الاضافة بل استعمل
مضافا الى حمد والعامل فيه اي في نصب بعد اما في محل الرفع
على انه خبر قوله والعامل لقيامه مقام بفتح الميم فقط الفعل

وهو يكون ورائحة الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى
مفعوله اي في عمل العامل في الظرف وانما كفي لان في الظرف
اتساعا ايتقع معمولا لكل عامل فيه رائحة الفعل وعليه رأى
الضوء حيث قال والعامل فيها اما عند سيبويه وعند جميع
النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة و
اعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء
من الواقع بعد الفاء ام لا فبعضهم ذهب الى انه ليس
بجزء مطلقا اي سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما
قبله كان اولا بل ارتفاع الاسم وانتصابه بفعل محذوف
وبعضهم الى انه جزء مطلقا وبعضهم قالوا ان دخل الفاء
على ما له صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني هذا
هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح
وكلام صاحب الضوء ان ما قالاه مذهب رابع غيرها
وقد ساعده البعض من شراح اللباب فالعامل في نصب
بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل المحذوف
تقديره مهما تذكر بعد حمد الله فان الولد الاعز اه وعلى المذهب
الثاني هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا ولما
قال العامل فيه اما توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت
ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند وجود القوي كالشمع

مع الشمس فلو عمل اما يلزم ترجيح الضعيف على القوي وانه
باطل فاشار الى جوابه بقوله لا اردت لان ان تقطع ان
ما بعدها فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي
عليه لا صدر كله كلام حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة
التعظيم يعني ان الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان
الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما
كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد
يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمودا
به خيرا اعم من ان يكون اختياريا وغيره ومحمودا عليه اختياريا
وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما وغيره وبه
يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته
الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته
وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤة على صفائها مع ان المحمود
عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية
غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختيارية
اما الحسب فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كانت مفاخر
نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا
واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فان كلها من قبيل
الكيفيات لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب

امامن المثال الاول فهوانا لانسلم انه حمد بل مدح كما قال في
لباب التفسيران الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات
الله كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والترزيق
ولايجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول
تلك الصفات انما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع
اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر
ازلا وابدا ولايتقدم على الاثر الا بالذات وهي منزلة
بمنزلة افعال اختيارية لاستغنائها عن الافعال الاختيارية
او لكون الذات كافيا فيها كما يستقل فاعل الافعال اختيارية
فيها او نقول ان تلك الصفات مبداء لافعال اختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل
اختياري في الحال واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان
كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا اولا لكن متعلق
الحمد بالحقيقة هو افعال الاختيارية لا كلها اللهم الا
على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية
التي هي مبداء الالقاء والنفس في الحروب والمهالك وعلى نفس
الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى الاول بتاويل
دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل
ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل كما قد يكون نفسه

اختياريا

اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا
كما في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما في الكرم
والشجاعة واما المثال الثالث فبانه من الامثلة المصنوعة
وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه غاية التلخيص
في هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام الاقدام وهو مجرور لكونه
مضافا اليه لبعد وهو مضاف الى الله وهو اي لفظة الله
علم بفتحتين لذات الواجب الوجود تعالى وتقدس اي تطهر
عن دنس الشرك واضافة حمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله
والفاعل اي فاعل المصدر وهو الحمد متروك اذ تقديره انما
بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم
لدلالة المقام عليه وهو ظاهر فاضيف المصدر الى مفعوله
فكل مصدر من الفعل المتعدي على خمسة اقسام الاول
ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو اعجبني ضرب
زيد عمروا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
على الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان
ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال من ان ضرب
زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء
نحو اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج

و بلغني خبر ان يخرج وان يخرج خير له على ترتيب اللف فلما
كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان
المصدر بمنزلة في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول
اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما
امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي
هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولات وما في حيز
الموصول لا يتقدم على الموصول هذا وانما تخصيصه بان
مع الفعل دون ما المصدرية فلكون ان اكثر ما في المصدرية
والثالث من تلك الاقسام الخمسة الى هنا ان ضرب
بضم الضاد اشارة به الى ان المصدر هنا مصدر الفعل
المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان
يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب
الجلاد بضم الدال والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك
الفاعل ان قيل لم حذف ولم يضم قلنا لان المصدر قد
نظر الواضع فيه الى ماهية الحدث الى ما قام به الحدث فلم
يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون
طلبه لما قام به باعتبار العقل والوضع ازال حكم الفعل
فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل فان طلبه
للفاعل وضعي لانه انما وضع ليكون مسندا مصدره الى شئ

بعده



بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال
وهو اضماره لاقتضائه له وصفا وعقلا وانما اضمر في اسم
الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل
عقلي لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو يستحب تبريد الصلوة
اي تاخير صلوة الظهر في فصل الصيف اي تبريد المصلي اياها
سواء كان يصلي وحده او بجماعة لقوله عم ابردوا بالصلوة
فان شدة الحر من فيح جهنم اي صلوها اذا سكنت شدة حرها
وفيح جهنم شدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة
حرها وهو يختلف بحسب البقاع واما عن المصدر اللازم
فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو جبنت بعد
ذهب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول فح
يكون اضافته لفظية كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة
الملخص لمحمود بن محمد بن الجغميني جغمين بفتح الجيم الفارسية
قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء افضاله وقال الشريف الدين
الجرجاني هذا لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن وجرجان
قصبة من ولاية استرابا وقد ولد في تلك القصبة في اربعين
وسبعمائة وتوفي ببلده شيراز في سادس ربيع الاخر
سنة ست عشر وثمان مائة كذا قال البعض من تصدى

التحتية شرح مفتاح في شرحه له يجزيني كفاءه مصدر من كافاه
اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر
محذوف ويقال في عرف النحاة في مثاله انه نصب على
المصدرية لكنه اعراب المصدر بعد حذفه اي حمدا كفاء
افضاله اي مكافئ افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا اي احسانه
ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اي حمدا ككفاء
افضاله وقد يقال الكفاء الكفوء اي المثل فهو نصب اما على
الحال من فاعل الظرف المستقر اعني له او من مبتدا لو على
راي او على المصدرية اي مماثلا لافضاله او مثل افضاله
ولما كان الوجه الاول احسن من هذا المقول لان الحمد مثل
افضاله مح لم يتعرض اليه الشريف قوله وكونه تعليل
مقدم لقوله جاز اي كون المصدر اعني كفاء مضافا
الى معموله وبمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان
المضاف اليه وهو افضاله معرفة بسبب اضافته الى الضمير
الذي هو اعرف المعارف واعلم ان عمل المصدر على ثلثة
اقسام الاول ان يعمل خاليا عن الالف واللام والاضافة
بالجر نحو يرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اي كفعله
ان كان فعله كذلك نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمروا
اي من ان ضرب زيد عمروا وهذه الحالة اي عراؤه عنهما اقوى

من احواله

من احواله الثلثة لقوة شبهه الشبه بالكسر والسكون
والشبه بفتحتين لغتان بمعنى كذا في مختار الصحاح الفعل بالنصب
على انه مفعول شبهه لانه نكرة كالفعل اي كما في ان الفعل نكرة
بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم
على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة ان يعمل مضافا
كامر وهذا اضعف من الاول اي ضعيف منه لانه معرفة اذا
كان مضافا الى معرفة ولو زاد عليه قوله او قريب منها ليشتمل
ما اذا كان مضافا الى النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه
عار عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف واللام
فبهذه الحيثية شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب
تلك المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب
زيد عمروا وهو اضعف عن القسمين الاولين لكونه معرفة
صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض
شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت انه عمله لكونه
مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل في متعذر
لامتناع دخول اللام على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه
من حيث المعنى منفصل لان معنى قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا
بالتنوين ولذلك يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل
المجرور من الرفع والنصب بخلاف المعرف باللام انتهى ويرد

عليه ان هذه التعليل يقتضي امتناع عمله معرفا باللام
لا قلته ولذلك لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد
علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
المغيرة اسم فاعل من اغار واوليها متقدمها تانيث الاول
وكررت عليه حمال والنكول الرجوع عن الحرب والعجز عنه
جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف
الشاعر نفسه بالجرأة والشجاعة استدلالا بعلم هذه
الجماعة التي اذا توجهت الى الاعداء فرجوعها غير ممكن عن هؤلاء
والمعنى لقد علمت اولى من لقيته من المغيرة اي صرفتهم عن
وجههم هازمالهم ولحقت عميدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي
ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة قد اغارت على باهلة
فلحقهم باهله وكان الشاعر فيهم وهزمتهم فهو اي عمل
المصدر المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب
مسمعا في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون تقديره فلم
انكل عن الضرب اعني مسمعا او بمصدر اخر منون تقديره
عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتداء محذوف
اي هو ضرب مسمعا او بجره على البدلية من الضرب المعرف
لكن يلزم ترك الواجب والحسن لا يقال ضربا مسمعا على ما في
بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا مطلقا

لا يعمل على ما مر جوابه فلا يصح ح كونه منصوبا بمصدر اخر
منون وذكر الشيخ عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابي علي الفارسي
ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول المصدر لا مفعول
كررت على حذف على لان حذف على قليل ليس للقياس
اليه سبيل لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على
الضرورة وهو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء وبالسوء
متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام
لان المراد جوابه لا يقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة
وفي الاية الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف
صاحبه كقولهم الكلام المصنف على التوصيف ذو الكريم
هو الله تع بواسطة حرف الجر ذي بمعنى الصاحب وليس هو
مقصودا بالذات بل وضعه للتوصل في جعل اسم الجنس
كالفرس والمال والانعام صفة النصب على انه مفعول
ثان لجعل لشيء كما ان وضع الذي هو وصلة الى وصف
المعارف بالجمل مثلا لا يقال زيد الفرس والمال بل يقال
ذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو الانعام
ومرادهم باسم الجنس ههنا ما يدل على القليل والكثير من
مسماه اي ما يتناول باجزائه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة
اطلاق الاسم عليه كالذهب والفضة والمال كالعسل

ونحو ذلك لما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل والفرس
اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك
ما فيه فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس
يتوسل به الى جعله صفة لزيد فلعل المراد باسم الجنس
ههنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم الجنس
ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والقتل ولا
يقطع عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة اضافة
معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازمة
حيث قالوا اللازمة اما ظروف نحو فوق وامام وقدام
وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة ولدى
ولدن وعند وبين ووسط بالسكون وسوى مع
ودون واما غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبعد
وقيد وقدى وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وكلتا
وذو واولو وقد وحسب فان الاضافة في هذه الكلمات
لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والضمير
لفقدان الجنسية فيهما الا ظهر ان يقال ولا يضاف الا
الى اسماء الجنس على ما يقتضيه تعليله بقوله لفقدان الجنسية
فيهما قيل انما لم تضف الى العلم والضمير لانها وضعت وصلة

الى الوصف باسماء الاجناس فليست هي وصفا بل
الوصف هو ما اضيف اليه فلا يكون الا اسم جنس مظهر
لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرر في موضعه
لانه لو اضيف الى المضمر يلزم اللبس في مثل ذاك محمل عليه
غيره ليستمر الحكم في الكل حذف الهمزة عن اخوات اكرم
والحق انه لو كان اسم جنس فهو وضميره في حكم واحد
لكون مدلولهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع
الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس
الظاهر الا يرى ان الامام عبد القاهر قال في قوله انما يعرف
ذا الفضل من الناس الا ذووه هذا اولى من اضافته الى
ضمير زيد وعمرو وانت ان تتبعت كتب القوم تجد
كلامهم يؤيد ما قلنا كذا قال شارح الضوء ولكن فيه
ما لا يخفى واما قوله اعرفنا المعروف فلم يثبت فيها وجوه
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه المعروف الاحسان
وذووه فاعل يعرف اي لا يعرف قدر صاحب الفضل وعزته
الا صاحب الفضل دون الجهال وكذا قول كعب بن
زهير صبحنا الخزرجية مرصفات اباد ذوي ارومتها
ذووها ذوو بفتح الذال وضم الواو والا وهي جمع مذكر لذو
وتقول رجل ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا ورجلين

ذوي مال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال
نصبا وجرا وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال
رفعا وامرأتين ذواتي مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال
كاعراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك قطعه
عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحب في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا فشاذ
ان لا يقاس عليهما شيء فجيء به اي بذو والجار والمجرور
في الرفع على انه قائم مقام الفاعل لجيء ههنا بجعل الانعام
صفة له وهو اي ومن الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير ياء المتكلم وهي اي تلك الاسماء الستة .. اخوه وابوه
وفوه وهنوه والهن كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما
لا يعرف اسمه او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح
وغير ذلك وحموها انما انث الضمير مخالفا لما قبله لان
الحم شيء ابو زوج المرأة ابوه او اخوه او ابنه فاذن
اضيف للاناث ذو مال فانها اي الاسماء الستة المعتلة
المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء جرا وبالالف
نصبا وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة
على ما حكاه الفراء فيقول اباه في الاحوال الثلث كما تقول
عصاه وعليه قول الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد

غايتاها

غايتاها فانه قال اباها ولم يقل ابيها قصدا الى جعل
مقصودا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على لغة بني
الحارث وهي ان يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال
الثلث باعتبار ان للمجد صاحبين اعني الاب واب الاب
معناه قد بلغ الاب في المجد غايته واب الاب ايضا غايته
وتانيث الضمير في غايتاها على تاويل المجد بالمرتبة وشرط
كونها مضافة الى ياء المتكلم لانها ان لم تضف كون اعرابها
بالحركات نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب وان كان
مضافا لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديرا على راي البعض
وهو الاصح او يكون مبنية على راي اخر او يكون واسطة
بين المعرب والمبني وهذا اي كون المضاف الى ياء المتكلم
واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الظاهر انه لا يخرج عن
الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير
كونها مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورأيت
اخيك ومررت باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء
الستة المضافة اذا صغرت يجب ان يكون اعرابها بالحروف
بتقدير الوجوب قلب واوها ياء وقد ما كان يدور هذا
الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين
مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك اخر حرفها بسبب

وزن فعيل فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعرابية لوجوب
سكون حرف جعل اعرابا فقلب وجعل اعرابها بالحركة اذا الياء
الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات وان كان ما قبلها
ياء وكذا شرط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت او جمعت لكان
اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثنات او المجموعة وقد اهملها
الشارح والاولى ذكرها وتلخيص الكلام في هذا المقام
على وجه يتحقق منه المراد هو ان يقال ان هذه الاسماء
الخمسة محذوفة اللام نسيا اصل الاربعة الاولى اخو وابو
وهنو وحمو واصل فم فوه فحذف اللام اعني الهاء حذفا غير
قياسي فبقي الواو ساكنا فلو حذف لزم بقاء الاسم المتمكن
على حرف واحد ولو ابقي واعرب لزم قلبه الفا لانفتاح ما
قبله فلزم في المنون التقاء الساكنين وحذفه المؤدي الى
البقاء على حرف واحد فابدل منه الميم القريب منه في المخرج فاذا
لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم
اعيدت اللام من الاربعة واعيدت العين من الخامس
لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حروف
اعرابها على معنى ان تكون تلك الحروف محل الاعراب
على رأي من يجعل الاعراب هو الاختلاف والحركات دلايله
فان حرف الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب

لفظا

لفظا كدال زيد او تقديرا كالف عصا يطلق ايضا على حرف
يتغير للاعراب واذا اضيف الى ياء المتكلم لم يعد
اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديريا بالحركة تقول
في احوال الثلث ابي خلافا ويعاد العين من الخامس لعدم
ضرورة الابدال فيقال في احوال الثلث فيّ ولم يجعل حرف
اعراب حتى يقال فاي كفلاي اذ لم تلزم عند الاضافة
الى ياء المتكلم قبلها ياء على ما هو القاعدة قلبت وكسرة
الفاء ليناسب الياء وجعل الاعراب في التقدير ولغا ذو
فهو يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى على المظهر
ولذا لم يقبل احد آخره ليناسب له في الغيبة بناء على ان
المظهر غيبة وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه
على ان المحذوف والمبدل منه واو ردّ في حالة الرفع
وقلبت الفا وياء في النصب والجر وان عين ذو واللاعراب
رفعا وقلبت الفا وياء في النصب والجر لمجيء مؤنثة ذات
اصله ذوات لقولهم في مثناة ذواتا وان حذفت العين لكثرة
الاستعمال وقيل الاولى ان يكون لامه المحذوفة ياء
دون واو واصله ذوي لغلبة ما كان عينه ولامه واوا
وذو ههنا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله تعالى كما مر
وهو مضاف الى الانعام وسواه الانعام ايصال الخير الى الغير

لا لغرض دينويا كان ذلك الغرض او اخرويا ولا لعوض
يقابله في القدرة والمرتبة اولا والجزاء اي اجزاء الانعام
لكونه مضاف اليه لذي جاعل مجرور لكونه بدلا من الله
ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة تشترط
بين الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما
في الصدق يعني ان الصفة لما كانت عين الموصوف
في المعنى لو جاء في زيد الظريف وجب ان يدخل عليها ما
يدخل على الموصوف والتعريف والتنكير لامتناع كون
الشيء الواحد شايعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان
الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف مجردا عنها
فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير
نعتان للرجل على نية الالف واللام وكذا غير اذا جعل
وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في البدل ان يطابق
المبدل منه في التعريف والتنكير وذلك لان المبدل مستقل
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس
هو مع البدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما
تعريفا وتنكيرا الخروج على حد المناسبة ولزوم الاحالة
بلزوم كون الشيء الواحد معرفة ونكرة في حالة واحدة

قال

قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق
المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فقط لا في التعريف واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها
للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعها انتهى الا انه اذا
ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف
اي توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة
وواجب عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدل
النكرة من المعرفة فالنعت اي النعت واجب وانما وجب
لانه لا فائدة في الابهام بعد التعيين في بدل الكل الذي يكون
المراد منه ما اريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون
المقصود قاصرا عن غير المقصود بالمراد وهو في المعنى لكن
حسنه ووجوبه اذا كان البدل عين المبدل منه لفظا كقوله
تع لنسفعا بالنون الخفيفة الا انه لما قلبت النون الفا
في الوقف كتب بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة
ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب واذا حرف نصب
واضربا امر للواحد المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف
عليها بالالف بقلب التنوين والنون بين الاصلي والزايد
الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب

اضربن امر للجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة
بياء وهل تضربن للجمع المذكر بواو ونون لانك اذا وقفت
عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين
باسقاط نون التاكيد ورد الواو والياء والنون
المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لما تقدم تبين هذا الاصل
وهو ان عند الوقف يحذف نون التاكيد ويرد ما حذف
لاجله فانه لا يعرف الا الحاذق في هذا الفن كيف وامثال
ذلك على نقطة نا مخاصية كاذبة لا مطلقا لكن هذا
اي الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه
بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان
يكون البدل على لفظ المبدل منه كذا في اللباب وعبارت
اللباب هكذا ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا
موصوفة ولا يشترط ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح
انتهى كلامه فلو حذف قوله او وجوبه لكان اولى
اذ لا تعرض له في اللباب هذا بقي ههنا بحث وهو
ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا مستقيم انما
الذي يتوقف عليه الحسن او الصحة على راي الشيخ
هو ان يتصل بالنكرة المبدلة فائدة لم تفهم من المعرفة
فمثل هذا الفائدة لو حصلت حسن البدل والا

فلا

فلا سواء حصلت بالوصف وجدنا بني جيلا كلهم كسا على
الصبا لا طول ولا عرض فقال قوله طول مجرور بانه
بدل من ساعد الضب وساعد الضب معرفة وطول
نكرة وفيه فائدة لم تفهم من ساعد الضب اذ لا دلالة له
على شيء من الطول والعرض صريحا وقال الشيرازي في
في شرح كتاب سيبويه تقول مررت باخونك مسلم وكافر
على البدل وبالجملة ان لم يفد النكرة الا ما افاده الاول
لم يجز ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد
التعيين نحو مررت بزيد رجل ولا طائل تحته هكذا في بعض
شروح اللباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل ههنا
بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف مفيدة
للتخفيف في اللفظ بسقوط التنوين لان اصله جاعل
النحو بتنوين جاعل ونصب النحو وينبغي ان يعلم ان التخفيف
الذي يفيده الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف
وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في المضاف اليه نحو
الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن
الوجه وقد يكون الا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم
على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان
التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية حتى تفيد التعريف

فلم يصح كونه صفة له كما توهمه صاحب الاصباح يعني ان
الاضافة قسمان احدهما لفظية وهي منحصرة في ثلثة مواضع
عند الجمهور احدها اضافة اسم الفاعل الى المفعول وثانيها
اضافة المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذا اريد بهما اي
باسم الفاعل وللمفعول الحال والاستقبال نحو مررت برجل
ضارب زيد الان او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار
كذلك اي الان او غدا واما اذا اريد به اي باسم الفاعل ما
يدل عليه قوله ضاربك ومالك ولو قال بهما مناسبا لما
سبق لكان اولى لان حال اسم المفعول كذلك الماضي
والاستمرار فمعنوية اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك بالجر عطفا
على ضاربك عبيده في الاستمرار والعبيد كالعليم جمع عبد
وانما كانت اضافتهما معنوية ح على تقدير كونهما بمعنى الماضي
فلان الاضافة ح لا تكون في تقدير الانفصال لانها ليست
مضافة الى معمولها حيث المشابهة الكاملة اي المشابهة لفظا
ومعنى مفقودة وهي غير موثرة عندهم واما على تقدير
كونهما بمعنى الاستمرار فلكون معنى الماضي موجودا فيه هذا لكن
الحق انه اذا قصد به زمان مستمر اي يشتمل على الازمنة الثلثة
يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب

وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه الاضافة
مما يختلج في صدري حتى ظفرت بنص من قبيل صاحب
الكشاف حيث هذه الاضافة في موضع لفظية وفي موضع
اخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام
بمعنى الاستمرار قسيما للماضي بمعنى الماضي وعلى تقدير ان
ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة اخرى وهو
ان الزمان المقترن للفعل ومشابهته في المشهور ثلثة ماضي
وحال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لها
اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح
ليس في صدد التقسيم بل في صدد الارادة ومنشاء
الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان
المقترن للفعل ثلثة لا لمشابهته لانها لا تقترن بها فضلا
عن الشهرة انتهى والثالث من تلك المواضع الثلثة اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل حسن الوجه
لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم
اضافة الشيء الى نفسه قلنا لا نسلم فان الحسن اعم من الوجه
فيكون من العام الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه
بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه فان قيل لم لم يتعرض
الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحتملات

العقلية قلنا ان اسم الفاعل من الفعل اللازم قد يضاف
الى فاعله السببي لكن بعد ان خرج عن كونه فاعلا بان
نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل
من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو مندرج
في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولهذا لم يتعرض اليه واما
اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله للزوم
اللبس وعدم التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان
الفاعل المتعدي والمفعول المتعدي هو المشتق من
المتعدي الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول
فاذا قيل ضارب زيد او معطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا
لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف
ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس
فاعله فهو هو ولانه تشبه باضافته الى مفعوله واما
اسم الفاعل اللازم وهو مشتق من المتعدي الى مفعول
واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه
بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان ينقل الضمير
المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون مستكنا فيه
فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قائم

ابوه زيد قائم الاب والصفة المشبهة لما كانت تشبيهة
باسم الفاعل لفظا ومعنى اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث
كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن حسنا حسنوا
حسنة حسنتان حسنات وابيض وابيضان بيض بيضا
بيضا آن بيض كما تقول ضارب ضاربان اه واما معنى فلانها
لمن قام الفعل كالفاعل ولذلك سميت بالصفة المشبهة
شبهت به في جميع انواع عمله تكميلا للشبه وتوسعا في الكلام
ولما لم يكن لها مفعول تضاف اليه او تنصبه جوز اضافتها
الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن الوجه
بجر الوجه ونصبه فاحفظ هذا فانه من الاسرار الخفية والكنوز
المخفية وما عداه اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة
على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية
وبالجملة الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير
مشتق سواء كان مصدرا او غير مصدر او مشتقا غير عامل
في المضاف اليه نحو هذا غلام زيد ومضارب مصر وضرب
زيد واما لفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا فيه او مثلا ولا
به نحو ضارب بكر وحسن الوجه وهما شبهي الاب مفيدة للتعريف
او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة نحو جاءني
غلام زيد مثال كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه

المضاف اليه نكرة على اللف والنشر المرتب يعني اذا
كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسي المضاف منه
التخصيص وزوال بعض الشيوع نحو غلام رجل وهو ظاهر
وان كان المضاف اليه معرفة يكتسي المضاف منه تعريفه
نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا غير
مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار لواحد بعينه
وهو زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه
لكن لم يتعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان
لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد اطلقوا
في قضية الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد
وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير به
الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية لزيد
بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان اما
لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون
غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال
جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا
لا يضر افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف
باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة
الى معين كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ثمت قلت لا يعنيني

فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم النفس
والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام قالوا ولكونه بمعنى
لئيم يصح جعله يسبني وصفا وانما افادتها اي التعريف
والتخصيص هذه الاضافة مرفوع على انه فاعل افادة
الى انما افادتها الاضافة المعنوية دون اللفظية لان
الاتصال ههنا في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان المضاف
اليه متصل بالمضاف وممتزج معه بحيث يتنزل منه منزلة
التنوين واما المعنى فلان وضع الاضافة المعنوية لتفيد
ان لواحد مما يدل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي معه فان الاضافة المعنوية عندهم ما
اسم عام الى اسم خاص بواسطة الحرف فلما كان الاتصال
ههنا في اللفظ والمعنى مما ينبغي ان تفيد التعريف و
التخصيص في المعنى المضاف بعد ما افادة التخفيف اللفظي
ليكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا
التقدير يظهر اندفاع ما يتوهم من المصادرة على المطلوب
وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال
ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت
ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص
وزوال بعض الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل

تحت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة
بل كان حاصلا لضارب من رجل حين كان منصوبا به
زيدا بلا تفاوت فجاعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله
وهو النحو مرادا منه الحال والاستقبال لا يقال لا نسلم
ذلك لان الجعل فعل الله تعالى وفعله منزه عن الزمان قلت
كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة الينا دونه وانما قلنا
مرادا منه الخ بدلا لعمله في المفعولين وهو اي كل واحد منهما
النجم والكافور كالملح ولا يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى
الحال او الاستقبال والاعتماد على ما قبله بحسب المعنى اي
لا يعمل الا بشرط ارادة الحال والاستقبال والاعتماد
على احد الاشياء الستة فيكون اضافته لفظية في تقدير
الانفصال غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه
صفة له فيكون بدلا منه ويجوز فيه الرفع والنصب ايضا
اما الرفع فعلى انه خبر مبتدأ محذوف اي هو الله تعالى جاعل
النجم واما النصب فبتقدير اعني او امدح وعلى كل واحد
من التقديرين يقال في عرفهم انه نصب على المدح كما يقال انه
نصب على الشتم اذا قدر عامله اذم اما على تقدير امدح
فظاهر واما على تقدير اعني فلا اعتناء المتكلم واهتمامه به
اذا كان لا في صدد الذم يفيد المدح فالنصب على المدح في عرفهم

يشتمل كل موضع يفهم من تقدير عامله المدح هكذا افادنا
بعض من ساير اساتذتي ابقاهم الله تع ويؤيد كلام شارح
اللباب فان قيل بعد جعلكم اياه راجع الى جاعل بدلا منه من
نقطة فاي قسم من اقسام البدل هذا استفهام انكاري
واللام في لان اقسامه متعلق لما يستفاد من الاستفهام
المذكور كانه قال لا يصح ان يكون جاعل هنا شيئا من
اقسامه لان اقسامه اربعة بدل الكل من الكل ان صدق
عليه المبدل منه كقوله تع اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين فان صراط الذين عين صراط المستقيم
صدقا وان تغايرا مفهوما وبدل البعض من الكل ان كان
المبدل بعض المبدل منه نحو جاءني اكثرهم او بعضهم وبدل
الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء
كان الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على
العكس كقوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
او لم يشتمل احد على الاخر اصلا بهذه الاشتمال فانهم
قالوا حين قسموا البدل الى الاربعة انما سمي هذا بالاشتمال
لان المبدل منه مشتمل على البدل كاشتمال الظروف على
المظروف بل من حيث كونه دالا على البدل اجمالا ومتقاضيا
له بحيث يتشوق النفس عن ذكره الى ذكر ثان يتبين

ما جمله اولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له
فعلى هذا لا يجوز ان يقال في البدل بني الوزير وكيله لان
الاول غير مجمل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان
انتاسو وكيله ولو قلت ضربت زيدا عبده كان بدل
الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر
واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض وبدل
الاشتمال ضمير عايد الى المبدل منه بخلاف بدل الكل فان
العينية هناك تغني عن الرابطة كما قالوا ان الجملة الواقعة
خبرا اذا كان عين المبتدا او عبارة عنه فلا حاجة
الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد وقوله عم افضل ما
قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقولك
مقولي زيد منطلق قائم ثم ان هذا الضمير قد يكون
مقدرا نحو جاءني ثلثة زيدا اي منهم وبدل الغلط ان كان
الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو مررت برجل حمار يعني
اراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى رجل
ثم تداركه فقال بحمار اي ذكره وتلفظ به لدفع هذا الغلط
فيكون الغلط في المبدل منه وهذا قالوا بدل الغلط بالاضافة
ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة فمعنى البدل الغلط بدل
الشيء من الغلط قالوا الاضافة قسمين الاولين

بيانية

بيانية وفي الاخيرين الى السبب اي بدل الذي كان بسبب
الاتيان به وقوع الغلط في المبدل منه وقيل الاضافة في بدل
الغلط لادنى ملابسة كما في كوكب الخرقاء ولعل هذا اوجه
لان الاول تسمية الاعم بالاغلب اذ قد يكون سببه
النسيان كما يكون سببه الغلط وكذا في بدل الاشتمال
فاعتبر فيما سبق وهذا اي بدل الغلط لا يكون الا من غير
روية وفكر ولهذا لا يجيء الا من كلام الفصحاء قوله
بجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثاني اه مرتبط
الى قوله اي قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة
اه لاشعارهما الكلية والجزئية وهو اي الله سبحانه متعال
اي منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال
انما يستعمل في الاجسام غالبا ولا من الرابع لان كلام
الحق ليس بكلام غير فكري وهو ظاهر فلا يكون جاعل
بدلا من لفظة الله لان انتفاء الاقسام عنه اي عن جاعل
باسرها اي بجميعها يقال هذا لك باسره اي بقده يعني
جميعه كما يقال برمته اي بجملته يدل على انتفاء المقسم
وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل وهذا اي قولنا لان انتفاء
الاقسام يغني قول اهل المعقول اي العلوم العقلية كالحكمة
والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا في ضمن الخاص

والافراد كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق
ههنا ان القول ببدلية جاعل من الله متعلق ببدلية قوله
مجاز مرسل خبر ان اي مجاز كانت العلاقة المعتبرة بين معنى
الحقيقي والمجازي غير التشبيه مثل علاقة السببية و
التبعية وغيرها فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمى
المجاز بالاستعارة دون المرسل من قبيل اطلاق اسم
المتبوع على التابع لان البدل في الحقيقة موصوف اي
موصوف جاعل ونحوه انه بالجر على الحكاية وهو الافصح
وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير انه جاعل النجم فانه نكرة
وقعت بدلا من الله نعم موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل
فلم يلزم ترك الواجب والحسن واما الاله معرفا باللام
فمن الاعلام الغالبة ويسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصعق
اعني ان الاله في الاصل من الاسماء الاجناس كالرجل
يقع على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود
بالحق كما ان النجم وهو اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وان
في الاصل الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على
خويلد بن نوفل واما الله بحذف الهمزة مختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على هذا التقدير لاشتراطه
اي لاشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره

من الامور الجمة والسنة عليها سيجي اذ لو لم يكن التقدير
كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في المفعولين فان قلت
علم عمله قلت علم عمله في المفعول الثاني شهادة فحوى
الكلام اي تعلق قوله كالملح بقوله جاعل النحو يعني واذا
عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم الاقتصار
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات
فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني وهو ممتنع لجواز
ان يجعل جاعل بمعنى ماضي ويكون كالملح مفعولا لفعل
مقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما
امس ان درهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه
لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك بشهادة فحوى الكلام ممتنع
ذلك التحمل يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم
ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب وهو اي مذهبه
وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل ههنا لعدم
تعرفه بالاضافة كما مر من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم
ترك الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور كما مر بيانه فلوق
ح اي فيكون انه حينئذ كونه هو البدل في الحقيقة من القسم
الاول يعني بدل الصحيح من العين لا يعني بدل الكل من الكل
حتى يلزم ما ذكرتم من ابهام الكلية والجزئية وبدلية جاعل

على مجازية من القسم الثالث قوله بدلية مبتدا ومن
القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى بدل
العين من العين بمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما
غير الكلية والجزئية لان اشتمال الظرف على المظروف كما صرح
اى يكون بمعنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلقا النحاة
فلا يلزم ما ذكرتم من ابطال الجمعية هذا افضل الخطاب
يوتون به عند اتمام طائفة من الكلام والاخذ فى الاخرى
والتقدير ثم هذا او خذ هذا او هذا اى الامر المذكور كما ذكر
او واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقى
ههنا سوال ناش من نشات الضحاية اى ارتفعت عن اقسام
البدل وهو ان قولنا جاءنى زيد غلامه او اخوه او حماره من اى
قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط
لان عدم كونه من الاول والثانى ظاهر لعدم كون
التابع عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث
وهو بدل الاشتمال ظاهر لان شرطه كون المتبوع
بحيث يطلق ويراد التابع وكون النفس عند ذكره
منتظرة ومشوقة الى ذكر التابع الا يرى انا اذا قلنا سلب
زيد نعلم ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما
يتعلق به من ثوبه او قلنسوته او جلده او غير ذلك فتشتاق

الى ان يذكر

الى ان يذكر نحو ثوبه وهذا الشرط منتف فيما قلتم من المثال
فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط
لانحصار الاقسام فى الاربعة كذا اى كالمذكور ههنا ذكر
فى حواشى المطول لشريف الدين الجرجانى لكن فيه ما فيه
ما موصولة مبتدا وفيه جملة ظرفية صلته والعايد هو
فاعل الظرف اعنى الضمير انتقل اليه من عامله المقدر
والضمير المجرور البارز عايد الى ما ذكر فى حواشى المطول
وفيه المقدم خبر المبتدا اى ما ثبت فى المذكور فى حواشى
المطول من الخلل والضعف حاصل فيه اى فيما ذكر ههنا
لانه مثله لا يخفى ذلك اى حصول ما فيه على الفطن هو بفتح
الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك
وهذا الكلام اعنى قوله فيه ما فيه اشارة الى اعتراض يرد
على حواشى المطول على زعمه قيل هو ان يقال لا نسلم انه
تعين كونه من بدل الغلط اذ يجوز ان يكون المثال الاول
والثانى من بدل الاشتمال لوجود التعلق المعتبر فيه
اعنى علاقة الملكية والاخوة التى هى غير الكلية والجزئية
وكذا المثال الثالث من الاشتمال ان كان مع الزوجية
والا فمن بدل الغلط وانما قلنا على زعمه اذ لا يخفى عليك ان
مجرد وجود التعلق لا يكفى فى بدل الاشتمال وان توهم

الشارح كغاية نظرا الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في تعميم
البدل الى الاربعة بل لا بد من شرطه كونه مستوعبا بحيث
يطلق عليه اه على صحة جوابه في مواضع لا يخفى **في الكلام**
متعلق بجاعل والمفعول الثاني لجاعل قوله **كالملح** اما
الكاف اي هو اما الكاف وحده نصب على الحال وان
كان الكاف خبرا لكنه حال منه مفعولا معنى وتقديرا اي ما
ان يجعل الكاف وحده اي منفردا وان جعلناها اي
الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف يجوز تأنيثه
بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف يعني المثل هذا انما
يستقيم على الاخفش لا على راي سيبويه فانه لا يحكم
باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر
كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد
الذي يذوب لطافة ان قلت ما الفرق بين كون الكاف
اسما وبين كونه حرف جر قلت الكاف وكذا على وعن
اذا كانت اسماء يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا
من غير ملاحظة المخصوصات واذا كانت حروفا يكون
المراد بها تلك المعاني بخصوصيتها اي بملاحظة خصوصيتها
يعرف ذلك بالعلامات والقراين كما في ساير الاسماء
المشتركة او الجار والمجرور ان جعلناها حرف جر اي كائنا

كالملح

كالملح **في الطعام** متعلق بجاعل ايضا فكلاهما اي قوله في الكلام
وقوله في الطعام ظرفا لغوا لا مستقرا وانما قال كلاهما لان
قوله كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في
الاصل احد جزئي الكلام يعني خبر المبتداء لان الجعل الذي
بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول
على المبتداء والخبر لا في خصايصها على ما صرحوا عليه وبقولنا
في مجرد الدخول عليهما لا في خصايصها يظهر ضعف ما
ذكر في الوضوء حيث قال من افعال القلوب المستدعية
المفعولين الممتنعة الاقتصار على احد المفعولين وقد
عمل في الثاني فوجب عمله في الاول والا يلزم الاقتصار
على احد المفعولين من خصايص افعال القلوب لا يوجد
في غيرها من ملحقاتها ويمكن ان يقال ليس المراد من
امتناع الاقتصار المذكور ههنا اقتصار المذكور على
احدهما الذي عد من خصايصها حتى يرد ما ذكر بل المراد
امتناع اقتصار العمل على احدهما فتدبر فانه نفيس
فان قلت ما الفرق بين الظرف اللغو والمستقر قلت
ان الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان
او جارا او مجرورا فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى
الفعل احتياج الظرف اليه ولمناسبته له لان الظرف

لان امتناع الاقتصار
على احد المفعولين ح

فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى ولذا سماه بعضهم
ظرفا اصطلاحيا انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور
ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اى متعلق
الظرف متضمنا فيه بفتح الميم اى يكون الظرف بحيث
يفهم منه عرفا معنى عامله وان يعلم الالفاظ العربية
واوضاعها والثانى ان يكون المتعلق من افعال العامة
كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث
ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور واحترزنا بالشرط
الاول من مثل مررت بزيد فان المتعلق هو مرور
والمرور ليس متضمنا فى الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف
اى لا يفهم منه عرفا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثانى
عن قولنا زيد فى الدار اذا قدر متعلقه اكل بقرينة دالة
عليه فهنا يكون المتعلق مقدرا فى الظرف لكنه ليس
من افعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق
اى قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد ان
خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام الذى هو
اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما شار اليه الشريف فى شرح
المفتاح وقد صرح الفاضل اليمنى بانهم يقدرونه فى الظرف
المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت

فلابد

فلابد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام فى هذا
المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف المحقق
فى حواشى الكشاف من ان هذا القسم من الظرف انما سمى
مستقرا فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال
العامة كان العامل المقدر من تلك الافعال وان فهم
معها شئ من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى
فعلا خاصا كما فى بسم الله الرحمن الرحيم فانه قد يفهم تارة
بقرينة الشروع فى القراءة خصوص فعل القراءة فيقدر
اقرأ بسم الله واخرى بقرينة الشروع فى القيام خصوص
فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك بحسب المقامات
كما لا وكذلك اى تقدير الفعل الخاص لا يخرجه من كونه ظرفا
مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص مستقر ايضا وجاز
تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب ولما كان تقدير
الافعال العامة مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر
بما عامله محذوف وعام انتهى كلامه واحترزنا بالثالث
عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال
العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل فى الدار واذا
لم يوجد هذه الشروط الثلثة يكون الظرف لغوا وحاصل
ان الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط باسرها

واللغوية بعدم احدهما مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر
المتعلق حاصل او مستقر او موجود او كاين او ثابت او غير
ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد وعلم
ان قولهم الظرف مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال
اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم مال مشترك كما شعر به
كلام الشريف في وجه التسمية باللغو فهو ان الظرف هذا
اللغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم الكلام
بدونها او لانه ملغي من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا الا في
المظهر والمضمر قال بعض المحققين من شراح اللباب وجه
تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه اذن
اخلال بالادب فسميناه ظرفا حاضنا اي حاضنا عامله وسمينا
المستقر ظرفا عاما اذ الملحوظ في الاول خصوص العامل وفي
الثاني عمومه لشيئيته وحاصله من الاعراب هو المستقر ولا يتم
الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه
متعلق بكسر اللام بعامله المذكور والاعراب لذلك العامل
ويتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتاخرين ان
القوم قالوا المستقر حظ ومحل من الاعراب دون
اللغو ولم اجد في كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى
لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحلي حيث قالوا بزيد

بالمستقر واللغو معروف وجها وجه التسمية

نحو مررت

في مررت بزيد في محل النصب واجازوا في معطوفه النصب
وهو لغو فاقول متوكلا على الله تعالى ومعتمدا على فضله
ان مرادهم بذلك ان لا محل آخر له من الاعراب غير هذا المحل
لا ان لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك الا يرى
انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار له محل من الاعراب
من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل آخر غيره من جهة انه
هو الخبر بعد حذفه ذلك بدليل انتقال الضمير منه اليه فله
محلان من الاعراب على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف
ما اذا قلت زيد حاصل في الدار فان له محلا واحدا انتهى
كلامه لكن التحقيق الذي يحل به عقد الفحول ويزول به تحير
العقول وهو التحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من
انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق
بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على المفعولية
هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف
لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع مجازه مجرى
المتعدي الا يرى ان معنى مررت بزيد جزت زيدا وجزء
الفعل لا يكون معمولا له ولانه لو كان الجار والمجرور في محل
النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان الظرف
لغوا فلم يكن له محل من الاعراب وهذا التحقيق الذي

مفعول به

ذكره هو الملائم لقولهم لا حظ له من الاعراب ويؤيده
ما ذكر في كتب المتاخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب
المحل والمرفوع هو المجرور فقط لان اثر الجار والمجرور في تعدية
الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة والتضعيف وان
جعل القوم المجموع منصوبا تسامحا هذا بقي لنا اشكال
وهو ان الظاهر من قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر
بل هو جزء الكلام بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه وهو
ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء من الكلام كما اذا وقع
صفة لمفعول او حالا عنه لم يكن مستقرا او لم يكن له
محل من الاعراب وقد صرحوا بخلافهما بل قد اعترف به
الشارح في هذا الكتاب تامل ولا تغفل على وزن لا تنصر
فانه بحث شريف والصلوة مجرورة معطوفة على حمد الله اي انما
بعد الصلوة وهي اي الصلوة من الله تع رحمة ومغفرة
ومن عباده من الجن والانس دعاء ومن ملائكته استغفار
فان قلت ليس للصلوة الا معنيان احدهما لغوي وهو
الدعاء فقيل فيه مسامحة لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة
في الدعاء بل مشتركة بين الثلثة بجمعها قوله تع ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه

معا

معا والصحيح ان عموم المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نسلم
انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلي وملائكته
يصلون على ما صرحوا وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة
اي الفرائض الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع
والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد والافعال
المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع
السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة
التي هي قراءة الفاتحة وضم سورة اليها ورعاية الترتيب
فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفرضية وتعديل
الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفي والتشهد
في القعدتين والسنن لخمسة عشر التي هي رفع اليدين
للتحريمة ونشر اصابعه وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ
والتسمية والتامين سرا ووضع يمينه على يساره
تحت سرته وتسبيح الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج
اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش رجله اليسرى
ونصب اليمنى والاداب التي هي كظم فمه عند التثاؤب
واخراج كفيه من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكرنا
في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة من الله تع بمعنى
الرحمة ولم يتعرض لكونهما موافقين بمعناه اللغوي تدبر

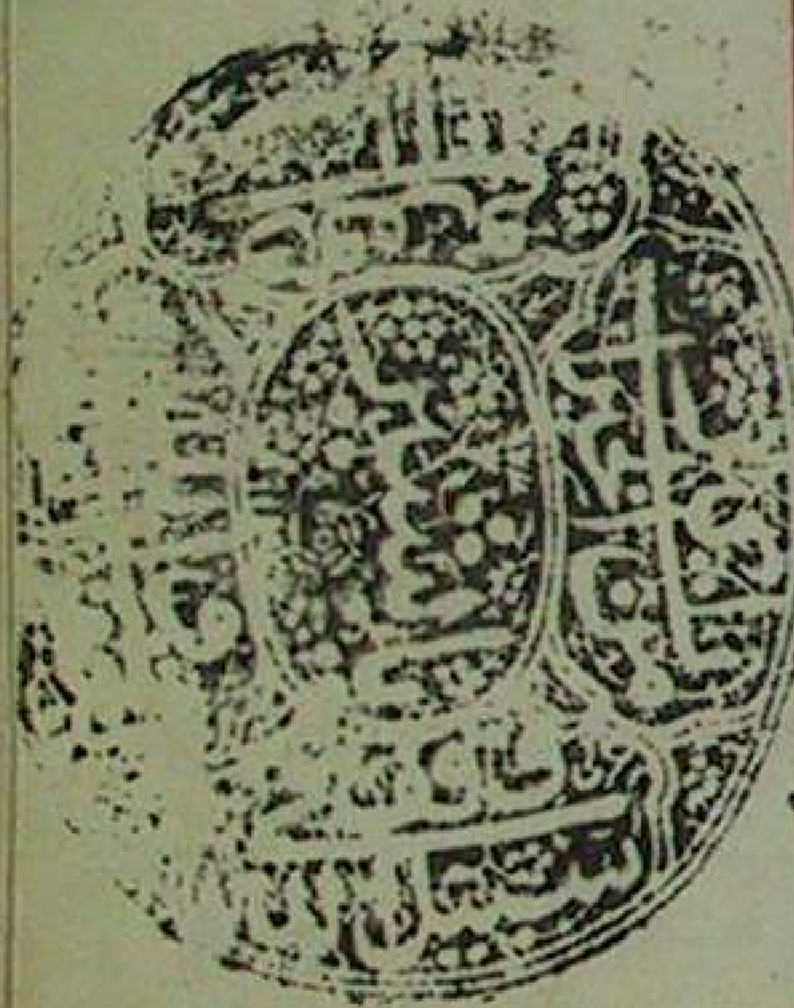
قلت لما كان للصلوة حقيقة وهو الدعاء والاركان
المعلومة والافعال المخصوصة وغاية بالرفع عطف على قوله
حقيقة وهي الرحمة ولما كان معناها الحقيقي غير متصور
من الله تع لانه دعاء والدعاء سؤال يقارن الخضوع وهو
يدل على الاحتياج والله تع منزه عنه حملت الصلوة على
غايتها وهي الرحمة واعلم ان الرحمة في الاصل التعطف
ورقة القلب وهي كيفية نفسانية تستحيل في حقه
تع فتحمل على نهايتها وهي الانعام وبمثل هذا يأول الكيفيات
النفسانية المنسوبة الى الله تع في القران كالحياء والغضب
وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند بعض
النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو الموضوعة للجمع
مطلقا بين التوابع والمتبوع في ثبوت امر لهما نحو قام
زيد وعمرو او في الحصول من شيء نحو قام زيد وقعد او في
التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو وسواء كان الجمع مع ترتيب
التابع او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة
ليس في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم
يخل الوجود عن احدها ويتعين بمعونة قرينة المقام الفاء
الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة
للجمع مع الترتيب وان كان في الرتبة فيقال ح ثم ههنا الترخي

الترتية



الرتبة اي هو للاشعار بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما
بعيد عن الاخر مرتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني
ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا تجيء الا عاطفة مطلقا سواء
كان مفردا او جملة وقد يلحقها تاء تانيث للتاكيد فيختص بعطف
الجملة في قوله فمضيت ثمت قلت لا يعني قال الامام
المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث وهذه العلامة
يتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في
الوقف وفي الفعل تسكن الا يلاقيها الساكن ويكون
تاء في الوقف والوصل جميعا وتقبل دخولها في الحرف
فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت
تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوعة للجمع مع الانتهاء
الى هو حدها في الاعتبار بشرط كون الجزء الاقوى او الاضعف
من المعطوف عليه ولو تاويلا وسيجيء ههنا تحقيقه واو
واما الموضوعات لاحد الامرين مبهما لكن لم يجب في او ذكر
اما قبل المعطوف عليه ولزم في اما كلزوم الواو قبلها
ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله وقيل
بينهما فرق اخر من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال
لا تضرب اما زيدا واما عمروا او يقال او عمروا ومما ينبغي
ان يعلم ان اما ربما يرد بلا واو نحو خذا ما هذا اما ذاك

مطلب ثمت لعطف الجملة



وربما يجيء غير مكررة ايضا اذا كان في الكلام عوض
عن تكررها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت فقوله
اما ان تكلمني مبتدا وخبره محذوف اي تكلمك بالجميل معهود
والعوض ان الشرطية المدغم نونها في لام النافية وربما
يجيء بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب وام وهي متصلة
تدخل المفرد والجملة بعد همزة الاستفهام ويطلب بها
تعيين ما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل
والهمزة يليها الجملة وتجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة
والموضوعة لنفي ما ثبت للمعطوف عليه عن المفرد الذي
عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يجيء الا بعد الايجاب
ولا يعطف به الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها
الى ما بعدها مفردا كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات
وعن النفي الى النفي او الى الاثبات ولكن المخففة
الموضوعة للاستدراك اي لتدارك الوهم لا لتدارك
الغلط فيما قبلها كبل ويكون ذلك في المفرد والجملة
لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما
قبلها ولا مجال لاعتبار معنى النفي في المعطوف هذا وهي
ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما ولكن واحد عشر عند
السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قول لكن الجمهور

على ان

على ان ما بعد عطف بيان لما قبله وقد ايد رايهم بان
ائمة اللغة يفسرون به مرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة وان ساير الحروف العاطفة تقتضي
مغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو
والفاء قليل وتسعة عند البعض ومنه الزمخشري
وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما منافيا لكونها للعطف
اللازم في لكونها صلة للمنع وقوله من وجهين صفة لمانع
اي مانعا كاينا من وجهين الاول وقوعها قبل معطوف عليه
في نحو قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني دخول حرف العطف
عليها في واما عمرو ولو كان حرف عطف لامتنع دخول حرف
عطف اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد واو عمرو
فلهذين المانعين لم يجعلها ذلك البعض للعطف والحاصل انهم
اي قائلين بان حروف العطف تسعة لم يجعلوها حرف عطف
لورود السؤال على من يجعلها له في قولنا جاءني اما زيد
واما عمرو بان يقال ان حرف العطف ما اما الاولى واما
الثانية فان كان الاولى ففي المعطوف عليه استفهام على سبيل
الانكار وان كان حرف العطف اما الثانية فاي حاجة الى الاولى
التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال مبني على تمهيد
مقدمة اي سطرها وهي ان للنحات في اما المسبوقة

بمثلها ثلثة اقوال فقول بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر
وانتمى اليها الزمخشري ان اما فيه ليست عاطفة لا الاولى
ولا الثانية والعاطفة لعمرو على زيد في مثالنا هو الواو
واما اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم
ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى يستشهد بصحة قيام
او مقامها نحو جاءني اما زيد او عمرو فح يكون الواو لعطف
اما الثانية على اما الاولى فيكون اما الاولى للترديد فقط
واما الثانية للترديد وعطف عمرو على زيد وفي المثال المذكور
وقول بعضهم وهو الامام الاندلسي ان اما الاولى والثانية
مجموعها حرف عطف والواو ح كما قلنا قد عطف ما على
اما حتى يصير كحرف واحد واما الاولى واما الثانية قد
عطفتا عمروا على زيد ولا يخفى ركاكة هذا القول اذ لا وجه لتقديم
بعض العاطف على المعطوف عليه قال نجم الائمة والحق ان
الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير عاطفة
والواو اذن في قوله الى جنة اما الى نار معترضة فاندفاع السؤال
على هذه الاقوال الثلثة ظاهر اذ يندفع باختيار مذهب
الثاني ولكن قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها
ان يكون للعطف كما وقع ان المصدرية قد تقوم مقام ما
المصدرية مع ان الاولى ناصبة دون الثانية فافهم هو المذكور

والبحث عن معاني هذه الحروف العاطفة وبيان الفرق لا يليق
بهذا المقام ولكن قد اشرنا اجمالا تنبيها للمغايرة على نبيه
على حرف جر مبني مجرورها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله والجار مع المجرور
متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بضمتين وتشديد الواو
وهي اي النبوة على وزن فعولة كالذكورة والانوثة فاصلة
بغير الهمزة وهي اي النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون معنى
النبي هو الذي شرف مجهول شرف بالتشديد على ساير الخلق
وهو اي النبي ح اي على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى
الفاعل والجمع انبياء او النبي ماخوذ من النباء بفتحتين وهو
الخبر فالنبي من اخبر من الله تع وهو ح فعيل بمعنى الفاعل والجمع
ح نباء مثل عليم وعلماء وتجمع ايضا على انبياء لا يقال كيف
لا يعود لامه ومثل الجمع والتصغير ترد الاشياء الى اصولها
لانا نقول ان الهمزة لما ابدلت والتزم الابدال في الجمع جمع ما هو
اصل لامه حرف علة كعيد واعياد وقيل النبي هو الطريق
ومنه يقال للرسل عن الله تع انبياء لكونهم طرق الهداية
اليه فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم
وخصوص مطلق لان الرسول من له كتاب نبيا والهام الهي
والالهام القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق الرسالة

والنبي من له الهام الهي اعم من ان يكون له او لا فكل رسول نبي
من غير عكس فلما اطلق النبي على رسولنا كما اطلقه المص
عليه صلى الله عم في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي
الذي هو بمعنى الرسول لا ما اي لا النبي الذي وجد بدونه
اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى العموم فلتيا در في هذا المقام
ولذا اي ولكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله **محمد** عطف
بيان لنبيه مجرورا وعطف البيان وهو التابع الذي جئ
لايضاح نفس سابقه لا لايضاحه باعتبار الدالة
على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين
بفتح الباء اي بمتبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم
وعليه راي الفاضل العلامي لا يلزم كونه اسما مختصا
به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص ذلك الاسم به
على الاطلاق بل اللازمة ان يكون مختصا به في الجملة واقل
بالقياس الى بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا
ان قصد بعطف البيان ازالة ابهام محقق واما تقديرا
ان قصد رفع ابهام مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد قوم
هود وذلك لان لو قدر اشتباه اما من اشتراك
الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق
اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من

العتو

العتو والعناد او غير ذلك كثمود لاندفع ذلك الاشتباه
بجعل قوم هود عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا
لدفع الابهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا عن شائبة
توهم غيره نعم اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص اصلا
لا مطلقا ولا من وجه واستدرك لذلك البعض بقوله والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله
والمؤمن مجرور بواو القسم والعائذات الحديث النتايج
من الحيوانات جمع عائذ وهي اي العائذات اما منصوبة المؤمن
لاعتماده على موصول لان الالف واللام فيه بمعنى الذي
او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير
اما منصوب او مجرور بناء على انه عطف بيان لها وقول الشارح
فان الطير عطف بيان للعائذات مع انه ليس بمختص لها
يحتمل كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء جمع
راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين
المعجمة او بفتحها والسند بفتحتين اسمان لموضعين في الحرم
والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور العائذات اي
يجعلها مأمونة بحيث يمسحها اي يمسها على سبيل الرفق
والاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط
ان يكون اتقى او اوضح من الاول هذا استدراك من قوله

وعطف البيان انما يكون باسم مختص اي اشترط الاختصاص
لكن لم يشترط الاوضحية لجواز ان يحصل الايضاح من
اجتماعهما اي لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون
اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمي ثلثون رجلا بعمر وكني
واحد منهم مع عشرين من غيرهم بابي حفص ولا شك ان ابا
حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءني ابو حفص
عمر وكان عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الكنية
اشهر من الاول فان زيدا اذا اشتهر بكنية اكثر من
اشتهاره باسمه مع كون الكنية مشتركة دون الاسم
فاذا جعل الاسم عطف بيان اوضحها مع ان المتبوع اشهر
وهو اي عطف البيان يجيء للايضاح غالبا وان جيء به
للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام في
قوله تع جعل الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء به
للمدح لا للايضاح قوله ان البيت بكسر ان الى قوله
لا للايضاح مقول لقال كما يجيء الصفة كذلك اي للمدح
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا
قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة اي كاينة
بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل ان البدل
مقصود بالنسبة الى الكلام وذكر المبدل منه كالبساط

والتوطئة

والتوطئة له واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادي بانا لا نم
ذلك في غير بدل الغلط فان الاول في الابدال الثلثة منسوب
اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم
يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تع
وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم قال بل لا ادري عطف
البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه واجاب عنه
الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس
مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد
ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في
الاسناد فالثاني بدل فح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق
ظاهر كما هو حققه المتاخرون وعطف البيان بالعكس
لان المقصود فيه هو الاول دون الثاني فانه بيان للاول
والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به ذكر الامام
الحديثي ان النحاة قالوا لو قال رجل زوجتك بنتي فاطمة
واسم بنته عائشة وان اراد عطف صح النكاح لان الغلط

لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط
وقع في معتمد الحديث ثم وصف المص محمدا صلى الله عليه وسلم
بكمال الغاية اي بكمال هو الغاية في مراتب الكمال بقوله
سيد اي مقتدى الانام اي الخلايق سيد مجرور على انه صفة
محمد والانام مجرور لكونه مضافا اليه لسيد ثم الصفة اما
للتخصيص وهو اي التخصيص عبارة عند النحاة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات بكسر الكاف نحو رجل عالم
فان رجلا نكرة بحسب الوضع يحتمل لكل فرد من افراد الرجال
فلما قلت عالم قللت ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من
افراد العالم انما قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص عند
اهل المعاني والبيان ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال
قال الفاضل الشريف الظاهر انهم ارادوا الاشتراك
المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل
عالم ونحوه فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة
وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظي
والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك
بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحدا فلم يبق
الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح
وهو اي التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف

علما

علما كانت المعرفة اولا نحو زيد العالم او التاجر والرجل
الاعجمي او الناظر فان الوصف فيه قد افاده التوضيح
لان زيدا يحتمل على التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته
فوضحته وعينته وكذا الرجل الاعجمي او الصفة للمدح
نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل او للترحم نحو زيد
الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا
بمعنى ذلك الوصف نحو زيد ذهب امس الدابر برفع
الدابر حملا على محل امس ان قيل كيف يصح جعله صفة
له وهو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس
معرفة ايضا لانه متضمن اللام لكونه معدولا عن الامس
المعرف باللام ولذا بني على الكسر وانما كان هذا الوصف
للتاكيد فان امس يدل على الدبور وهو على وزن الدخول
ذهاب اليوم ومروره والدابر تاكيده وهذا اي كونه للمدح
اه وهو اشارة الى الاقسام الثلثة المتقدمة دون
كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف معلوما
قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم
قوله او للتاكيد على قوله او للمدح لكان اولى يعني ان
كون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف
معلوما اي معينا عند المخاطب قبل ذلك الوصف اما

بان يكون له شريك في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون
المخاطب يعرف بعينه قبل ذكر الوصف والا اي وان لم
يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف من قبيل
التخصيص او التوضيح وكونه للتاكيد من قبيل اخر و
الصفة ههنا في قوله محمد سيد الانام جئت بمجرد المدح
لمحمد عم **وعلى اله** معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد
والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح ال الرجل
اهله وعياله واله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول
بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الال وحده
يكون المراد اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر
مع الاصحاب يراد به اهل بيته صلعم هذا لكن الحق ان
المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون
لا بمعنى النفس كما في ال موسى وال هرون على ما قيل
ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تع انه ليس من
اهلك حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود ذكر الال
ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عم اذا صليتم علي
فعمموا وقال صلعم لو عممت لغفرت والتعميم يتم فيما
ذكرنا واذكر الاصحاب على تقدم الال بمعنى الاتباع

فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتفخيم كما في قوله
تع تنزل الملائكة والروح واصل ال اهل على راي
بدليل ان تصغيره اهيل واول بالواو في راي اخر وفي
بعض كتب النحوية اواول بهمزتين وهو سهو يدل عليه
ايراده في الصحاح في اول بالواو وروي عن الكسائي انه
قد سمعت اعرابيا فصيحا في افصاح العرب جبيل من الناس
اي طائفة منهم والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار
والاعراب منهم اهل سكان البادية خاصة والنسبة
اليهم اعرابي والاعراب ليس جمعا لعرب بل اسم جنس
انتهى يقول اهل واهيل وال واويل وتصغيره اويل
لا اهيل كما زعم من قال ان اصل ال اهل وخص استعماله
في الاشراف جمع شريف بمعنى ال كيتيم وايتام وفي من له
خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دنيويا
مثل ال فرعون كان او اخرويا او له خطر عظيم بحسب
الدنيا والاخرة نحو ال محمد عم فقولنا دنيويا خبر مقدم
لكان وقوله او اخرويا عطف عليه فان قيل لم دنيويا
موافقا لقوله اخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات الف
نحو دنيا عند النسبة وتحقيقه يستدعي تفصيلا لا بد
علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف في اخر

الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة
كانت الرابعة او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة
والرابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوي ورحوي
والملهوي والمرموي والرابعة الزائدة فيها ثلثة اوجه
اما الحذف نحو حبلي فلكونه زائدة كتاء التانيث واما القلب
نحو حبلوي فلاجرائها مجري المنقلبة واما الفصل بالالف
بين الاخر والواو فلاجرائهم فعلى مجرى فعلاء لكون
الفيهما زائدة فقالوا دنياوي كما قالوا حمراوي ولا
مشابهة في المنقلبة بتلك المشابهة لكونها غير زائدة
فلا تحمل فيها نحو الالف يحتمل ان يكون المنقلبة هي الف
التانيث والواو زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه
الا الحذف لطول الاسم ففي السادسة الحذف اظهر
لانها اطول نحو حبارى فقالوا حباري بالحذف ولم يقولوا
حباروي بالقلب وتقدير جمزى فقالوا جمزي بالحذف
لتنزل حركته منه منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم
ذلك فانه يهمك في مواضع شتى بخلاف الاهل فانه لا يحتمل
استعماله بالاشراف نحو اهل الحجام قلبت الهاء في اهل
همزة كما قلبت الهمزة هاء في اهراق اصله اراق لقرب
مخرجيهما ان قيل كيف يقال لقرب مع اتحادهما مخرجا وهو

حلقي

الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد
من الحلق اذ الهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع
فويقه من الحلق ثم قلبت الهمزة الفا لكون ما قبلها
مفتوحا مع سكونها فصار ال **واصحابه** جمع صاحب
كظاهر واظهار فيه بحث لان الاصحاب جمع صحب وهو جمع
صاحب في مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب
وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجايع وجياع
وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ
وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر
قدت لم تجمع فاعل على فعالة الا هذه الحروف وجمع الاصحاب
اصاحيب انتهى لا يقال لما كان الاصحاب جمع صحب وهو
جمع صاحب قال هو جمع صاحب قصر المسافة لان قوله
كظاهر واظهار يابى عنه ثم المختار عند جمهور اهل الحديث
ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم وقيل وطالت
صحبته وقيل روى عنه وقيل راه الرسول هذا قيل كان
اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا
وهو اى قوله اصحابه معطوف على اله والضمير مجرور المحل
لاضافة الاصحاب اليه راجع الى النبي **مؤيدي** اي المقوي
اصله مؤيدين وهو جمع مؤيد اعرابه بالجر وفي حالة الرفع

بالواو والنون نحو جاءني المؤيدون وحالة النصب
والجر وبالياء والنون نحو رايت المؤيدين ومررت
بالمؤيدين بكسر الذال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع
بالواو والنون اي اعرابه بالواو والنون او بالياء والنون
وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة الرفع بالالف
والنون نحو جاءني المؤيدان وحالة النصب والجر بالياء
والنون نحو رايت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال
وكسر النون فيهما على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة
رفعها بالالف مع النون ونصبها وجرها بالياء والنون وههنا
حالة الجر لوقوعه صفة للجمع وهو اصحابه لكن سقط نونه
بالاضافة الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون و
التنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على
الاتصال حتى انهم ينزلون المضاف مع المضاف اليه نعتا
للمضاف هذا جحر ضب خرب فان خرب قد وصف به
الضب وقراء مجرورا والضرب بالحقيقة نعت الجحر وهذا هو
الذي يقال له الجر على الجوار فلا يجتمعان ولا يسقط الياء
من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم تجز تحريك
بانه كما حركت ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت
بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت لزم اجتماع الكسرات

بخلاف

بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم اجتماع
الكسرات ولا مساغ بفتح الميم اما مصدر ميمي بمعنى الجواز
او اسم مكان ايضا اي الفتح والضم وهو ظاهر وذلك
لان في الفتح يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو
ثقيل من عكسه اذ فيه نزول وهو اسهل على اللسان
من الصعود ولذلك جوز في التثنية وفي الضم يلزم
الثقل والخروج من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل
ههنا وهو المؤيد قد تعرف بالاضافة فجعل صفة للمعرفة
وهي اصحابه وانما تعرف لكونه بمعنى الماضي والاستمرار
لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان
اسم الفاعل بمعنى الماضي او الاستمرار تعرف بالاضافة
كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة
اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي في شهر رمضان
وجمعه رمضانات وارمضاء على وزن اصفياء قيل انهم لما
نقلوا اسماء الشهور على اللغة القديمة سموها بالازمنة
التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض
الحر فسمي بذلك وزاد لفظ شهر اشارة الى ان
العلم هو شهر رمضان لا رمضان وحده وتحترزا عن الوقوع

في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب مالك الى ان ذكره بدون
ذكر شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اى الكعبة قوله
ان وجب قيد للحج الى ان وجب كل من الاحكام والاشياء
والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وكتبه ورسله
واليوم الآخر بكسر الخاء يوم المحشر وبالقدر بفتح الدال
وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله تع من القضاء كذا في
مختار الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاه
اى صنعه وقدره مع قوله تع فقضيهن سبع سموات في
يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر
وشره مجرور معطوف على خيره والفرق بينهما بالعموم
والخصوص المطلق والعام هو الاسلام والخاص هو الايمان
لان معنى الايمان عبارة عما بطن على وزن نصر اى خفي من الاعتقادات
الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة
ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر اثارها على صفحات
الاعمال الصالحة اى جوانبها كالخشوع في الصلوة ورعاية
الادب في الوضوء وغير ذلك واثار الاعتقادات الحقيقية
هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلايم قوله
يظهر اثارها على صفحات الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن
مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب شخص يرى مسلما

في الظاهر غير منقاد واصله منقيد بكسر الياء ومعتقد
بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان
مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما
الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق و
الاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم
هو بفتح السين وكسرها الصلح في دستور اللغة السلم
صلح وقيل مستسلما قوله تع ادخلوا في السلم والوصول
عطف على الدخول اى الوصول الى السلم وباقي البحث
مذكور في الاصول اى اصول الدين يعني علم الكلام كما تم
فلما قال المص ما اورد جوابه بالفاء بقوله فان الولد
الماهر يقال هو عزيز اى قليل لا يكاد يوجد مثله
الفاء جواب اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما
قلنا انها جواب لتضمنها معنى الشرط كما مر وان حرف من
حروف المشبهة بالفعل وهي اى الحروف المشبهة ان بالكسر
وان بالفتح وهما للتحقيق بتغيير الجملة في الثاني بمعنى ما هو
في حكم المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا وعند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا
يكون كان للشك كانك قائم لان الخبر هو الاسم
ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة

هو مركب من كان وان كما ركب الكاف مع ذا واي في كذا
وكاي واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدم
الكاف ففتحت بها الهمزة والمعنى على الكسر وعدل عن الاصل
تنبيها على ان ابناء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن
للاستدراك اي لتدارك وهم السامع كما مر في لكن المخففة
مثلا اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما يتوهم مجيء عمرو ايضا
فدفعته بقولك لكن عمروا لم يجئ وليت لانشاء التمني
الممكن او المستحيل ولعل لانشاء توقع الممكن لا وثوق
لحصوله وعمل هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر
مثل ان زيدا قائم وكذا غيره فالولد منصوب على انه اسم
ان والاغر منصوب على انه صفة الولد ومشابهة هذه
الحروف بالافعال استدعى لا في ملازمتها الاسماء فان كل
واحد منها لا بد له من اسم ينصبها ما لم يلغ كالافعال فان
كل فعل لا بد له من فاعل لمفيده وفي لحوق نون الوقاية نحو
انني وغيره ولفظا في كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال
الماضية وفي انها ثلاثي نحو ان وان وليت ورباعي نحو
كان ولكن ولعل كالافعال ومعنى في تضمنها بمعنى الفعل
من تحققت وتمنيت فاستدركت وغير ذلك فلما شابهتها
اي شابهت تلك الحروف بالافعال الحق منصوبها اي جعل

منصوبها

منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب
البصريين وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به
بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف وهو الابتدائية او
المبتداء على الرايين ولا عمل للحرف فيه اي في الخبر ومن
خصائص هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
فلا يقال ان قائم زيدا لئلا يشابه الافعال في العمل
من كل وجه اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه المرفوع
وهو اي الشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس
اذ القياس ان يحط رتبة الفرع عن الاصل فهم انما
قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون لها العمل الفرعي
للفعل وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا
الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز تقديم الخبر اذا كان
ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا
فانه يجوز تقديمه على الاسم لتنزله منزلة الاسم
لما بين الظرف والمظروف من شدة الاتصال في الاغلب
كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا ايابهم
اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه الاشياء
بوجه اخر حاصله على ما قرره شراحه ان الغرض من تقديم
المنصوب في هذا الباب ايقاع المخالفة بين معمول

الفعل وملحقه وهي انما تتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع
اما في الظرف فتتحقق هي بدون تاخيره اذ الظرف
المستقر لا يمكن ان يرتفع بالفاعلية حتى يقال شبه
صورتان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرا وقيده
بالشعر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي كونه
مفعولا ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب
في الدار على المجهول بخلاف المستقر لانه لما تعلق بالمحذوف
يكون منقطعا فلا يقع فاعلا بحال انتهى ويرد عليه
ان ذلك يقتضي ان لا يقع المستقر خبرا على المبتدا ولا صفة
لمرفوع اصلا هذا في الرضي اعلم ان حال الاسم والخبر بعد
دخول هذه الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب
تاخير الخبر ههنا الا ان يكون الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
فيجوز توسطه بين هذه الحروف والاسماء نحو ان في الدار
زيدا وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره ظرفا
نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا وقد يحذف اخبارها
عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون
يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا
وان ولدا اي ان قولهم مالا وان لهم ولدا هذا اي الحذف
المذكور في الظروف واما حذفه في غيره فكقوله تع ان

الذين

الذين كفروا بالذكر لما جاء اي جحدوا في الاخرة وعند
بعضهم خبران قوله تع لما جاءهم وقوله تع ان الذين
كفروا ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد
الحرام تقديره هلكوا وعند بعضهم الخبر ويصدون و
الواو زائدة فان الفاء والواو قد يزاد كل منهما في خبر ان
كما لا يخفى على المتتبع فان قلت صاحب اللباب وهو
صاحب الضوء واما الاسم فلا يحذف علة اي بين علته
وذكر دليله الفالي اي الشارح الاول المعروف بين
شراح اللباب بالقطب الفالي بان المشبه بالمفعول
والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل
ان زيد قائم في انه الشان زيد قائم فح يجوز حذفه بغير
ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة التي تاتي بعد ضمير
الشان ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط
فهو كالزايد وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم
لضرورة الشعر نحو قوله اي قول الشاعر فلو كنت حبيا قيل
هو طائفة مشهورة بالمعرفة والاحلام عرفت بفتح التاء
للخطاب قرابتي ولكن زنجي الزنجي جيل من السواد
ان اي هي طائفة سود والزنجي واحد منهم فان اليا

مثل التاء يجيء للوحدة نحو تمرة و رومي غليظ المشافر
اي ولكنك المشافر جمع مشفر بكسر الميم في الاصل شفة
البعير استعمل ههنا في الزنجي تشبيها شفته بشفة البعير
في الغلظ فيكون من قبيل الاستعارة واجيب عنه بان
الرواية ولكن زنجيا بالنصب ولو سلم فالمغني ولكنه
انت زنجي ولو سلم فشاذ وهكذا اشارة الى قوله وقد
جاء اه قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في ضمير الشان
من غير ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح تاء الخطاب
الهم اي الحزن عني ساعة اي فليتك وفليته على انه ضمير
الشان حذف اسم ليت والالزم دخوله على الفعل وتمامه
فبتنا على ما خلت ناعمي بال وضمير خلت للنفس
اضمر الفاعل لتعذره في الاساس يقال افعل ذلك على ما
خيلت اي على ادركت نفسك واوهمت وايبال القلب
وناعمي اصله ناعمين بفتح الميم على صيغة التثنية واراد به
نفسه ومخاطبه الذي في قوله دفعت حذفت نونه بالاضافة
اي بتنا على ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناعمي بال ذوي
مسرة واصحاب فرح وسرور هذا ويرد عليه ان يقال
ان فيه ضرورة شعرية ايضا على العكس نا لانسلم ان
المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب

وشراه

٦١

وشراه فانه قال ولا تحذف الا اذا كان ضمير الشان
نحو ان من لام اه ونحو فلو ان حق اليوم اه ونحو فليت
دفعت الهم الخ وقال شراه اي ليته على ان الضمير للشان
وقد قال ابن عصفور الواو للحال يجوز حذف اسم
هذه الحروف في فصيح الكلام اي في الكلام الفصيح
فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشان اكثر
منه اي من الحذف في غيره فليتامل في هذا المقام ثم دعى
المص لهذا الولد الاعز بقوله **لا زال** اي دام
وثبت قوله لان متعلق بما يفهم من اي التفسيرية
يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا
اذا دخل ما فيه اي على لفظ في معناه النفي وهو زال يفيد
الاثبات ولا زال فعل من افعال الناقصة وهي اي الافعال
الناقصة في المشهور كان وصار اما كان فانه يدل على
الزمان الماضي من غير اشتراط انتقال من حال الى حال
بخلاف صار فانه للانتقال اما بحسب الحقايق نحو صار الطين
هواء او بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار
المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى ذهب وانتقل
ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كان
بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو وانح

وامسى واضحى وظل وبات واعلم ان هذه الخمسة
تجيء على معان ثلثة الاول اقتران معنى الجملة التي تدخلها
باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات
الصباح والمساء والضحى والنهار والليل وكذا باقي
الاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما
معناه ان قيام زيد مقترن بالصباح في الزمان ونحو
ظل زيد متفكرا اي اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان
والثاني ان يكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات
التي تدل عليها بموادها والثالث ان يكون تامة غير
محتاجة الى غير وذلك في الثلثة الاول اذا كان بمعنى
الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في
الصباح وفي الاخيرين اذا كان بات بمعنى عرس بالتشديد
الراء اي نزل من اخر الليل وظل بمعنى دام او طال وغدا
واضحى بالمد بمعنى صار وقد يجيء بمعنى عاد ورجع ومنه
قولهم فصل ذلك بضاحي لايكون من الافعال الناقصة
وعدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي
مضارعه يزول فليس من تلك الافعال فلا يقال لا زوال
اميرا وما انفك وما فتئ وما برح انفك بمعنى انفصل وفتئ

بكسر

بكسر التاء وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ولا يستعمل
الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله
تع تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وبرح بكسر
العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه الاربعة
استغراق الزمان اي استمرار الفعل بفاعله في زمانه
فلم يجز ما زال الا مقيما وما دام وهي للتوقيت فعل
او شبهه بمدة ثبوت خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر
ضمير الاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسمها نحو اجلس
ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون ما دام تامة بمعنى بقي
كقوله تع ما دامت السموات والارض وليس وهو عند
الجمهور لنفي مضمون الجملة حالا وعند سيبويه للنفي
مطلقا فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي
المضارع نحو قوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
العذاب وهذه الافعال المذكورة تدخل على المبتدا
والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني تشبيها بهما بالفاعل
والمفعول الكائنين في الافعال التامة مثل كان زيد
قائما وكذا غيره فاسم لا زال ههنا مستتر فيه مرفوع
المحل راجع الى الولد كاسمه جار ومجرور مع متعلقه
خبر لا زال واعلم ان الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار

وبشر من الكرام هو المتعلق المحذوف والظرف معا لان
المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون
الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا انهم حذفوا بعض
الخبر حذفا لازما واقيم الاخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا
قالوا ولعل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لازال
رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما يقال ان خبر لازال يكون
منصوبا فالمنصوب المحل ههنا اما مجموع الجار والمجرور
بدون متعلقه عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه
خبر لازال ووجه الاندفاع ظ على ان يكون المنصوب المحل
هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر
والكلام انما هو المستقر اي كائنا كاسمه ويجوز ان يكون الكاف
بمعنى مثل فيكون في محل النصب خبر لازال وحده نصب
على الحال من اسم يكون بتاويل منفردا او مصدر منصوب
على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي منفردا وحده على رأي
ابي على الفارسي وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى
في حال وحدته لا مع غيره اي لازال مثل اسمه مسعودا بدل
من كاسمه اما من المجموع ان كان الكاف حرف جر او من الكاف
وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل
الاشتمال لان الاشتمال المعتبر في القسم عندهم اعم من اشتمال

المبدل منه او البدل اولم يوجد اشتمال اصلا بل وجود
التلبس من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على
الاخر بكيفية كما مر فان السبب في التسمية اشتمال على المنتسب
اليه ليس اشتمال احدهما على الاخر بل لان اول الكلام
مشتمل على اخره اجمالا فان قولك سلب زيد ثوبه بمعنى
سلب شيء من زيد ثوبه فانا نعلم ان مسلوبه ليس
نفس زيد بل شيء مما يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال
ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما
في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه
في التقرير لاشتماله على ذكر شيء مرتين وما قيل ان
مسعودا خبر لازال وكاسمه حال من الضمير المستكن في
لازال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي
عامله ههنا يعني لازال دعاء للولد والقيد ينافيه اي
ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد و
ما قيل ان مسعودا خبر لازال وكاسمه متعلق به وقدمه
على كلا التقديرين لا يصح ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه
تقييد الدعاء وتخلف التقدم والتاخر ايضا وانما
يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم باسمها كلاما تاما اذ لو
سكتنا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما نطقت بالمبتدا وحده

ومن ثمة بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه
وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف اولى
اى ولاجل انها لا يتم باسمائها كلاما تاما عدلوا عن
تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم
الفاعل اى علامته وخاصته وهو اى رسمه ان يتم الكلام
به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به
لانه ليس على سمته بل هو زايد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو
اى رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم
اخبارها هذا الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما
زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز في هذه
الافعال نحو تقديم الخبر على نفسها مثل قائما كان زيد وهو
اى تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام قسم يجوز
بالاتفاق وهو مبتداء من كان منته الى راح لانها افعال
صريحة هذا على رأى الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم
قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكنها دالة على
معنى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفة
موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم المنصوب عليها
كما جاز تقديم المفعول المنصوب على ساير الافعال
نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما

اى فعل وجد في اوله لفظة ما من هذه الافعال وهى
خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما
نافية وهى مازال وما انفك وما فتئ وما برح
فلها اى لما النافية وصدر الكلام لكونها مغيرة للكلام
من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير او ليعلم ان
الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهى ما دام
فلا يتقدم معموله عليها لان معمول المصدر لا يتقدم عليه
وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير
من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما
من مشاهير ائمة النحو اى عدم جوازه تقديمه عليه والصحيح
الجواز وهو اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه
في القرآن نحو يوم ياتيهم في قوله تع الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم واذا تقدم معمول معموله يعني يوم لانه
معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى
وقد استدلوا على فعلية ليس بهذا التقديم فانه
لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير
قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال
المتصرفة التي يجى لها الماضي والمضارع وغيرهما و
لم يجى منه الاربعة عشر بناء للماضي فكان الكسر

تعيلا نقلوها الى حال لايكون للافعال المتصرفة وهو
اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت ولهذا
لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا
بقى ههنا بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهى ان
الظرف الجايزة الاضافة الى الجملة لو اضيفت الى جملة
فعلية صدرها ماض يجوز فيها بالاتفاق الاعراب لعدم
لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة
المضاف اليها بالمبنى الذى لا اعراب له لا لفظا ولا
محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيف الى الاسمية نحو
حين الحاج امير او الى فعلية صدرها مضارع نحو يوم ينفع
الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب فيها
وعند اكثر الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران
اذا عرفت هذا فنقول لا نسلم ان يوم معمول المصدر وفا
بل هو مبنى على الفتح مرفوع المحل بالابتداء كقوله تع هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب
بقوله انه منصوب بفعل مقدر لا بمصدر وفا تقديره
يلازمهم يوم ياتيهم العذاب فهذه الجملة اعنى جملة
لا ازال الى قول كما استطهر جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها والجملة المعترضة هى الجملة التى تؤتى فى اثناء

الكلام

الكلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة كما وقع
ههنا لفائدة الدعاء وليس المراد بالكلام المسند
والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثانى بيانا للاول
وتاكيدا له او بدلا منه او معطوفا عليه او نحو ذلك قوله
ولا محل لها من الاعراب اما عطف على قوله جملة معترضة
او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من
الاعراب لان الجملة لا يستحق الاعراب ما لم تقع موقع
الاسم المفرد كما مر فى صدر الكتاب وهذه الجملة غير
واقعة موقع المفرد فلم يكن لها محل من الاعراب وما
يقال ان الجملة معترضة من لا ازال الى قوله اردت
ليس بشئ لان العامل فى كما هو اردت واردت
مع معموله خبر ان وهو اى اردت مع معموله وان تاخر
لفظا لكنه مقدم مرتبة فيكون المعترضة الى كما لا الى
اردت على ان هذا انما يصح على راى من جوز الاعتراض
باكثر من جملة واحدة واما على مذهب ابى على وهو عدم
جوازه فلا قوله **والى اهل الخير** مجرور اى قوله اهل مجرور بالى
مجرور لانه مضاف اليه لاهل والجار والمجرور متعلق بقوله

موددا اى محبوبا وهو اى موددا معطوف بواو متصل
بالى اهل على قوله مسعودا تقديره وموددا الى اهل الخير
ثم اخر رعاية لامر السجع وهو فى الاصل هدير الحمام ونحوه
وفى الاصطلاح الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى واما القوافى
فهى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا وانما
سمى السجع سجعا لانه متكرر على نمط واحد كهدير الحمامة
وبه اى بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل ان حق
الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف
المستقر التقديم على ما يستحق تاخيره عنه نحو عندى
مال اعلاما بكونه عمدة ومحتاجا اليه فههنا
قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله موددا اعنى
سقط هذا السؤال بقوله اى بقول التامل رعاية لامر
السجع فان قيل ما السبب والنكات فى تقديم له على
قوله كفوا فى قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال انه ظرف
لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اى
على كفوا للاهتمام بشانه اذ الاية الكريمة انما هى مسوقة
لنفى المكافات اى المماثلة من الكفو وهو سكون الفاء

وضعها النظير عن ذات الله تع لا لنفيها عن شيء مطلقا
وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفاد عن هذا الظرف
فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب
ارادة التلميذ لهذا الولد فقال **لما استظهر** اى قرء
وحفظ عن ظهر القلب كذا فى الصحاح ذكرهما معا لان
كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر مقحم وعلم
ان لما تجى على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لما الموا اه
فى مختار الصحاح لم الله شعثه اى اصلح وجمع ما تفرق
من اموره وبابه رد والثانى جازمة وذلك اذا دخل على
الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضى
نحو جئتك لما ضربت زيدا اى حين ضربت زيدا قال ابن
مالك بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها مختصة
بالماضى وبالاضافة كاذ وفى تسميتهم لها بلما الحين
نوع تاييد للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليهما نحو لما
عليها حافظ اى الا عليها ولما فى قول المص لما استظهر
بمعنى حين لدخولها على الماضى وهو ههنا اسم مبنى
هذا على راى ابى على وكلام سيبويه محتمل للاسمية
والحرفية فانه قال لما لوقوع امر ولوقوع غيره وانما يكون
مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما

حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو
ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول
وقال الفاضل التفتازاني ان ذلك تحمل منه نوتهم والوجه
ان لما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط يليه فعل
ماضي لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين كونه
اي كون لما اسما وبين كونه حرفا سبب بنائه كمذ
فانه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية واستظهر
فعل ماضي فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة
الفعلية جر لكونها مضافا اليها للما والجملة التي اضيف
اليها لما قوله لما في محل الرفع على انه قائم مقام فاعل
اضيف لا بد ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا كما في لما
استظهر او معنى نحو لما لم تنصرني اعرضت عنك
وانما وجب كون تلك الجملة الفعلية لما فيها اي لما استقر
في لما من معنى المجازات اي الشرطية لكلم المجازات على
معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء
للجملة الاولى ومسببة والعامل الناصب فيها
اي في لما انت ضميرها على تاويل الكلمة اردت اي
اردت تلميطه وقت استظهاره والى اصل منه للما والمضاف

اليه

اليه لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه
يعني ان عمل المضاف في المضاف يلزم كون الشيء
اي المضاف اليه عاملا في نفسه وذلك لان المضاف يعمل
الجر في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في المضاف
لزم عمل المضاف اليه في نفسه بناء على ان العامل في العامل
في الشيء عامل في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز
لكونهما شيئا واحدا **مختصر** منصوب على انه مفعول
استظهر وهو مضاف الى **الاقناع** اضافة المسمى
الى اسم نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب
شخص وسعيد اسمه واضيف الى الثاني بتاويل ان
يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم
واللفظ فكانه قال جاءني مسمى لفظ كرز فلا يلزم
اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى
اللقب دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر
فكذا ههنا اريد من المختصر مسمى لفظ الاقناع اعني
ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع **وكشف**
اي زال **عنه** اي عن المختصر الواو في كشف للعطف وكشف
فعل ماضي فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة
جر لكونها معطوفة على جملة استظهر التي هي مجرورة

لكونها مضافا اليها للتا **بحفظ** الباء فيه للاستعانة
اى كشف عنه باستعانة حفظ وقد عبر بعضهم عن
هذا الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى
الله تع لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال
السببية وسواء اى الباء المذكور حرف جر حفظ مجرور
بها اى بحرف الجر والجار والمجرور متعلق بكشف والضمير
فى حفظ مجرور المحل لكونه مضافا اليه للحفظ وهو اى
الضمير المذكور يجوز ان يكون عايد الى الولد فيكون من
اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
بحفظ المختصر الولد بالنصب ويجوز ان يكون الضمير
المذكور عايد الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد
بالرفع **فضلة** منصوب لانه مفعول كشف ومضاف
الى **القناع** وهو ما تغطى بضم التاء من التغطية وهى
التغشية اى ما تستر المرأة به راسها وتغشيه وفضلته
بقيته التى نزلت وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة
ان استعمل فى معناه الموضوع له او مجاز ان استعمل فى
غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل ان كانت
هى المشابهة ان اقصد اطلاق اللفظ على المعنى المجازى

بسبب

بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاستعارة والا فمجاز
مرسل ثم ان ذلك التشبيه قد يضمر فى نفس المتكلم
فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ويدل على
ذلك التشبيه المضمر بان يثبت بالمشبه امر مختص
بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية
والاثبات المذكورة استعارة تخييلية ولما قصد
المص هاتين الاستعارتين اشار الشارح الى بيان
الاول بقوله وفيه اى فى كلام المص استعارة بالكناية
لان المص شبه المختصر بالمرأة المحبوبة فى المقبولية وميلان
بفتحتين مصدر مال يميل النفس اليها واشار الى
بيان الثانية بقوله واثبت اى المص له اى فى كلامه
استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اى للمختصر
ما يلزمها اى المرأة المحبوبة من القناع ثم اشار الى بيان
وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر فى النفس
يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما
التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
كذا فى شرح التلويح والاثبات المذكور يسمى استعارة
تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى من خواص

المشبه به بتخييل انه من جنس المشبه هذا على راي الخطيب
فح يكون كل من لفظي المختصر والاقناع حقيقة مستعملة
في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي و
انما المجاز هو اثبات شيئ لشيئ وليس هو له و هذا
امر عقلي فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
امران معنويان وهي فعلان للمتكلم وهما التشبيه
والاثبات المذكورات وهي قرينة للمكنية فيهما اي
الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان وجودا
لانه لم توجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية
في الكلام ولا يتاتي هذه القرينة اي اضافة خواص
المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة
المكنية اي لا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشف
استعارة تبعية لا يخفى عليك انه لو قدم هذا على
بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه
ازال صعابه بكسر الصاد جمع صعب وهو خلاف الذلول
ونال اي وصل به مراده وطرح الجعل عن نفسه
فشبه ازالة الصعاب اولا بكشف الفضلة فاستعير
لها اسمه اعني الكشف ثم اشتق منه كشف بمعنى
ازال فالاستعارة الجارية بين الافعال انما هي

تبعية

تبعية مصادرها بالذات لان الاستعارة فيها لا بد من
التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا فيما لا
يقع موصوفا لعدم استقلال مفهومه كالافعال و
الصفات والحروف لا يقع مشبها به فلا يتصور جريان
الاستعارة فيها الا تبعا وتحقيقه انهم قالوا الاستعارة
باعتبار لفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه
ان كان ذلك اللفظ اسم جنس فالاستعارة اصلية
كالاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير
للضرورة له لشديد والا فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا وفي المصادر
ومعلقات معاني الحروف ثم يسري في الافعال وما
يشتق منها والحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها
شبهت بمعان اخرى واستعيرت للمعاني المشبهة
اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال
والصفات وكذا في متعلقات معاني الحروف يقدر
انها شبهت بمعان اخرى واستعيرت لتلك المعاني
الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة
في الحروف مثلا يشبه الضرب الشديد بالقتل اولا
فيستعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا

شديدا او قس عليه غيره **واحاط** والاحاطة ادراك
الشيء والنيل به بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف
من غير فرق **بمفرداته** الجار مع المجرور متعلق باحاط
اي احاط مسائله وابحاثه بكماله هذا على تقدير كون
الباء زائدة ويجوز ان لا يحمل على الزيادة ويكون
تقديره واحاط الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه
من المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافا
اليه للمفردات عايد الى المختصر **حفظا** منصوب على التمييز
وهو فاعل في المعنى لان معنى احاط حفظه والتمييز عن
النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اي قوله احص حفظا وكقوله
تعالى واشتعل الرأس شيبا اي شيب راسي او بمعنى
المفعول كقوله تع وفجرنا الارض اي شققنا ما عيونا
اي شققنا عيون الارض هذا مبني على ما قيل من ان
المميز في النسبة لا يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون
مفعولا به صريحا كما في الابتداء غير صريح كقوله امتلاء
الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون
فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض
عيونا تفجرت عيونها وقالوا لا يلزم ان يكون الفعل
المسند الى المميز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما

يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا في التقدير
كما في طاب عمرو فرحا وامتلاء الاناء ماء واصلهما
طيب الفرح عمرو وملاء الماء الاناء في اللزوم كما في
قوله تع وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها وقال
بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به
لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في
الارض لكن فيه فوات مبالغة توجد في التمييز
وقيل عيونا منصوب على الحال **واتقن** اي احكم
واثبت وهذه الجملة الفعلية يعني اتقن في محل الجر
معطوفة على جملة احاط او على جملة استظهر وباقي
اعرابه كاعراب كشف **ما** موصولة لا بد لها من صلة
تبينها مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول
مع صلته لما تنزلا منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء
يصل بينهما به على حذف الضمير العايد الى الموصول
وكون بين فاعل يصل على قول من يقول انه فاعل في
قوله تع لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان
ابا الحسن ذاهب الى ان معناه معنى مرفوع الا انه
لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه
على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان علم

[illegible]

ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان
الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا يحتاج في كونه
جزءا تاما في الكلام الى مجرد الصلة فقط فانهم
يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعده مثل ان
وما المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة
الموصولات ويقسمون الموصول الى الاسم والحرف مع
امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز
حذف هذا يعني كما قد تحذف الصلة مع اللتيا بتشديد
الياء معطوفا على التي ويقال اللتيا والتي اذا اقصد
بهما الدواهي ليفيد الحذف ان الدواهي بين الصغيرة
المفهمة من اللتيا بتشديد الياء تصغير التي والكبيرة
المفهمة من التي المعطوفة عليه قد بلغتا من شدتهما
وشناعة فانهما بلغا لا يمكن شرحه فتترك على الابهام
من غير صلة مبنية له كذلك قد تحذف العايد اي حذفا
منويا لا حذفا نسيا منسيا لكونه فضلة ومستغنى عنه
لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى
عنه والا يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كان
العايد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومتصلا

بصفة

بصفة نحو فالله موليك فضل منه اي موليكه اي الشيء
الذي الله يعطيك فضل منه واليه اشار بقوله ونحو ذلك
وكذا يجوز حذفه اذا كان ضميرا مجرورا متسعا فيه بان
يجعل المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار
على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تع فاصدع
بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
صفة ناصبة له تقديرا كقوله تع فاقض ما انت
قاض اي قاضيه فحذف الضمير على كلا الوجهين لطول
الصفة والصلة وكذا الصفة اذا كانت جملة

مطلب تصحيح لابد وان

لا بد وان يكون روي عن ابي سعيد السيرافي في شرح
كتاب سيبويه انه قال الواو بمعنى من ومنه قولهم
لا بد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس
بلا بدان تثنية وقال بعض الفضلاء ان الواو في
مثل هذا العطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه
في كل مقام ما يناسب به كان يقال ههنا لا بد ان
يوجد وان يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية
هذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي ولعل هذا
الوجه اذ فيه زيادة تاكيد ومبالغة كما لا يخفى والعلم الله
وجب في الجملة التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية

لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف
والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف
والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة او الصلة فلا يجوز
اذن الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه
هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية
نحو بعت وطلقت وانت حر او طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول
مضمونهما الا بعد ذكرهما فلا يصح وقوعهما صفة ولا صلة
فان قلت لا نسلم ذلك فان الجملة الاستفهامية في قول
جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط وقعت صفة لمذق
قلت هذا متاول بمقول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية
منقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة وفسر الجمل
الاربع بقوله اي الاسمية نحو الذي موصول ابوه مبتدأ
منطلق خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها من
الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته في
محل الرفع على انه مبتدأ وزيد خبره والمبتداء اعني الموصول
والفعلية الصريحة نحو الذي انطلق ابوه عمروا والمقدرة
نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فان اصلهما

الضرب بالفتحات والضرب بضم الضاد فكره دخول اللام
الاسمية المشابهة بلام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على
صورة الفعل فغير الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل
والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في
المعنى والظرفية نحو الذي موصول في الدار ظرف مع
فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله جملة ظرفية وهو
مع صلته في محل الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية
نحو الذي ان تكرمه يكرمك بشر وقوله فيه اي في
المختصر صلته ولما كان مظنة ان يقال كيف يصح جعل
فيه صلة والصلة لا تكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله
والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه
لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف وعائد
الى ما فهو اي فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة
والضمير البارز في فيه مجرور المحل في راجع الى المختصر
والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن
والتحقيق ان منصوب المحل هو الموصول فقط لكن التحات
لما راوا انه لا يصير تماما يجب الاستعمال الا بالصلة
حكموا بان منصوب المحل او مرفوعه او مجروره وهو مجموع
الموصول والصلة ولما كان في قوله ما فيه من الابهام

بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار والمجرور ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال وهى اى الحال انت الضمير
بتاويل الصفة اما لبيان هيئة الفاعل عند صدور
الفعل عنه نحو جاءنى زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول به
عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان
هيئتهما معا نحو ضربت زيدا راكبين او ههنا لعناد الخلو
لا لمنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة واما الجملة فى
قولك اتيتك والجيش قادم فهو حال وبيان
للازم الفاعل يعنى زمان الاتيان فكانها بيان الفاعل
وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند صدور الفعل عنه
والمفعول عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة
لان الصفة مبنية لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا
ولا مفعولا فاذا قلت جاءنى زيد الظريف فهو مبنى
للذات وان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل
اليه بخلاف قولك جاءنى زيد ظريفا فانه يشترط ان
يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل واما تقييدنا
المفعول بقولنا به فبناء على ان المشهور والمختار عند
المحققين سوان الحال لا تقع عن المفعول به لكونه فضلة
بالنسبة اليه نحو جئت انا وزيدا راكبين على ان وزيدا

فاعل

فاعل فى المعنى لا على انه مفعول معه لفظا وان فهم من
كلام بعض شارحى اللباب ان يقع حالا من المفعول
المطلق نحو ضربت الضرب شديدا ويمكن ان يقال انه
على تاويل وقع ضربى شديدا فاللام للعهد او عوض
عن المضاف اليه وهذا اى كون الحال اما لبيان هيئة
الفاعل والمفعول اكثرى لانه قد يقع الحال عن المبتداء
والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكون ولا يوجد الا
فى كلام المصنفين دون كلام البلغاء فان قيل كيف
وقع حنيفا فى قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا حالا من
المضاف اليه اعنى ابراهيم قلنا لان المضاف اليه فى معنى
المضاف وهو مفعول كما ان اخيه فى قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان فى معنى اللحم جاز ان
يقع حالا منه ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان كل حال
وقع عن غير الفاعل والمفعول فهو داخل باحدهما وهذا
الحال يعنى من النحو اما لبيان هيئة الفاعل ان جعلناها
حالا من الضمير المستكن فى فيه لانه فاعل الظرف كما مر
والعامل فيه الظرف اما لبيان هيئة المفعول ان جعلناها
من الموصول لانه مفعول اتقن لان العامل فى الحال هو
العامل فى ذى الحال ومن فى من النحو بيانية ومن البيانية

مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة
قبلها مع فاعل المستكن فيه جملة ظرفية صلته اى ان كان
الذى وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش
وحال ان كان ما قبلها معرفة كما فى قوله من النحو فانه اى قوله
من النحو حال لكون ما قبلها اعنى ما فيه معرفة لان الموصول
مع الصلة معرفة وكقوله تع فاجتنبوا الرجس اى تقذر
من الاوثان فان من الاوثان حال من الرجس لكونه معرفة
واعلم ان تخصيص الذكر من البيانية لكون الكلام فيه
لا يقتضى نفى ذلك الحكم المذكور عن باقى الحروف الجارة فانهم
قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المحضة
فصفة لها نحو رايت طايرا على غصن وبعد المعرفة المحضة
فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه فى زينته اى متزينا حيث
وقع بعد ضمير خرج وبعد غير المحض منهما فمحتمل لهما اما
النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع فى اغصانه فان
النكرة المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة واما المعرفة
الغير المحضة فنحو يعجبنى الزهر فى اكمامه فان المعرف بلام
الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو النكرة فى المعنى ثم قال
بعض المتاخرين ان الظرف مطلقا كاليوم والفوق
وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار والمجرور

بعينه

بعينه فى تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف
يمكن ان يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة
وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا
يمكن ان تحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة
للتعريف وان كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين
ان انضمام الكلى الى الكلى يفيد الجزئية اى الجزئية
الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق
الى الحيوان يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق
ولعل هذه السؤال ماخوذ من كلام الرضى فانه اعترض
بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ثم
اجاب بان قال لا نم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير
من عوارض الذات والجملة ليست ذاتا ولو سلم ذلك
اى تنكيرها فالمخصص فى الحقيقة هو اجتماع الموصول
مع صلته كما ان الرجل وطويل كان فى كل منهما العموم
فاذا قلت رجل طويل كان فى كل منهما تخصيص الرجل
بالاجتماع مع طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب
تكون معلومة عند المخاطب كما عرفته فى وجه وجوب كون
الصلة جملة خبرية فح يجوز ان توضح وتخصص المبهم
الذى هو الموصول اشارة الى جواب اخر تحقيقى وتحقيقه

انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب
بمدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوهر اللفظ
كما في العلم و بغيره مثل الاشارة في الاسماء الاشارة
وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا قلت لقيت
من ضربته وجعلت من موصولة قد اشرت الى علم
المخاطب بمعين لا بجوهر لفظه بل بغيره و هو مضمون صلته
و هو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها
موصوفة لم تشر انت الى علم المخاطب بمعين بل الى معين
في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة
التعين و ملاحظته جلي و اذا عرفت معنى التعريف
في الموصولات ظهر لك ان اعتراض الرضي رحمه لا يتوجه
اصلا فلم يحتج الى ما تكلفه في جوابه و لهذا قلنا انه
اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان
العامل في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب
اكثرهم والا ينتقض بقوله تع وان هذه امتكم امة
واحدة فامة حال والعامل فيها اسم الاشارة اعني
هذه بتاويل انبه او اشير و امتكم ذو الحال والعامل
فيها ان لكونه خبرا له و هو عامل في خبره على مذهب
المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه

ان النقض بهذه الاية الكريمة باق على القول بان
العامل في الحال هو العامل في ذي الحال سواء كان
كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا
بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تع اه معنى
ولفظا هما منصوبان على التمييز بيا دين مصدر تميز
بالتشديد بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذه الاسم
بميز مراد المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن اي هو
تمييز عن ذات مقدر في النسبة الكائنة في جملة اتقن
لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من
جهة المعنى او من جهتهما معا فلما قال لفظا و معنى
علم ان اتقانه اي او بدا اتاه اي المختصر من جهة اللفظ
والمعنى هو تمييز عن الجملة لا عن المفرد فان التمييز
و هو يرفع الابهام المستقر عن ذات اي ما يعين بعض
المحتملات التي نشاءت وحصلت باعتبار اصل
الوضع لا بحسب العارض عن ذات لا عن هيئة الذات
على قسمين تمييز عن المفرد و تمييز عن الجملة لانه ان رفع
ابهام عن ذات مذكورة فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع
ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء الاربعة وان
رفعه عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون

الا عن نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة نحو طاب
زيد نفسا و زيد طيب ابا و بالغ زيد فارسا او اعجبني
طيب زيد ابا فقول المص لفظا او معنى هذا القسم
انتقى لانه رفع الابهام الكاين في مضمون الجملة اعني وقوع
الاتقان على مفعوله وبمعنى المفعول لان معناه اتقن
لفظه ومعناه اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فهو اي احكامه
هذا انما بمعرفة مع علله وضبط قواعده مع جزئياته
او بمعرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل فاعل وهو
الضمير المتكلم اعني التاء المضمونة ان مصدرية المظه
فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا
والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول
المظه وهو اي الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة
الفعلية اعني المظه مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول
اردت واردت مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت
فيه وهو اي قوله معها حال من الضمير المستكن في قوله
مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاعز مرادة
مني تلميظه او مريدا نا تلميظه وقت استظهاره وانما
فسر بهذه البيان لان اصل الخبر الافراد وان الجملة
ههنا في محل المفرد وما قيل انه اي مرادة تلميظه لا يجوز

ان يكون

ان يكون مفسر القوله اردت ان المظه لعدم المطابقة
بينهما حيث ان اردت يدل بصراحة على المريد لا على المراد
فغير وارد لجواز تفسير الشيء بلازمه ومعنى المظه اي
اذيقه واطعمه فان التلميظ تفعيل من لمظ يلمظ لمظا اذا
تتبع بلسانه بقية الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح
شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والذوق فكذا
التلميظ اطلق واريد به لازمه اعني الطعام والاذاقة
فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه كناية
يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما
لان الكناية لفظ مستعمل في معناها الحقيقي فكذا
التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلايم المشبه
به الذي هو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي
كما مر تفصيله وقيل للاعطاء يقال لمظه فلانا من
حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية
لان المص شبه في نفسه كلام الامام بالمطعومات
اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات
عادة من الاذاقة والاطعام وهذا الاثبات
استعارة تخييلية ومعناه الحقيقي اي الغرض الاصلي
من ايراد التلميظ بمعنى الاذاقة والاطعام التربية

والتعليم فالمعنى المحقق الارادة من اردت ان الفظ
سوائي اردت ان اعلم **من كلام** مجرور بمن متعلق
بالفظ اعلم ان الظاهر ان من قوله من كلام للتبعيض
فكانه اشار الى ان المطعم والمذاق قطرة من البحر
كلام الامام فعلى هذا يكون من كلام صفة لمفعول محذوف
اي الفظ شيئا من كلام الامام ويحتمل ان يكون من
زائدة على قول من يجوز زيادة من كلام في الاثبات **الامام**
هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله
اسم يقع على المعبود فهي ليست بصفات بل اسماء
للصفة يدل عليه انها توصف ولا توصف بها مثلا
يقال اله واحد ولا يقال شيء اله وهو اي الامام مجرور
لكونه مضافا اليه للكلام **المحقق** مجرور على انه صفة الامام
والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر الحاء
المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح
قال الفراء وهو بالكسر وقال الاصمعي لا ادري انه بالفتح
او بالكسر وقال ابو عبيده والذي عندي بالفتح وكذا
يرويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتيقن وقيل هو مقلوبة
من البحر قلب مكان حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم
الحاء مكان الباء لان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء

والعلم

والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة واما الماء فظاهر
وقد قال الله تع وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون
واما العلم فبقوله عم من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا
فبهذه المناسبة اي بمناسبة ان كلا من البحر
والعالم مجمع كما هو سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب على
العالم المتيقن يعني يطلق الحبر على العالم بهذه المناسبة
او على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه
عليه ايضا بهذه المناسبة **المدقق** مجرور لكونه صفة الحبر
الحبر من دق فلان الشيء اذا علمه على وجه اليقين
واطلع فيه على سر خفي ويلائمه قولهم التحقيق اثبات
المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بتحقيق
المقدمات المأخوذة فيها **ابي** مجرور بدل من الامام **بكر**
بسكون الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام
في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي بكر كنية الامام هي
اي الكنية من اقسام العلم بفتحتين لان العلم ما جعل
علامة بمعنى اللغة لا بمعنى الاصطلاح لان العلم لا يخ
اما ان يصدر باب وام وابن وابنت او لا يصدر
بشيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام
كلثوم اسم لواحدة من زوجات النبي عم والثاني وهو العلم

الغير المصدر باب وام او غيرهما افان يقصد به الذم
والمدح اولا فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم
اي العلم الاصطلاحي والا يلزم كون الشيء قسما من
نفسه هذا تقرير كلامه وفيه خلل من وجهين الاول
جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي
وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسيم الكنية واللقب
هو العلم وقد جعلوا قسيمها الاسم دون العلم حيث
قالوا الكنية علم صدر [illegible] باب وام وبنت
واللقب علم يشعر بذم او مدح مقصود ومنه قطعا
او ما عداهما من الاعلام يسمى اسما هكذا قرره الشريف
الجرجاني في شرح المفتاح وذكر في المفصل ان العلم
لا يخلو من ان يكون اسما كزيد او كنية كابي بكر او لقبا
كبطة ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى
ان ما عداهما من الاعلام يسمى علما في اصطلاحهم كما يسمى
اسما فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي
لا بالمعنى الاصطلاحي حذرا عن توهم تقسم الشيء الى
نفسه والى غيره عبد القاهر عطف بيان لابي بكر بن
سقطت الهمزة من ابن لوقوعه بين العلمين وذلك اي
السقوط للوقوع المذكور لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج

وتوضيحه

وتوضيحه ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى علم
اخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد لانه
وقع في وسط الاسم والوسط ليس من مكان التنوين
نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا فاذا
لم يكن صفة بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تع
وقالت اليهود عزير ابن الله بتنوين عزير واثبات الالف
خطا في ابن وكذلك لا يحذفان ان اضيف ابن الى غير
العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد ابن اخي وهذا
رجل ابن زيد لان وقوعه بين علمين اكثر ومن ههنا يقال
ثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الالف في الخط متلازمان
فكذلك حذفهما وهو اي ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر
وهو اي ابن مضاف الى عبد وهو اي عبد مضاف الى الرحمن
الجرجاني وهو مجرور صفة نسبية اي متصلة بياء النسبة
للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد
معرفة اي معرفة الامام بانه جرجاني دون بغدادي
وغيره لا معرفة ابائه فوصف الامام بالجرجاني ليعرف
انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله
ثراه الثرى ههنا بالقصر التراب الندي وبالمد
كثرة المال اي قبره ومنزلته منصوب تقديرا والضمير

مجرور المحل لكونه مضافا اليه لغرى عايد رفع على انه خبر بعد خبر
لقوله والضمير الى الامام وسقى يتعدى الى مفعولين كقوله
تع وسقيهم ربهم شرابا طهورا **وجعل** فعل ماض من الجعل
بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اى من ملحقاتها
وما يجري مجراها في الدخول على المبتداء والخبر يتعدى اى جعل
الى المفعولين للممتنع الاقتصار على احدهما ولو زاد الموصول
وقال التي يتعدى ليكون الجملة صفة لافعال القلوب وحذف
قوله الممتنع الاقتصار على احدهما لاندفع عنه ان يقال
ان امتناع الاقتصار عليه من خصايص افعال القلوب
لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجراها في مجرد الدخول على
المبتداء والخبر في خصايصها كما صرحوا به وفاعله مستتر فيه
عايد الى الله **الجنة** مفعول الاول هي في اللغة البستان ومنه
الجنان **مثواه** اى مكانه من ثوى بالمكان اقام به مفعول
الثاني والهاء فيه كالهاء في تراه وهذان الفعلان اعني سقى و
جعل خبران لفظا وانشاء ان معنى فان المراد من سقى وجعل
انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى وجعل
في الماضي وهما فيهما ههنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو ظاهر
والدعاء في قوة الامر فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله
الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل وانما عبر

عنه

عنه بلفظ الماضي تفاولا كان السقي والجعل المذكورين
قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمضي او تادبا كانه رأى اداء
الدعاء بصيغة الامر مستشنعا غير لايق بقانون
الادب على انه حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى
وانما عطف اى لم يعطف ما في قوة الامر على الاخبار
حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر
احوك اخو مكاشرة وضحك وحياك الاله فكيف انا حيث
عطف حياك حال كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية الا
باعتبار الصورة اى باعتبار كونها خبران صورة ولا
محل لهذه الجملة الدعائية من الاعراب لعدم وقوعها
موقع المفرد وهو اى عدم وقوعها موقع المفرد ظاهر فاعلم
ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي
في خمسة مواضع فيما اخره حرف صحيح ولو قال في الصحيح لكان
اوضح لان هذا يوهم بظاهره ان الكلمة ليست بصحيحة
بل الصحيح اخرها وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم
يكن اخره حرف علة سواء كانت في غير اخره نحو زيد او لا
نحو احمد وانسب لقوله في حكم الصحيح كما لا يخفى من نحو زيد
وعمرو في مثل جاء في زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا
غيره او في حكم الصحيح وهو ما في اخره ياء او واو ساكن ما قبلها

نحو ظبي و دلو فانهما في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلث
مثاله مثل هذا ظبي وكرسي و رايت ظبيا وكرسيا
و مررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو و مغزو و رايت
دلوا و مغزوا و مررت بدلو و مغزو و الثاني من تلك
المواضع الخمسة في الاسماء الستة المعتلة المضافة الي
غير ياء المتكلم قيد به اذ لو اضيف الي ياء المتكلم لم يكن له
اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذا القيد نظرا الي
السوق الاحتراز عن المضاف الي ياء المتكلم لا عنه وعن
غير المضاف لان اعرابه لفظي ايضا لجواب كما مر لكن لما
اندرج غير المضاف منها في الموضع الاول احترز الشارح
عنهما معا كما يدل عليه قوله الاتي قصدا الي انضباط الكلام
والقرب من الافهام نحو ابوه و اخوه و حموها و هنوه و فوه
و ذو مال و الثالث من تلك المواضع الخمسة في التثنية مثل
جاءني الزيدان و رايت الزيدين و مررت بالزيدين و
ينبغي ان يحمل التثنية على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة
او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين واثنتين و المثنى قيل نحو
البحرين علما للبلد و ما بمعنى التكرار نحو كرتين او كرة بعد
اخرى و منه لبيك و سعديك فان اعراب كلها مثل اعراب
المثني الوضعي و الرابع من تلك المواضع الخمسة في جميع

المصحح و هو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون واحترز به
عن الجمع المكسر و هو ما يتغير بناء واحده كرجال فان
اعرابه بالحركة و هو مندرج في الموضع الاول ولا تنس ما
ذكرنا من وجه الاحتراز و الواو بمعنى ذوي جمع ذو وقد
يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو و النون حذف نونه
للزوم الاضافة و هذا مثل لفظة النساء فانه جمع امراة
من لفظ غير لفظها و ذلك غير عزيز في كلامهم و عشرون
و اخواته من ثلثين الي تسعين نحو جاءني الزيدون و اولو
مال و عشرون و رايت الزيدين و اولي مال و عشرين و مررت
بالزيدين و اولي مال و عشرين و انما كتب الواو بعد الالف
حالتي النصب و الجر لئلا يلتبس بالي حرف جر و انما كتبوه
في الرفع حملا عليهما و يلحق بالجمع المصحح اولو و عشرون و اخواته
بمجموع لانه لم يات الو و عشر و ثلث و غيره مفردا جمع
بالحاق الواو بل لما كان وضعها وضع جمع السلامة
لفظا معنى الحقت به و جعل اعرابه كاعرابه و لذلك تعرض
بذكرها و لم يكتف بالجمع و الخامس من تلك المواضع الخمسة
في كلا مضافا الي مضمر نحو كلاهما و كلاهما و كلتا و احترز به
عنه مضافا الي مظهر فان اعرابه تقديري نحو كلا الرجلين
في الاحوال الثلثة قيل لنه في خصائص الاعراب

بالحروف بحال الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا عندنا
مفرد اللفظ مثنى المعنى اقتضى ذلك ان يكون اعرابه بالحركات
نظرا الى لفظه وبالحروف نظرا الى معناه اذا اضيف الى
الفرع اعنى المضمر الذى هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعى
جانب المعنى الذى هو فرع اللفظ فاعرب بالحروف التى
هو فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف الى الاصل الذى
هو المظهر روعى الجانب اللفظ الذى هو الاصل واعرب
بالحركات التى هى الاصل حال النصب والجر بالياء وحال الرفع
بالالف فان قلت فلم لم يتعرض بحال الرفع قلنا لما كان
هذا ظاهرا من لفظ كلا لم يتعرض الاحالة الذى يتغير فيه
الف كلا فى النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت
بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى جعل كلا قسما
مستقلا فانه فى حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه
فى الثالث وقال الثالث فى التثنية وما يلحق بها على قياس
ما ذكر فى الجميع لكان الكلام منتظما او منضبطا فالثانى
اعراب هذه الاسماء اى تلك الاسماء الستة الى ههنا بالحروف
وهو ظاهر ولفظى بالرفع عطف على محل قوله بالحروف
لان حروف الاعراب فيها ملفوظة يعنى بها الحروف الذى
هى اعراب على رأى او الحروف التى هى دلايل الاعراب على رأى

اخر

اخر كما مر والتقديرى فى سبعة مواضع الاول فى الاسماء
المقصورة وهى الاسماء المعربة التى فى اواخرها الف
مقصورة اى غير ممدودة او ممنوعة على مطلق الحركة
القصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات فى الخيام
وبقولنا المعربة يندفع النقض بلدى ومتى ونظائرهما لكونهما
مبنيين نعم لو سمى بهما لكانا معربين واعرابهما كذلك سواء
كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة عن
الواو والياء سواء كانت تلك الالف ثابتة فى اللفظ نحو
العصا او لم يثبت مثل عصا ورحى وغيرهما نحو هذا عصا
ورايت عصا ومررت بعصا وكذا غيره وانما صار اعراب
هذه الاسماء تقديريا لعدم قبول الالف الظاهرة او المقدرة
الحركة ما دام الفا اذ لو حركته لاخرجته عن الحرف حروف ولا
يمكن توارد الحركات على ما قبل الالف حيث كان
مقدرا لعدم الاعراب فى الوسط فاذا تعذر اظهار الحركات
فقدرت فى اخر الكلمة ففى الرفع ضمة منوية وفى النصب
فتحة منوية وفى الجر كسرة منوية والثانى من تلك المواضع
الستة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا نحو هذا غلامى
ورايت غلامى ومررت بغلامى او جمعا موصوفا بان
اعرابه بالحركة نحو هذه مسلماتى ورايت مسلماتى ومررت

بمسلماتي في الاحوال الثلثة في المذهب الاصح لان في
قول تنوين العوض اي في قول بعضهم وانما قلنا في الاصح
لان في قول بعضهم اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا
او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن الاول صحيح
لان الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب
مشتغلا بحركة لازمة لاجل الاضافة فلا تكون تلك
الكسرة اي يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او
مختلفتين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للياء
قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما صرح به قلنا
لا نسلم اولا ان الاسم قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب
الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل التركيب
مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون اخره
سكون وقف لا سكون بناء اذ معربية اللفظ تتحقق
بقابليته توارد المعاني المختلفة على معناه فلا حاجة لاخراج
الاسم عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصل
بمجرد انعدام ما يقتضي لحوق الاعراب باخره ولهذا ذكر
في قولهم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل انهم
ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل او لا
وان سلم ان الاسم مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا

ان منع

ان منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب ولهذا
لم يمنع من الاضافة حيث واذا واذ وغير ذلك
واحترزنا بقولنا موصوفا بان اعرابه بالحركة عن الجمع
المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم
لفظي في النصب والجر نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
لوجود الياء التي هي علامة النصب والجر فيهما وتقديري
في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء ادغم في
الياء المتكلم منقلبة عن الواو لما تقرر في الصرف
من ان الواو والياء اذا اجتمعتا سبقت احديهما
بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة
الرفع مقدر في الياء فيكون الاعراب بالحروف في
حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع السبعة
ما فيه اعراب محكي اما جملة منقولة الى العلمية نحو تابط شرا
وشاب قرناها وذري حبا علم شخص فانه كان في الاصل
جملة موالفة على نسبة التابط اي الاخذ بالابط الى شخص
وشرا مفعول تابط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت
بن جابر الفهمي واعرابه تقديري على رأي والتفصيل
ههنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما
مبنية بل عدت قسما رابعا من المبني الاصل واما بعد

العلمية فقيل انها من المبنيات المحكية على بنائها وقيل
معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه
كحروف كلمة واحدة فكان مستحقا لان يجري الاعراب
في اخره كبعلبك فيقال جاءني تابط شر برفع شر لكن لما
استقل الجزء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكي لفظ
الجملة للدلالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب
فيه لفظا فصار معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح
ههنا مبني على هذا القول او مفرد في قول الجازم لا في
قول النحاة باسرهم لان سيبويه وكثيرا من النحاة
قد صرحوا بان المقر لا يكون محكيا اصلا نحو من مرفوع
المحل بانه مبتداء زيد مرفوع تقدير اخبره كما هو المشهور
وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس في استشار
من يقول ضربت زيدا فنصب زيدا اشعارا بان
السؤال انما هو عن زيد الواقع مفعول ضربت وذلك
لان كل اسم سواء كان مفردا او جزء جبرا من المركب
كان معربا في الاصل وحكي ذلك الاعراب فاعرابه
المحكي بالجر بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديري
والاصح في العبارة ان يقال فاعرابه تقديري بحذف لفظ
المحكي كما حذف الفاضل في شرح اللباب قيل وهكذا وقع

في بعض

بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي نحو خمسة
عشر علما يحكي اخره على الفتح ويصير معربا تقديريا في قول
فيه اشارة الى ان فيه قولا اخر سنذكره وتفصيل المقام
على وجه يتضح به المرام هو ان خمسة عشر اذا جعل علما قد
يجري عليه الاعراب اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال
خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية يحكي
على بنائه وهو الاصح ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما
كان قبل العلمية رعاية لتضمنه الاصلي وقال الاخرون
انه من المعربات المحكية على الحركة البنائية فان المجموع
لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب
في اخره لكن كان الحرف الاخير منه مشتغلا على الحركة البنائية
المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا فصار معربا
بالاعراب التقديري فان قلت فلم يتعين الاعراب المحكي
لفظا في تابط شرا وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية
وجاز جريان الاعراب لفظا قلت قد كان الواجب
في الصورتين ان يعرب لفظا لانتفاء موجب البناء
فيهما لكن في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية
لانه يترجح بناء الى اعراب بخلاف تابط شرا فانه
لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يكون

العدد عن البناء الى الاعراب ولا يجوز العدول عن اعراب
الى اعراب اخر تفوت به الحكاية كذا اجاب الفاضل
في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم ان من المحكيات المعربة
تقدير العلم المركب الذي جزءه الثاني معرب باعراب
معين معمول لما لا اعراب لفظا مثل ان زيدا وهل زيد
ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب الاضافي
نحو عبد الله وعن المركب من الاسم العامل مع معموله نحو
مضروب غلامه فان اعرابهما لفظي فان الجزء الاول منهما
بعد العلمية يعرب بالاعراب العام بحسب العوامل
والثاني مشغول باعراب الحكاية الرابع من تلك المواضع
السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء
المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها
نحو القاضي والرامي فان اعرابهما تقديري في حالة
الرفع والجر نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان
اي باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة على
الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رايت
القاضي بالنصب وقد جاء بالاسكان في النصب ايضا اي
كما جاء به في حالة الرفع والجر او كالفتحة للضرورة الشعرية
نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا

مهلا نصب على المصدرية ولامهل المقدر وبني منصوب
مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت التنوين بالاضافة
الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا
اي ناصرون لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي
من نبش البقل والميت اي خلع قشره وكفنه ينبش بالضم
ومنه النباش وبيننا ظرف مدفونا والاستشهاد في ان
موالي بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول
لامهل المقدر الدال عليه مفعوله اعني مهلا مع ان للمقدر
امهلوا بقرينة تنبشوا بناء على ان المقصود بيان العامل
وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بفتحتين
اعط امر من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحيها من
بري القلم من باب رمى وبالفارسية تراشندن بالسكون
حالة النصب لانه مفعول ثان لاعط وهذا المثل من
قول الشاعر يا باري القوس بريا ليست تحكمه لا تفسد القوس
اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر
الى من يحسنه ويتمهر فيه حق المهارة ومثله قوله يا دار
هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة الخامس
من تلك المواضع السبعة الجمع المصحح مضافا ملاقيا ساكنا عند
يرد عليه نحو قوله تع والمقيمي الصلوة فيمن قرء بالنصب فانه

ليس بمضاف مع ان اعرابه بالحرف تقديرا او نحو مصطفوا
القوم فانه مضاف ملاق ساكن بعده مع ان اعرابه بالحروف
لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا ساكنا
بعده ملاقيا علامته مدة ساكن لكان اولى ليدخل مثل
مقيمي الصلوة ويخرج مثل مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم
فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا
اي الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو
لام التعريف في القوم ولم تسقطا في الخط لئلا يلتبس بالمفرد
فالحروف التي بها الاعراب غير ملفوظ بها فهو معرب بالحروف
تقديرا اذ لا اعتبار في الخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو
اللفظ وليس في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا
ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وما بعده قال الشيخ ابن
الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري من المعرب
بالحروف وهو ثابت ولم يلتفت الى هذا القسم لكن القول
بالاعراب التقديري في الواو المقلوبة ياء دون الواو المحذوف
مما يعتبر به ولا يجدي ما ذكروه في اعتذاره من ان الحذف
عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو
كجزء الكلمة نقضا [?] وهذا ذكر الشارح القسمين معا وقولنا

ملاقيا

ملاقيا ساكنا بعده يشمل اي ساكن كان من نحو لام
التعريف والاسم الذي في اوله همزة وصل نحو جاءني
صالحوا ابنك اه فلو لم يلاق ساكنا بعده كقولك صالحوا
بلدك في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر كان الواو
والياء ملفوظا بهما حتى كان معربا بالحروف لفظا فلذلك
احترز عنه السادس من تلك المواضع السبعة في الاسماء
الستة اذا لاقاها ساكن بعدها فهي معربة بالحروف تقديرا
نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب
ومررت بابي البشر في الجر السابع من تلك المواضع السبعة
في التثنية مضافة اذا لاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع
نحو هذا ثوبا ابنك اعرابه بالالف وهي ساقطة في اللفظ
لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب تقديرا
بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك
ورايت ثوبي ابنك بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي
هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف الالف
والرفع فتحركت بالكسرة المناسبة له بناء على ان
فتح ما قبلها تعادل الثقل الناشئ من كسرة الياء وانما قلنا
بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء وهي باقية لفظا
وان كسرت للسكون بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظ

ومما يعرب بالحروف تقديرا مثل دعني من تمرتان على
الحكاية في جواب الك تمرتان فان اعرابه بياء مقدرة
وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول
اي دعني مما تلفظت به وهو قولك تمرتان وقال سيبويه
سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا
فقال ليس بقرشيا وانما اطنبت الكلام اي كثرته في هذه
المقام لانه من مزالق الاقدام ومما يحتاج اليه و
المزالق جمع مزلقة وهي الموضع الذي لا يستقر عليه
القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء
المبنية كالموصولات والمضمرات والاسماء الاشارة
وكالافعال الماضية والجمل فان الاعراب في هذه المذكورات
محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين الاعراب التقديري
والمحلي هو ان التقديري انما يستعمل حيث كان استحقت
الكلمة الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها
فيها لمانع كما مر في الاقسام المذكورة في الاعراب التقديري
والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل
بنائها قوله على معنى متعلق بيستعمل اتيانها اي الكلمة وقعت
في محل لو وقع فيه غيرها من معرب صحيح الاخر لظهر فيه الاعراب
فالمانع من الاعراب في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع

في التقديري فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قول الجمهور
الجار مع المجرور في مررت بزيد منصوب المحل وكذا قولهم
هذه الجملة منصوبة المحل او مرفوعة المحل فانهم استعملوا
المحل ههنا مع انه ليس بموضوع لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها لان مجموع الجار مع المجرور وكذا الجملة وان كان
كل منهما مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد
بالكلمة معنى مجازيا شاملا للجمل وغيرها لكن بقي ان يقال
ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب
اذ لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب
لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان
هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي
انما هو اصطلاح المتاخرين وهو الحسن لما فيه من الامتياز
واما الاوائل فلا يفرقون بينهما ولذا قال جار الله العلامة
في المفصل الاسم المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل
لفظا او محلا فليتأمل في هذا الكلام وليحفظ فانه من
نفائس النحو يقال شيء نفيس اي نفائس ويرغب فيه
حتى يعلق اي تشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث
وتعلق به وبيان هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة
وهي ان حتى تجيء على ثلثة معان اي على اوجه الاول للجر

نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحدة حتى رأسها واعلم ان حتى
الجارة تشارك بالي في منع الانتهاء الا انه تفارقها من
حيث ان مجرور حتى لابد ان يكون جزءا مما قبلها كائنا
بحيث يستوي في الفعل المتعدي بحتى جميع اجزاء ما قبلها
شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب
اعتبار المتكلم الانتهاء اليه كذلك ما يلاحظه الضعف
نحو عدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات الناس
حتى آدم والانبياء عم او كونه جزءا مما قبلها نحو اكلت السمكة
حتى رأسها او شيئا ملاقيا لجزء ما قبلها كائنا مثل
والجزء في الوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح
وهذا التلخيص معنى قوله فح اي على تقدير كونه حرف جر ان
المجرور اما ان ينتهي المذكور قبلها كالرأس في اكلت
السمكة حتى رأسها فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه
جزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبل حتى عند ذلك المجرور
نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء
ينتهي الليلة عنده لانه ليس بجزء منها لان الصباح
من اجزاء النهار بل ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان
وانما اشترطوا ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل
المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى

يأتي

٨٧

يأتي عليه وذلك الغرض انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء
او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها اي
ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها ام لا فقال عبد القاهر
ان حتى ظاهر في ان ما بعدها تدخل في ما قبلها فاكل الرأس
بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون مجهول
نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها
فيما قبلها عند ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر
النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا قال ابن جني وابو
النصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله
مطلقا فيه للمنفي لا للنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور
بعدها بعضا للمذكور مما قبلها فيدخل كالرأس والا فلا
يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب
وفي كلام ابن الدراك في الفصول وانت من تلك معاني
الثلثة بكونها للعطف نحو جاءني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا
حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل بنحو جاءني
القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط
ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد
اشار اليه بقوله ويحكي بشرط ح اي حتى كونها للعطف
مجانسة ما بعدها مما قبلها فهي تخالف سائر حروف العطف

في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما اشترطوا ذلك لانها
موضوعة للغاية او الدلالة بالجزاي وللدلالة على احد
طرف الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء
او طرفه الادنى نحو قدم الحاج حتى المشاة فان الشيء اذا
اخذ من ادناه فاعلاه غاية له وطرف واذا اخذ من اعلاه
فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة
انما تذكر للتعظيم او للتحقير والغاية والطرف لا يكون الا
من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء ومعناه ذو الغاية
وقوله وذي الطرف عطف تفسيري له فلا يقال جاء في
القوم حتى حمار بالرفع ولا يقال رايت الرجل حتى امرءة
بالنصب ولا اكلته بالجر حتى الزمان بالجر وان اردت
ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك بالتدبر فيما تقرر
لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء تعلق الحكم
بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا اي مدخولها في
اعتبار المتكلم كما في حتى الجارة لكن بشرط ان يكون
مدخولها جزء من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت
القوم حتى زيدا او بتاويل نحو ضربني السادات حتى
عبيدهم لانهم صاروا كالجزء بالاختلاط ولا يجوز ان
يكون ملاقيا لجزئه كما جاز في الجارة في الجارة كما تقدم

من شرط

من شرط مجانسة ما بعدها لما قبلها وبشرط ان يكون اقوى
من ساير اجزائه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف
منها نحو قدم الناس حتى المشاة فيصح العطف باعتبار انه
من جنس اخر غير المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي
في ذلك اي في التغاير اللازم للعطف بان يكون اخر
اجزاء المعطوف عليه جنسا كما في الجارة اذ لا يكتفي بذلك
في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا يظهر الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون
مدخوله ملاقيا لجزء ما قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة
والثاني اشتراط الضعف او القوة في العطف دون الجارة
وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة
بالمظهر لجواز ان يقال جاء في القوم حتى انت واختصاص
الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلثة كونها ابتدائية
اعم من ان يكون ما بعدها مبتدأ وخبر نحو جاء في القوم
حتى زيد ذاهب وكلاما مستقلا نحو جاء في العلماء حتى
ذهب الجهلاء فاذا عرفت هذه المقدمة فاعلم انها
اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة بمعنى كي
اي لا بمعنى انتهاء الغاية وقد تجيء ايضا للسببية بمعنى كي
وقيل قد تجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابي مالك انها

نجي بمعنى الا ايضا كقوله ليس العطا من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل وان المصدرية مقدرة
بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية
لان حرف الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعده
فح يجوز دخوله لكون الفعل معها في تقدير المصدر والشرط
ح اي حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة بعدها ان
المصدرية ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما
قبلها وذلك اما تحقيق بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل
عليه حتى مترقبا وجوده بالنظر الى وقت الاخبار نحو
اسلمت كي ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول
في الجنة مترقب وجوده بعده واما تقديرا نحو سرت حتى
ادخل البلد اذا كان الدخول والسير قد انقطعا
ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما يجب ان يكون مستقبلا
لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال
واعلم ان هذا اي كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما
قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى
للسببية نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او لمجرد الغاية نحو
سرت حتى تغيب الشمس ولما كان حتى ههنا للسببية
لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى

مستقبل

مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان العلق بطبعه
لم مستقبل مترقب وجوده عند اخبار المص بالنسبة
الى ما قبلها وهو ارادة التلميذ والجملة الفعلية اعني يعلق
مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلقة بقوله
المنظ والمجرور ههنا وهو العلق بطبعه شيء ينتهي ما مذكورة
قبل حتى وهي ارادة التلميذ الظاهر ان يقال وهو
التلميذ عنده اي ينتهي عنده لا به وهو ظاهر والحاصل
ان العلق وان لم يكن جزء مما قبلها الا انه يلاقيه لانه
من لوازم التلميذ وروادفه عادة فقد ثبت وتحقق
شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى كي هو
المطلوب فح يجوز ان تكون حتى عاطفة ايضا فيكون يعلق
ح معطوفا على المنظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة
المحل كما اذا كانت جارة لكونها معطوفة على الجملة التي
كذلك اي منصوبة المحل وهي المنظ والمعطوف في حكم المعطوف
عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول اردت
واما لفظ يعلق فمنصوب بان المذكورة الناصبة للمنظ
بالاستصحاب بخلاف ما اذا كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق
منصوب بان المقدرة بعدها كما ذكرنا انفا وشرط كونها للعطف
وهو كون ما بعدها مجانسا لما قبلها موجود ههنا لانها اي حتى

ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة تعليم العلم
للولد وطرفاه اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود
الضمير الى الارادة باعتبار انها مقدرة بان مع الفعل
ارادة التلميذ بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة ليلايم
قوله فيكون بين التلميذ والعلق مجانسة بان يكون
العلق جزء من التلميذ بتاويل ان العلق بسبب
كونه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء من التلميذ
والقوة مفادة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التلميذ
فالمعنى اردت ان الملتقط من كلام الامام شيئا فشيئا
يوما فيوما الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع لان نجم
حتى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا
ابتدائية لان ما بعدها ليس بمبتداء وخبره ولا كلام
مستقل منقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية لفوات
شرطها امعن نظرك امر من امعنت اي الهبت واسرعت
يعني مبالغة كردم كذا في الدستور والمعنى احسن تاملك
في هذا البحث فانه من غوامض النحو في مختار الصحاح
الغامض هو ضد الواضح من باب سهل بطبعه متعلق
بيعلق والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى
الولد الاعز وهو اي الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدا الحركة

مطلقا

مطلقا سواء كان لها شعور كحركات الحيوانات او لا اي
او لا يكون له لها شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها
غير شاعرة والاحجار والمراد من مبداء الحركات الصورة
النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما
يكون مبداء الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون
مبداء للحركة الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في
شرح الاشارات فالفرق بين الطبع والطبيعة بالعموم
والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح
كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار
الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في
الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر
انتهى وقول بعض الافاضل ان الطبع هو قوة النفس
يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد
ههنا بالطبع الذات فمعنى بطبعه بذاته ونفسه من لفظ
مجرور بمن والهاء ايضا مجرور المحل لاضافة لفظ اليه
عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل الحلو
بوزن الفعل ضد المر مجرور صفة للفظ والجار والمجرور
في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة
في قوله ما يتفجر اي يسيل وقوله منه متعلق بيتفجر والضمير

المجرور من عايد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع على انه
فاعل تنفجر وهو اى لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو عين
الماء الغزير مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول
مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق انما قلنا ان من
لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز ان يكون حالا
من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجوه الاول ان
الحال انما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا
الضمير ليس بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه
ويرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه حالا
من ضمير منه لان كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول
اكثرى لا كلى على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه
الثانى انه اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال
لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب تقديمه
على ذى الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه
لو تاخر لالتبس بالصفة فى حالة النصب نحو قولنا
ضربت رجلا كريما ثم قدمت فى حال الرفع والجر
وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الضمير معرفة
فيجوز اى يلزم ان يجوز على تقدير ان يكون حالا منه
تقديمه على هذه الحال وهى من لفظه الحلو فيكون تقديره

تقديره

اى تقدير الكلام حتى يعلق بطيعه منه من لفظه الحلو
وهذا التقدير غير جائز لانه يلزم منه اى من هذا التقدير
تقديم ما فى حيز الصلة وهو منه قوله وهو مبتداء
راجع الى ما وقوله منه اى لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله
على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اى الموصول
ما اى لفظ ما وما فى حيز الصلة اى الشيئ الذى فى حيز
الصلة لا يتقدم عليه اى على الموصول لانه اى ما فى حيز الصلة
فى حكم الصلة والصلة لا تتقدم على الموصول وكذا فى
حكمها وذلك لان الصلة لكونها مبينة للموصول صار كالجزء
الثانى له فلا يجوز تقديم شيئ من الصلة وابعاضها على
الموصول لاستحالة تقديم جزء الثانى من الشيئ وجزء
ذلك الجزء الثانى له على ذلك الشيئ لاستلزامه تقديم
الشيئ على نفسه كما لا يخفى وكذا ما فى حكمها والحاصل انه
لا يجوز ان يكون من لفظه الحلو حالا من ضمير منه اذ لو جاز
لجاز تقديمه والتالى باطل لاستلزامه للمحال فالمقدم
مثله الوجه الثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير
والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية
والمعنوية بالاتفاق او بحرف الجر فى الاصح فلا مررت
جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة لها فى الاصل

فلا تقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او
بحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه
وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور
بالحرف بناء على ان الحرف الجر من تمام معنى الفعل ويكون
قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة
فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك
يجوز في ذهبت لا يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه
الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا من الموصول لان
الحال من الشيء اصلها ان يكون متاخرا عنه اي عن ذلك
الشيء فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في
حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا من ضمير منه فيلزم تقديم
ما في حيز الصلة عليها الا انا نقول لا نسلم ما ذكرتم بل اللازم
ح اي حين على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في
حيز الموصول وما في حيزه اي في حيز الموصول لا يكون
من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم
ما في حيز الموصول جائز **فنظرت** الفاء لعطف هذه
الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز ان يكون
الفاء علامة لجزاء شرط محذوف فالفاء ح تسمى
فاء فصيحة وذلك اما لافصاحها اي لاظهارها وانبائها

عن محذوف

عن محذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب
الحكيم والكلام المص تقدير الشرط هكذا اذا كان
كذلك اي اذا كان الولد مستحصلا للمختصر ومحيطا بمفرداته
فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب لهذا
الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول بجزم
اذا وهو ضعيف لا ينبغي ان تجريه في السعة اذ قد تقرر
في موضعه ان اذا لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا
تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي
ولهذا عدوا جواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب
فقوله نكبة اي مضرة وغيابت الجب قعره والمراد
بها ههنا الغم وتصبك مجزوم باذا وهو للمستشهد
والفاء في فاصبر جزائية والفاء في فكل تعليلية وكل
مبتداء وقوله فاستنجلي اي ستزول خبره ودخول الفاء
على خبر المبتداء اذا لم يوصف مما يشبه الضعف
ويحتمل ان يكون التقدير فكل غاية تصيبك او يكون
الفاء زائدة **في مختصراته** متعلق بنظرت ونظره
في المختصرات عبارة عن فكرة وتامله فيها لان النظر
اذا استعمل مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل
بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والترحم والغضب

على اللف المرتب والضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا
للمختصرات عايد الى الامام المصنف مجرور لكونه صفة المختصرات
فان قلت المختصرات جمع والمضبوطة مفرد فكيف تكون
صفة لها والمطابقة شرط بين الصفة والموصوف في الافراد
والجمع اذا كانت فعلا له اي اذا كانت الصفة فعلا للموصوف
وقائمة به كما سيجيء هذا وعد بلا وفاء اللهم الا ان يراد انه
سيجيء في اخر الكتاب ولا يخفى ركاكته ويسمى هذا وصفا حقيقيا
ولو لم يكن فعلا له وقائمة به يسمى صفة سببية نحو جاءني
زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب اشمال
ونطفة امشاج فان الوصف فيهما فعل بموصوفه وقائم
به فان الاشمال جمع شمل بفتحتين بمعنى العتيق والامشاج
جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال
نطفة امشاج لماء الرجل اذا اختلط بماء المراة ودمها
والعتاق والاختلاط وصفان قائمان بالثوب والنطفة
مع ان الموصوف مفرد والموصوف ليس كذلك قلت هذا
على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المستفادة
من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء
وصفوه بالجمع وههنا كذلك اي الوصف فعل للموصوف
قائم به لان المضبوطة قائمة بها قلت ههنا قاعدة

وهي

وهي ان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع كانت الصفة
في حكم الفعل في جواز الوجهين صيغة الافراد مع الحاق
التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذلك في قولنا النساء
جاءت وجئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء
على ان كل جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما الثاني
فلكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فروعي اللفظ في الاول
والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت وجاؤا ولا يجوز
الرجال جئن كما لا يجوز النساء جاؤا وان جاز العيون
والايام فعلن وههنا ان المضبوطة اسندت الى ضمير
المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المص اي اختار
الافراد من هذين الجايزين للاختصار في الافراد وكذا
الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد يجيء بمعنى اسفل ضد
فوق وعلى ايهما يحمل يكون مع فاعله في محل النصب على
الحالية من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت في
مختصراته المضبوطة متجاوزا انا الى كتبه المبسوطة هذا
واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجارة والمجرور
بعينه الاول ان يتعلق بفعل او معناه والثاني انه اذا لم
يسبقه ما يطلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة
لها وبعد المعرفة المحضة منها فمحتمل لهما والثالث انه

وقع صفة اوصلة اوحالا اوخبرا لايتعلق الا بمحذوف و
الرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي
والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول
قوله دون منصوب على الظرفية سلم وقوله والعامل
فيه اي في النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نسلم ذلك
بل العامل فيه محذوف فانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما
يطلبه لزوما من المبتدء ونحوه وهو ظ ووقع بعد المعرفة
وهي مختصراته فهو حال وقد عرفت في الحكم الثالث
ان عامل الحال محذوف ان قلت المراد ان العامل فيه
اي في نصب دون على الحالية نظرت وهو لا ينافي
ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف
فان المنصوب على الظرفية هو لفظة دون وحده وعامله
محذوف والمنصوب المحل على الحالية هو الجملة الظرفية اعني
دون مع فاعله المستكن المنتقل اليه من عامله بعد حذفه
قلت نعم يمكن ان يحمل على ذلك لكنه تعسف وعدول
عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم ان
دون يجي بمعنى غير ايضا صرح به في شرح اللباب
فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية دون الظرفية
اي نظرت في مختصراته المضبوطة غير كتبه المبسوطة

تدبر

تدبر كتبه . جمع كتاب مجرورة لاضافة دون اليها ـه
المبسوطة مجرورة على انها صفة كتبه لا يخفى ان الضمير
في كتبه ليس جزء من الموصوف لكن لما كان صحة توصيف
كتبه بالمبسوطة بسبب اضافته الى الضمير ذكرهما معا
فوجدت الفاء فيه كالفاء في نظرت وهو يتعدى الى مفعولين
الاول منهما قوله اكثرها منصوب على انه مفعول
وجدت والهاء مجرور المحل لكونها مضافا اليه لاكثر
عايد الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد ينصب
بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا
او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل
ذهبا وفي المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا
وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك وكم الخبرية اذا
فصل بينهما وبين مميزه نحو كم في الدار رجلا لقيته
في نحو ويحه رجلا وربه رجلا او بنون التثنية وشبه
الجمع او بالاضافة وقول المص تعاورا اي تداولا و
استعملا من قبيل ما تم مميزه بالتنوين تقديرا واليه
اشار الشارح بقوله نصب على التمييز من اكثر لانه
اي اكثر اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم
تم بالتنوين نصب مميزه فاكثر قد نصب تعاورا

على التمييز واما ان اكثر تم بالتنوين تقديرا لانه غير منصرف
وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت
تقديرا بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما
سقط لعلة عارضة هكذا قالوا ومن هذا ظهر لك
ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين سقط
بالاضافة لهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشئ
وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين حذف بغير
اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا لما
قلنا ما في بعض شروح اللب وغيره حيث قال واعلم
ان ما فيه التنوين المقدر ان كان افعل التفضيل مميز
سببي لا يجوز الاضافة نحو زيد اكثر مالا وعلامة انه
السببي صلاحيته للفاعلية بعد ان يصير فعلا اذ يصح
ان يقال كثر ماله واما ان لم يصح ذلك فيجب الاضافة
نحو زيد اكرم رجل انتهى فقد تبين لك ان تنوين اكثر
ثابت تقديرا قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه غير
ثابت تقديرا بسقوطه بالاضافة كما زعمه كما زعمه الشارح
قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة كخمسة عشر
اذ اصله خمسة وعشرة منونين ثابت تقديرا وان
سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين وتركيبهما

بحيث

بحيث يكون عددا واحدا كعشرة ومائة حذفت الواو للمزجة
للاتصال وبني الجزءان فحذف التنوين عنهما للبناء لان
التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء وهذا كله على ما حمله الشارح
من انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من اسناد
اكثر واليه ذهب شارح الضوء حيث قال هو تمييز
من اسناد اكثر لا من تعلق الفعل به سواء كانت وجدت
بمعنى صادفت وبمعنى علمت انتهى **مع** منصوب
على الظرفية والعامل فيه تجاوزا **الائمة** جمع امام مجرورة
لاضافة بين اليها والمفعول الثاني لوجدت قوله **المائة**
هي بدل من اكثر على تقدير ان وجدت يتعدى الى
مفعول واحد بدل البعض من الكل **والجمل** منصوبة
معطوفة على المائة وكذا قوله **والتتمة** وهذه الثلثة اعني
المائة والتتمة والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ
عبد القاهر الجرجاني هذا الاعراب اي كونه بدلا من اكثر
اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان
وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعوله
الاول وتجاوزا والمائة مفعوله الثاني من قوله وهذا
الاعراب الى هنا تلخيص لما سبق وتبين له كما لا يخفى **فلتطالب**
فهما على منونين والفاء فيه كالفاء المذكورة في فنظر

فهو مأخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال
هذا بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال
صرح به في الصحاح ان مصدرية اكلف فعل مضارع منصوب
بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل
منصوب المحل على انه مفعول اول لاكلف وعايد الى الولد
وهو اي اكلف يتعدى الى مفعولين الذين ثانيهما غير الاول
ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل لاضافة جمع
اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلف مع
ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت و
احملها اي اكلف منصوب معطوف على اكلف وهو اي احمل
يتعدى الى مفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى اكلف اليهما
الاول الضمير المتصل والثاني قوله دفعها والهاء مجرور المحل
لكونه مضافا اليه لرفع عايد الى الكتب الثلثة كراهة
مصدر منصوب على انه مفعول لاستطلت وهو اي المفعول
له ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان
علة غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك
او سببا باعثا عليه في التصور ومتقدما عليه في الوجود
ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافه الى مفعولها وهو
اي مفعولها لفظ ما وهي اي لفظ ما موصولة فيها جملة ظرفية

صلته وقدم نظيره غير مرة والموصول مع صلته مجرور
المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي
ما فيها اي في الكتب الثلثة والضمير المستكن عايد الى ما تقديره
كراهتي ما حصل فيها من الاشياء جمع شيء كقول واقوال عند
الكسائي وعند سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء
كحمراء واستكرهوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فنقلوا الهمزة
الاولى الى الصدر اي قلبت اللام قلب مكان موضع
الفاء فصار اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ
الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في الجاربردي
ان لهم في لفظ اشياء مذاهب ثلثة فانها غير منصرف
بالاتفاق فعند سيبويه بوزن لفعاء اصلها شيئاء
قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء كراهة الف بين
الهمزتين وهذا القول شايع ذايع ظاهر وعند الكسائي
بوزن افعال جمع شيء بوزن فعل بالفتح والسكون
ويلزم منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشيئاء
بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة الف بينهما جمع شيء
بتشديد الياء بوزن فعيل بالفتح والسكون ويلزمه الاخذ
من غير شايع وعليه تقدير اكثر الكتب المعتبرة من
العربية فقول الشارح فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف

لا يحج بظاهره عن ثوب ضعف وهي اي الاشياء مجرورة
بمن والجار والمجرور في محل النصب على الحال من الموصول
وهو اي الموصول بمعنى المفعول الكراهة وان كان في
الظاهر مضافا اليه اليها **المعادة** اسم مفعول من
الاعادة مجرور على انها صفة الاشياء والقياس
المعادة والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما
جاز الامران اي الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار
واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول ان يكون فعلا
لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله
تع يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا
والثالث ان يكون مقارنا للفعل المعلل في الخارج
اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض الزمان
للمفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول
زمان الفعل اخر زمانه نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس
نحو جئتك اصلاحا لك فاذا وجدت هذه الشروط الثلثة
باسرها ينتصب المفعول له وذلك لانه يصير مشابها
بالمفعول المطلق لدخوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل
الفاعل الفعل المذكور ومقارنا لوجوده فكما يتعدى الفعل
اليه بغير الحرف كذلك يتعدى الى المفعول له بغير الحرف لان

الفعل

الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد في هذه
الشروط يكون مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة
لانه اذا فقدت هذه الشروط او بعضها لا يكون داخلا
في الفعل المذكور مثلا اذا فقدت الشرط الاول نحو جئتك
لاكرامك الزائر لا يندرج اكرام المخاطب في الفعل المتكلم
لان فعل هذا لا يندرج في فعل ذلك وهو ظ وقوله لفقدان
تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا باللام في
نحو جئتك لاكرامك الزائر لفقدان الشرط الاول فان
المجيء فعل المتكلم والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك
للسمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر
فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا
لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو
خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لفقدان الشرط
الثالث فلا يندرج في الفعل السابق ايضا لان
الفعل الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم وهو ظ ان قلت هل يجوز اثبات اللام عند
وجود تلك الشرائط قلت يجوز اذا كان مضافا او معرفا
باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه قيل يجوز مع
ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه الحال والتمييز كما فيه

من البيان وكونه نكرة فلا يقال في ضربت تاديبا للتاديب
بل للتاديب او لتاديبه قال ابن مالك جر المستوفي
شرط النصب مصحوبا باللام اكثر من نصبه والمجرد
عن اللام بالعكس ويستوي الامران في المضاف وسيجي
لميته هذا اي سيجي تفصيل هذا المذكور وهذا ايضا من مواعيده
الغير المعرفات انشاء الله تع وان الواو للحالية وان للشرط
في الاصل كانت فعل الشرط وهو من الافعال الناقصة واسمه
مستتر فيه عايد الى الاشياء لاتخلو فعل مضارع منفي
بلا جزاء الشرط يرد عليه ان يقال لا نسلم انه جزاء الشرط
فان ان لما اخرجت عن حقيقة الشرط استغنت عن
الجزاء فهو اي قول المص وان كانت لاتخلو مثل قولك
اكرمك وان اهنتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق
على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لاتخلو جزاء له
فانه من تتمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب له جزاء
بعد تمام الشرط كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب
المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية
منسلخ عنها معنى الشرط وقعت في موضع الحال من الاشياء
وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط
المقتضي لصدر الكلام لاتكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون

حالا فهم لا يوقعونها بتمامها حالا الا بعد ان اخرجوها عن
حقيقة الشرط نحو اكرمك وان اهنتني واوجبوا الواو
في مثل لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك
الواو وقيل اكرمك ان اهنتني لتوهم انه جملة شرطية
جزاؤها مقدر بعدها وهو اكرمك لدلالة المذكور عليه
ولم يعلم انها واقعة موقع الحال منسلخة عنها معنى الشرط
غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا معنى ولا تقديرا فلما
جيء بواو الحال ارتفع الالتباس وانما قلنا بتمامها
اشارة الى انهم قد يوقعونها حالا من غير اخراج
عن حقيقة الشرط لكن لا بتمامها بل بعد جعلها خبرا عن
ضمير ما اريد عنه الحال نحو جاءني زيد وهو ان تساله
يعط فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة هو الجملة
الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزءا من
تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم في كل طريقان احدهما
الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبر المبتداء
مع بقائها على حقيقة الشرط وقوله وان كانت لاتخلو
من قبيل الاول وهي اي الاشياء في معنى المفعول فقوله
وان كانت من قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء
عبارة عن ما الموصول في كراهة ما فيها وهو اي الموصول

منصوب مفعول لكراهة قبل الاضافة وتامل وسيجئ
تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى
بالضوء في بحث الحال و هذا الوعد على هذا الوجه
مستشنع لا لطف كما لا يخفى على الذوق السليم من
الافادة مجرورة بمن متعلق بلايح ... فضل فاعل
والبحاثة معطوفة على استطلت منها والهاء مجرور المحل
بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا
اسم من اسماء الاشارات مبني على الفتح بل على السكون
لشبه الحرف من حيث لاحتياج الى المشار اليه كما ان
الحرف محتاجة الى متعلقاتها لكن محله هنا نصب لانه
مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه صفة هذا
او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور ويكون على
كلا التقديرين تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله دون
لفظه مثلا لا يقال معنى امس الدابر بجر الدابر بل الدابر
برفعه فان قلت لم جاز يا زيد الظريف برفع الظريف
حملا على لفظ زيد المبني على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى
المبني حركة الاعراب في العروض حيث ان حركة الاعراب
عارضة بسبب مجئ العامل كما ان حركة البناء في المنادى
المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء ونفيت معطوفة

فاستصفيت

علي استصفيت

علي استصفيت عن حرف جر كل مجرور به متعلق
بنفيت واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف
اليه نحو يومئذ وحينئذ اصلهما يوم اذ كان كذا وحين
اذ كان كذا فحذف المضاف اليه لاذ وعوض عنه التنوين
واما عوض عن الحرف او عن الحركة او عن الاعلال
كما ذكروا في تنوين جوار من انه عوض عن الياء عند
سيبويه وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال عند
البعض منهم والتنوين فيه اي في كل عوض عن المضاف
اليه اي من قبيل الشق الاول دون ما عداه اي عن كل
واحد منها اي من الكتب الثلثة ما مصدرية تكرر فعل
ماض والضمير فيه اي في تكرر عايد الى الكل في قوله عن
كل منها وهو اي تكرر في تقدير المصدر بما مفعول
نفيت اي نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز
ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون المنفي نفس
المسئلة المتكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر
دون المتكرر ولو حكم بجواز نفيها اي بجواز نفي نفس المسئلة
المتكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح مشتملا لهذه
المسئلة المتكررة وهو غير مراد بل يؤدي الى الفساد
لانه يلزم ان لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة

اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة هي
قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب ج بطلانه بيّن
هكذا اشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولة او قيل
لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي نفس
المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر
هو الشيء الموصوف بصفة التكرار وصفة التكرار
داخل في المتكرر من حيث هو متكرر فلا يلزم من نفي المجموع
على المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف
الذي هو المسئلة النحوية منهما مع الصفة التي هي تكرارها
لان نفي المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قال بنفي
جزء من اجزائه لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون ههنا
اي نفي المجموع بنفي قيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي
المتكرر ههنا بنفي تكرره لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم
من نفي نفس المسئلة او نقول توجيه رده قيل ولا يجوز
ان يكون موصولة الخ يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير
المضاف هكذا او نفيت عن كل منها تكرر ما تكرر
فح يستقيم الكلام فافهم فانه من مزالق الاقدام
استقلالا منصوب على انه مفعول له لنفيت او على
انه حال من ضمير نفيت بمعنى مستقلا المعاد متعلق

باستقلالا وهو اي المعاد مصدر ميمي بمعنى الاعادة
والتكرار ومستقلا معطوف على استقلالا مجاز فيه الوجهان
من كونه مفعولا له وحالا ايضا المفاد متعلق باستقلالا
واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالمعاد والتقدير
لاجل استقلالي او مستقلا انا لافادة التكرار على ان
يكون اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول
اذ لا يستقيم المعنى ح الا بارتكاب الحذف في فاعل الاستقلال
ومفعوله معا اي لاستقلالي فائدة التكرار لمن يستفيد
لان الاستقلال عد الشيء قليلا ولا يتصور في المفاد
لان المفاد هو التحصيل المستفيد على تقدير كونه اسما مفعولا
ولا معنى لعده قليلا لكن الشارح اقتفى اثر صاحب
الضوء فقال وهو اي المفاد اسم مفعول من افاد
يفيد واللام فيه اما للعهد الخارجي والمعهود وهو الولد
المذكور فالمراد من المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس
والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا المختصر وقول
من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لا بمعنى الجنس لانه في
الصفة وهو فيها اي اللام في الصفة اي في اسم الفاعل
والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول
لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول

من المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق باطل
قوله قول من قال مبتداء وباطل خبره وما بينهما مقول
القول لانا نقول القول بكون اللام للجنس على مذهب
المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم
فان اللام عنده في الصفات مطلقا سواء تلك الصفا
بمعنى الحدوث كالضارب وغيره اولا اي وان لم
يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن
والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ويطلقان
على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه مصدقا
الان او منكرا فيه ولهذا ترى يستعملهما اي نحو كان
من العارف بمعنى التصديق والانكار والجاهل بهما ونحوا
نظير ذبيحة اذا اطلقت على ذات المذبوح من غير ملاحظة
صفة الذبح حرف تعريف خبر ان اللام ولو سلم
انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان الموصول
في الحقيقة ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم
الذين يأتونك الا زيدا او اضرب العالمين بكسر اللام
الا زيدا ونحو ذلك فانهما اي الالف واللام في الذين والعالمين
موصولان كائنان في هذين المثالين للجنس والاستغراق
والا لما صح الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في

المستثنى

١١

المستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء وكيف
ينافي الجنسية والاستغراق وارباب المعاني والبيان
قال ان الاقسام الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي
وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الخارجي جارية
في الموصول والمضاف الى المعرفة باضافة معنوية على
نحو جريانها في المعرف باللام بعينه فليتأمل ولولا مخافة
التطويل والاطناب لاطلعناك هنا على فوائد لم تحم
حولها الا واحد بعد واحد من اولي الالباب غير وهو صفة
في الاصل بمعنى المغاير اي مغايرا لمذخر ويستوي فيه
الاحوال كلها الا ان فيه معنى النفي فجرى مجرى حرف في
عدم التصرف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا
تصريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة
عارية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا
في كلام العرب العرباء بل في عبارة بعض العلماء اي في كلام
المصنفين فكانه جعلوه بمعنى المغاير وهو اي غير
ههنا منصوب على الحالية من ضمير تصفيت مذخر
بالدال المهملة المشددة مجرور للاضافة الغير اليه وهو
اسم فاعل من الافتعال اصله مذتخر فقلبت التاء
دالا فصار مذدخر ثم ادغم الذال المعجمة في الدال المهملة

بعد قلبها مهملة فصار مدّخر وجاز فيه ايضا مذّخر بالذال
المنقوطة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد
قلبها معجمة وذلك لان الدال والذال كلاهما من المجهورية
فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل الدال
ذالا والذال دالا وجاز فيه ايضا مذدخر بالمعجمة قبل المهملة
بفك الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما في الذات
فضل منصوب على انه مفعول مدخر النصيحة مجرورة لاضافة
فضل اليها وانما عمل مدخر في فضل لانه اريد به الحال والاستقبال
واعتمد عليه ايضا على غيره وهو في معنى النفي بمعنى ان عمل
اسم الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال
والاستقبال اي عند تجرده عن اللام اذ عند دخول اللام
الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط
في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو في صورة الاسم
كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيدا اي الذي ضرب وانما
اشترط ذلك ليتم مشابهة لفظا ومعنى واما اذا كان
بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع
لفظا لا معنى فلا يتم مشابهة لا للماضي ولا للمضارع فلا
يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط
انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق

فانه

فانه يعمل في الفاعل عنده سواء كان بمعنى الحال والاستقبال
وسواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد
ضارب او ضارب ابوه او ضارب في داره عمرا امس
لان ادنى مشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص
الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور
مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل لاتساعه وكذلك
يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس
باجنبي عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء
الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان
طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع
للذات المتصفة بالمصدر وهما من حيث هي لا تقتضي
فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى
المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعا عند العمل
موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك فيما يكون مسندا
كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي ستذكر فانه
لا يجوز ان يكون مخبرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من
لوازم الفعل او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد
على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام
والعوارض دون الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون

بالاحكام والعوارض دون الذوات الاول حرف النفي يكون
نحو ما قائم زيدا او في معناها اي في معنى حرف النفي من
اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم
كما في قول الشاعر وان امرأ لم يعن الا بصالح لغير
مهين نفسه بالمطامع فان مهين عمل في نفسه النصب
لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قائما الزيدون
قوله وان امرأ في مختار الصحاح المرء الرجل يقول هذا
امرؤ صالح وهذه امرأة صالحة فاذا ادخلت الالف
الوصل في المذكر وقلت امرؤ فثلث لغات فتح الراء
في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال فيكون
في اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى وقوله لم يعن
على وزن لم يرم صفة امرأ ولغير باللام الابتدائية
المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهين على وزن مجيب
اسم الفاعل من اهان يهين اهانة والمطامع جمع مطمع
بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لم يهتم الا باعمال صالحة
لا يهين نفسه باظهار الطمع في كل موضع والثاني من تلك
الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقائم زيد
او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي فيرفع
تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول

مقيما

مقيما اي المقيم يعني ايقبلون عذري قوله شعري بكسر
الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت وخبره محذوف
ههنا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير
ليت علمي بمعنى يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى
ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او في معناه فان
الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستقلا
من حرف او من اسمه نحو اين جالس صاحبك وكيف مصبح ابناك
وكم ماكث صديقاك والثالث من تلك الاشياء الستة
المبتدأ صريحا نحو زيد قائم ابوه او منويا كقوله وكم مالئ
عينه من شيء غيره فان مالئ نصب عينه لاعتماده على كم
الخبرية التي ليست بمبتدأ صريحا لكونه في الظاهر نكرة
غير مخصصة بل مبتدأ منويا فانه مخصص معنى الا يرى
ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال ومن هذا
علم ان تخصيص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلثة اقسام
اما بالصفة لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا نحو قولهم
شحب في الاناء وشحب في الارض اي شحب واحد او شحب من
اللبن او بالصفة معنى ونية كما في كم الخبرية فان الوصف
فيها من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها كما يقدر
مع لفظه شحب لان كم لا توصف اصلا كذا قالوا فاعلم

ذلك والرابع من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو
مررت برجل عالم ابوه والخامس منها ذو الحال
بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه
ويجوز فيها اي في الحال اعني في مواضع اعتماد اسم الفاعل
فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا بان يحذف ذو الحال
لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب ابوه قال
السيد ركن الدين العلوي بعبتخبين في كبيره اسم
شرح للكافية قوله بعد الموصول ظرف قال وقوله
غفل عنه المص مقوله وزاد بعضهم على وجوه الاعتماد
ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا حيث نصب
طالعا جبلا على انه مفعوله لاعتماده على يا لكن المحققين
قالوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا كما ذكر
او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل
وزاد بعضهم ان يعتمد على انّ المسكورة المشددة
نحو انّ قائم الزيدان ومما ينبغي ان يعلم في هذا المقام
انه كما ان الاسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة تعمل بالاعتماد وكذلك يعمل به
ما يجري مجريها كالمنسوب والاستعارة مثل هاشمي
ابوك واسد الزيدان فاستعير الاسد بمعنى الجري فعمل

عمله

عمله وكذا عمل هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول
اعني منسوب الى هاشم وهذا الاشتراط اي شرط
الاعتماد عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير
وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما
ان يكون قائم مبتداء وزيد مرفوع على انه فاعل ساد
مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وزيد مبتداء
واما قائم الزيدان والزيدون ممتنع عند البصريين
لامتناع ان يكون قائم خبرا عن الزيدان او عن
الزيدون لكونه اي لكون قائم مفردا والزيدان
او الزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتداء شرط
في الخبر المشتق افرادا وتثنية او جمعا او تذكيرا
او تانيثا ليصح ارجاع الضمير منه الى المبتداء وجايز
عند الكوفيين اي قائم الزيدان والزيدون جائز عندهم
وعند الاخفش على تقدير ان يكون مبتداء وما بعده
فاعل ساد مسد الخبر وكذا الخلاف بعينه من غير تفرقة
جاز بينهم في عمل الظرف في الاعتماد وعدمه يعني
ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم المظهر بعده عند
البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء الستة
واما اذا لم يعتمد الظرف على شيء منها فالاسم الواقع

بعده مبتدأ مصدرا كان او غيره والظرف المتقدم
مع ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله خبره
اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فارتفاعه
بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اول شيء على
الفعل لانه من حيث هو حدث جزء مفهوم الفعل وان
كان غير حدث فهو مرفوع على الابتداء لا كما هو عند
الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد
في اعمال الظرف مطلقا كما لا يشترط في اعمال اسم الفاعل
المفعول في حرف جر رعاية مجرور به متعلق بمحذوف
وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو عباراته جمع
عبارات من العبور اما من المعنى الى اللفظ بالنسبة
الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر
الفاعل متروك تقديره في رعايتي عباراته والضمير
البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارات اليه
عايد الى الامام الفصيح اي الخالصة من تنافر الحروف
نحو الهعخع ومن الغرابة نحو تكأكأ وافرنقع ومن
المخالفة للقياس نحو الحمد لله العلي الاجلل ففك الادغام
ومن ضعف التاليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار

قبل الذكر

قبل الذكر وتنافر الكلمات كقوله وليس قرب قبر حرب
قبر والتعقيد نحو قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على
ما فصل كل في موضعه مجرورة صفة العبارات فان الفصاحة
كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر فصيح وكاتب
فصيح كذلك توصف بها العبارات المفردة نحو كلمة
فصيحة والمركبة مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة
فصيحة في النظم ولم تجمع الفصيحة مع ان الموصوف جمع
للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها ولم من الحروف
الجوازم للفعل المضارع وهي جازمة لم نحو لم يضرب وتسمى
بالجحد المطلق في عرف الصرفيين لانها موضوعة لمطلق
الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما
يضرب ويسمى بالجحد المستغرق لوجوب اتصال نفيها
بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب وفي قد ضرب اخبار
عن الماضي المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم ليس كذلك
لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة
الحرف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان
تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر
سواء كان امر الفاعل او المفعول او الفاعل المتكلم
او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح ايضا لغة

ولا الناهية اى الموضوعة للنهى مطلقا فانها يجى للمخاطب
والغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على
الفاعل المخاطب فى الاغلب وقد يدخله ليفيد التاء
الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ لمجموع الامرين
مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا
كما قرء فى الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت المفهوم
مما ذكرتم ان يجى صيغة المتكلم فى المعروف من الامر
والنهى وقد صرح ابو حنيفة رح بخلافه حيث قال فى
تصريفه غير انه لا ياتى الوجهان للمتكلم فى المعروف
من الامر والنهى قلنا كلامه انه لا يجى من غير تاويل
لئلا يلزم امر الشىء لنفسه او نهيه عنها والا فوروده
فى الاستعمال كثير لا يصح انكاره مثل قولهم فلنشبع
فلنجيب وغير ذلك ولهذا قال الشريف قول
السكاكى فلتعنيهما بقوله اى اذا كان السابق فى
الاعتبار الخبر والطلب وجب عليها تعنيهما اشارة
الى ان صيغة الطلب ليست على الحقيقة بل المراد بها
الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكورة
تدبر فانه بحث نفيس **الطو** فعل مضارع مجزوم
بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله الطوى بالياء

المدة لما بين فى موضعه ان حرف العلة فى اخر الفعل المعتل
بمنزلة حركة الصحيح فى اخر الفعل الغير المعتل اللام وفاعله
مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة استصفيت
ذكر منصوب لانه مفعول لم الطو **شي** مجرور لاضافة
ذكر اليه **من** حرف جر **مسائلها** مجرور بها والها مجرور
المحل لاضافة المسائل اليها عايد الى الكتب الثلثة والجار
مع المجرور متعلق بلم الطو **الا** حرف من حروف الاستثناء
وادواته على معنى ما يستثنى فى الكلام سواء كان
حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى
بحركات الثلث وغيرها مثل سواء بالكسر او الفتح
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد
بمعنى غير وما فى مثل قوله تعالى لما عليها حافظ **ما**
موصولة **ندر** فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلة
وفاعله مستتر فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب
المحل اما على الاستثناء المنقطع من ذكر شى لان
المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذى هو ذكر
والعامل اى عامل النصب فى الموصول مع صلته الا
قوله العامل مبتداء والاخيرة او العامل الفعل السابق
ذكره وهو لم الطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين

او منصوب على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل
لان ذكر ماندر بعض من ذكر الشيء او بدل الاشتمال
انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا
ليس كذلك وقد اعترف به قبيله حيث قال بدلا من
ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطو دون الابدل
هو لغو في العمل ح اي لم اطو ذكر شيء الا اطوي بالياء
ذكر ماندر بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في
الاعراب والجار اعني الباء في بحذف متعلق منصوب
المقدر بين او وعلى اي او منصوب على البدل من ذكر
شيء بسبب حذف المضاف لانه لولا ذلك الحذف لكان
الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من غير
سبيل الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى
وهو اي المضاف المحذوف ذكر وهو اي الذكر المحذوف
غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف المقدر غير
الملفوظ المذكور وان اتحدا في اصل الحروف فافهم
وانما جر والمحل على البدلية اما من شيء بدل البعض
من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شيء الا اطوي
ذكر ماندر ح يكون الذي كر الذي اورد في التفسير هو
عين الذكر المذكور اولا لان المبدل بتكرير العامل ومن هذا
يظهر

يظهر فائدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو مبدل منه
او هو بدل من المسائل في مسائلها والعامل فيه من اي لم
اطو ذكر شيء الا اطوي ذكر شيء من المسائل التي ذكرت
قيل في هذا سهو لان البدل يكون في غير الموجب وشيء
مع مسائلها موجب والجواب المنفي الذكر المتعلق بشيء
وهو من المسائل فرجع اليه فالسهو في مقالته لابن
اخت خالته ولما كان ههنا اعراب ان كل منهما يحتمل
الوجهين ابتداء في التفصيل اولا باما واو ثانيا ايضا
باما واو ثم لما بقي ههنا احتمال كون البدل من الضمير
المجرور في مسائلها ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا
من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة المعنى
للزوم كون ماندر كتابا له وما ثل ليس كذلك وذلك
لان هذا الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير
لم اطو ذكر شيء من مسائل الكتب الثلثة الا مسائل
ماندر فيرجع ماله الى ان يقال الا المسائل الكتب الثلثة ورده
وهو ظاهر الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان
بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف وهو المسائل من مسائلها
والمضاف اليه وهو ماندر بتقدير تنحية المبدل منه اي تبعيد
وازالته من البين وهو الهاء في مسائلها فاسد جدا لما قيل

وانما كان فاسدا لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا
التنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم على انا نقول بعد
التسليم يرد على الوجه الاول ايضا هذا ولكن الحق انه
ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنا ولا لفظا اما الاول
فلاشتمالها في غير بدل الغلط فائدة الاجتماع والتقرير
ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه في
بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح اللب
واللباب ولكونه ليس في التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب
عليهم عن الضمير المجرور انعمت عليهم فلو كان في حكم
التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير ح يكون صراط
الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة
الذين عن الضمير الراجع اليه لان الضمير في عليهم
الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب
واما قولهم انه في حكم التنحية فايذان منهم باستقلال
البدل بنفسه من غير ذلك المبدل منه ومفارقته التاكيد
والصفة وعطف البيان ومن هذا ظهر لك ان قول
الشارح لان المراد بالتنحية التنحية في المعنى لا في اللفظ
بمراحل عن التحقيق **او شاع** عطف على ندر **فيما** في حرف
جر ما موصولة **بينهم** منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا

على الظرفية

على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل للاضافة بين اليه
وعبارة عن النحاة لانه عايد اليهم وعامل الظرف اي
ناصبه محذوف وهو استقر وفاعله مستقل اليه من عامله
بعد حذفه مستتر فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول اي الظرف
مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور
المحل بفي متعلق بشاع **وانتشر** معطوف على شاع
او على ندر والثاني اولى لقربه **ولم** حرف جزم **ازد** فعل
مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين
وهو الظاهر ان يقال وهما اي الساكنان الياء والدال
فيه اي في المختصر متعلق بلم ازد **شيئا** منصوب لانه مفعول
لم ازد **اجنبيا** صفة شيئا **الا** حرف استثناء **ما** موصولة
كان فعل من الافعال الناقصة مع معموله جملة فعلية
صلتها اسمها مستتر فيه عايد الى ما **بالزيادة** متعلق بقوله
حريا بتشديد الياء بمعنى الجدير واللايق وهو منصوب على
انه خبر كان والاصل كان حريا بالزيادة ثم اخر رعاية
للسجع والموصول مع صلته منصوب اما على الاستثناء
من لم ازد شيئا والعامل الا او لم ازد على اختلاف
كما مر ذكره في لم الهو الا ما ندر او على البدلية من شيئا
والعامل فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل والجملة

اعني لم اذ مع ما عمل فيه معطوفة على جملة لم الطو فهي اما في
محل الرفع ان كانت فاء فنظرت عاطفة او في محل
الجزم ان كانت فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء
طويلة لا يليق ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها اي في مباحث
الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء تكرر للابد
من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من الخبرة
بكسر الخاء المعجمة بمعنى الامتحان والتجربة وهي اي تلك المسئلة
اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان على عشرة دراهم
قوله عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره وعلى متعلق بالخبر
لانه في معنى الفضل الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحد ولو قال
له على عشرة بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة
الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم
في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق ذكر وجه
التصحيح ههنا ولا بد علينا ان ننبئه فنقول اما ان اللازم
في الاول خمسة فلانا اخرجنا التسعة من العشرة
بقي واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة واخرجنا
منها سبعة بقي اثنان وادخلنا معها ستة صارت
ثمانية واخرجنا منها خمسة بقي ثلثة وادخلنا معها

اربعة

اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة بقي اربعة وادخلنا
معها اثنين صارت ستة واخرجنا منها واحد بقي
خمسة فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل
كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة
ان يجمع المثبت على حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص
المنفي عن المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية
وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنفي
تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والمجموع خمسة
وعشرون فاذا نقصت الاقل من الاكثر بقي اللازم
خمسة واما اللازم في الثاني واحد فان القائل
لما استثنى الاثنين بقي ثمانية ولما استثنى ثلثة
من تلك العشرة ايضا اذ لا بد ان يكون ذلك الاستثناء
من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر
من الاقل لا يصح وهكذا الى التسعة بان تقول له
على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة فاللازم واحد لانك
اذا اخذت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم سبعة
ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة

صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة
ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا
سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار
اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا
واعلم ان الاستثناء المساوي او انقص منه لا يصح الا اذا
ضم اليه ما يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى واعرفت
هذا فلعل الشارح انما قال له علي عشرة الا اثنين الا
ثلثة الخ بدون التعرض الى الواحد بناء على هذه العبارة
لكن لا يذهب عليك ان الظاهر ان ما في اللباب مسئلة
وما ذكره ههنا في الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي
ان يترك فيها الواحد كما لا يخفى على مدرك المتصف
فلهذا احترزنا في وجه تخريج المسئلة الثانية ما ذكرناه
وعليك بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى تقديما
اخرا فقد لاح ببالي وجاء في جناني قبل العثور على ما ذكره
الاعالي ثم وجدته هو المرضي عند بعض المحققين من
شراح اللباب وهو الذي حققه بقوله واعلم ان في هذا
المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون
المستثنى الاول الذي يستثنى منه الثاني ان كان منفيا
كان الثاني مثبتا وان كان الاول مثبتا كان الثاني منفيا

ونقول

ونقول وجه الضبط ههنا امران الاول ان نجعل كل
وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد
منفيا ونجعل كل شفع كالثمانية والستة والاربعة
والاثنين مثبتا والثاني ان يسقط المستثنى من المستثنى
منه ثم يضاف ما بقي من هذا المستثنى منه الى المستثنى
الثاني حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع المستثنى الثالث
وهلم جرا مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها
الواحد وهذا الواحد اذا ضم الى الثمانية مثلا عادة تسعة
فاذا اخرجت من هذه التسعة الثانية سبعة بقي اثنان
واذا ضم اثنان الى الستة عادة ثمانية واذا اخرجت
من هذه الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا ضم هذه الثلثة
الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة
ثلثة بقي اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى الاثنين صارت
ستة واذا اخرجت من هذه الستة واحدا بقي خمسة
هذا وههنا فوايد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان طال
الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا
لا يقع الا بعد النفي فاذا وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان
يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل
فيقال ما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتداء وان وقع بعدها

فعل ماض فيشترط ان يكون قبلها فعلا منفيا كقوله تع
وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم
نحو انشدك الا فعلت فان معناه ما استلك الا
فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها وقوع الجملة الاسمية
بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه بعد المعرفة
كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي
صفة في الاصل واما الواقع بعد النكرة فهي صفة ولا يجوز
ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول
الواو معها فنقول ما مررت باحد الا و زيد خير منه ولا يجوز
ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد
ومنها ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند قيام قرينة
قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف من ليس الا وليس
غير خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها
انه كما يكون مظهرا يجوز اضماره نحو قوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب
الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه
ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي رح يرجع
الى الكل وعند ابي ح رح يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم
الى التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل

فاذا وقع بعد الجمل

ثم نقول

ثم نقول في قولنا ولا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء
الواقع بعد الجملتين ينصرف الى الثانية عندنا وهو ههنا
منصرف الى الجملتين معا لان معناه لا حول عن معصية
الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله قلنا ان الاستثناء
المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء
اخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة ان كانا
بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة
شيء واحد **وترجمة** على وزن دحرجة اي سميته الواو للعطف
ترجمت فعل فاعل ومفعول والضمير البارز راجع الى المختصر
والجملة معطوفة اما على جملة استصفيته او على جملة
لم ازد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة
اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم
بكتاب مجرور بالباء متعلق بترجمت **المصباح** لا يخفى ان
ليس اسمه هذا المركب المجموع فلعل ذكر الكتاب
يكون مقحما تعظيما لشانه مجرور باضافة الكتاب اليه
من اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة **ليستضيء** اي
يستنير يعني انما ترجمته بالمصباح لاستضاءة المستنير
بانواره على نمط خرجت عن الحرب حينا تدبر واللام جارة
وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا يدخل الفعل الا بعد

تقديران بعدها ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تأويل
المصدر كما مر في قوله حتى يعلق و يستضيء فعل مضارع
منصوب بان اي بان المصدرية وفاعله الضمير المستكن فيه
اي في يستضيء و هو عايد الى الولد **بانواره** متعلق ليستضيء
والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار اليه راجع الى هذا
المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة و مباحثه الشريفة
وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر
بالمصباح في ازالة الظلم جميع ظلمة كالجهالة والجهل اما
الازالة اي ازالة الظلم في المصباح فظاهر واما الازالة
في المختصر فلانه يزيل ظلمة الجهل بالممارسة متعلق بالمزيل
والاشتغال به عطف تفسيري و هي في الحقيقة من
اثر الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله
بانواره والتشبيه المذكور اي تشبيه المصنف المختصر بالمصباح
في ضميره استعارة مكنية وهذا الاثبات استعارة
تخييلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او
صفة لتخييلية واما منصوب على الحالية فتدبر و
ويستغنم اي يغتنم معطوف على يستضيء والضمير
مستتر فيه عايد الى الولد **مغانم** منصوب على انه مفعول
ليستضيء وهو بمعنى الغنايم جمع غنيمة واضافتها الى

اثاره

آثاره اضافة العام الى الخاص اي مغانم من اثاره
فيكون اضافة بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المرادة
ههنا هي الاثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم هو
الفضة فيصح كون الاضافة بمعنى من لان حاصلها
وهي كون المضاف اليه محمولا موجودة ههنا والمراد بها
اي بتلك الاثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة
التي هي فوق كل مغنم والضمير البارز مجرور المحل
البارز صح
لاضافة الاثار اليه راجع الى المختصر **وكسرته** فعل فاعل
ومفعول وهو اي المفعول الضمير المتصل وهو عايد
الى المختصر والجملة معطوفة على جملة ترجمته ومعنى كسرته
طويته طيا وهو هذا النشر يعني طويته على كسر
عبد القاهر لان الثياب المغسولة اذا نشرت
طويت على كسر القصار فكان المص شبه هذا المختصر
بالثوب المطوي وجعلته مشتملا منصوب على انه حال
او مفعول ثان **على** حرف جر **جمة** مجرور بها متعلق
بكسرته **ابواب** مجرورة الاضافة الجمة اليها **الباب**
في الاصل باب البيت قيل ثم استعمل ههنا به لانه لا يدخل
في مشموله الا بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب بدليل
ابواب مرفوع على الابتداء **الاول** صفة الباب

وهو نقيض الاخر اصله اوءل على وزن افعل على راي
وهو مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت
بدليل اول منك وجمع على اوايل واوالي وقيل اصله
وول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة
لتناسب قوة المتكلم في الابتداء ولم يجمع على اواول
للاستثقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم
تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة
صرفته فتقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول
اولى من هذا العام وثانيه الاولى وجمعه اول
مثل الاخرى والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح
وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ اما النحوية مجرورة
الاصطلاحات وانما لم يقل النحويات موافقا
للاصطلاحات لانها اي النحوية اسندت الى ضمير
الجمع وهو الاصطلاحات فيجوز الوجهان كما تقرر
غير مرة فان قيل ان النحوية ليست بفعل اي
بفعل اصطلاحي ولا بمعناه مشتق من الفعل
فاين الاسناد قوله لانه متعلق بما يفهم من
الكلام السابق اعني الاستفهام الانكاري

اي الاسناد

اي لا اسناد فيه لانه لا وجود له اي للاسناد الا فيهما اي
في الفعل وفيما في معناه ولهذا اشتهر بينهم يقولون ان
الخبر لا بد وان يكون فعلا او معنى فعل قلنا ولئن سلمنا
قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمثل مواخيك ومملوكك
قلنا ان الياء فيها اي في النحوية ياء النسبة فيكون
في معنى الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة
الى النحو فالنحو اسم محض كهاشم وبصرة فلا يصح
الوصف به واذا نسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري
انخرط في سلك الصفات حتى تقول برفع الهندي الغلام
على انه فاعله في قولك رجل هندي غلامه فلا اشكال وهي
اي الاصطلاحات فههنا بمعنى المصطلحات فلهذا اي
لكونها بمعنى المصطلحات جمعت الاصطلاحات اي جيئت
بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اي الاصطلاحات
وان كانت مصدرا لفظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو
اي ذكر المصدر وارادة اسم المفعول كثير كاللفظ
بمعنى الملفوظ وغيره كالقبول بمعنى المقبول والعطف
بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي
اي الاصطلاحات بمعنى المصطلحات عبارة عن الالفاظ
المتعددة كالكلمة انواعها من الاسم والفعل والحرف

والكلام وانواعه اى انواع الكلام من الجمل الاربع
الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية واعلم ان
الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان
المركب المشتمل على المسند والمسند اليه لا يتاتى الا من اسمين
او من فعل واسم فان بدات باسم تسمى اسمية كزيد
قائم وزيد ابوه قائم وان زيدا قائم وهل زيد قائم
وما زيدا قائما ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو
واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا
لصاحب اللباب فان مثل هيهات الامر وما بعده من
الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدات بفعل
تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا ضربته
ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو
عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن
مالك لكن الزمخشري وصاحب اللباب الحقاهما
باعتبارين اخرين وجعلاهما قسمين اخرين من الجملة
وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجرد فعلها عن الشرط
ولزوم الاضمار فهي قسم من اقسام سيمونه بذلك
الاسم الاصلي اعني الفعلية والا فان تضمن الشرط
يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من فعلين نحو ان تكرمني

اكرمك

اكرمك او من شرطين معنى نحو ان كان متى كان زيد
يكتب فهو يحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار
فيسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان ملفوظا في الظرف
او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا
كما اشرنا اليه نحو افي الدار زيد وما قدامك زيد هذا
قولنا في الشرطية معنى قد زاده صاحب العباب في
شرح اللباب قال وقوله معنى اشارة الى ان الشرط
لا يجوز ان يكون جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون
بين حرف الشرط والجزاء فاذا ارادوا ذلك ادخلوا
كان واسندوه الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره
فيكون الجملة فعلية وشرطية معنى انتهى وقوله
التي يتوقف صفة الالفاظ عليها اى على تلك الالفاظ
المتعددة المباحث الاتية فلذا اى فلتوقف
المباحث الاتية عليها قدم المص هذا الباب الكائن
في الاصطلاحات على ساير الابواب هذا واردفه اى
عقبه بقوله الباب رفع على الابتدائية الثاني مرفوع
تقديرا على انه صفة الباب في العوامل الجار والمجرور متعلق
بمحذوف لكونه مرفوع المحل على الخبرية للمبتدأ اللفظية
مجرورة على انها صفة العوامل العقلية مجرور صفتها

ايضا اي كاللفظية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب
على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب
الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية والقياسية
مطردة مثل قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم
الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما
واحدا على الفاعلية وتنصب اسما اخر على المفعولية
فهذا قياس مطرد ولو ترك قوله هذا لكان اظهر في جميع
الافعال وكل ان تجري انت هذا الحكم في كل فعل
سواء سمع من العرب او لا والسماعية غير مطردة مثلا
قولنا ان الباء واخواته تجر وقوله مثلا منصوب
على المصدرية اي مثل مثلا تجد على وزن تمر صيغة
مؤنث ولم اي لفظ لم تجزم بضم الميم سماعي خبر
لقوله قولنا وقوله منحصر فيما سمع من العرب صفة
كاشفة للسماعي وليس لك ان تجاوز انت عما سمعه
من العرب ولا شك ان المطرد يستحق التقديم
على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى
الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل كذا
قال في الضوء قوله النادر اي الساقط وقوله الخارج
صفة بعد صفة للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى

بالتقديم فلذلك قدمه عليه ثم قال **الباب الثالث**
في العوامل اللفظية السماعية واعرابها كاعراب السابق لكن
قدمه على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى
لانها تعرف بالحس والبصري فيه بحث لان العوامل
اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة
وهي ليس مخصوصة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف
بحس السمع والقلب معا لكان اولى والمعنوية تعرف
فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابتداء الرافع للمبتدأ
والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع
او كون الصفة صفة لمرفوع او منصوب او مجرور
العامل في الصفة عند الاخفش على ما سيجيء في اخر الكتاب
في الباب الرابع ولا شك ان كل واحد منها عقلي لا يعرف
الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف بالشيئين
على ما يعرف بالشيء الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعلية
لا فصيل لها في الالتباس بمزية عليها تقصد في جمع
المزايا ثم قدم المصنف **الباب الرابع في العوامل**
المعنوية على **الباب الخامس في فصول العربية** لان المراد من
علم النحو معرفة العوامل والمعمول فالبحث في الرابع من العوامل
وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف

والتنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها من متممات
الفن وليست بمقصودة من هذا الفن وان كانت
مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من
هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث
يشتمل الثاني المقصود الاصلي وغيره بخلاف الاول
والمقصود من هذا الفن مقدم على المقصود في هذا
الفن فلهذا قدم الرابع على الخامسة فافراد الصفات
في الابواب في قوله في العوامل اللفظية حيث قال
اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع وغيره مع ان
موصوفها جمع وهو العامل يعلم مما ذكرنا في الكتب
المضبوطة اي في قوله في مختصراته المضبوطة ولعل
المضبوطة وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد ههنا
ان يذكر وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في الخمسة
بان يقال ان المبحوث عنه في هذا الكتاب لا يخلو من
ان يكون موقوفا عليه للمباحث الاتية اولا فالاول
هو الباب الاول وان كان الثاني وهو ما لم يتوقف
عليه المباحث الاتية فلا يخلو من ان يكون البحث
فيه من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو
من ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا

فالاول

فالاول ما يكون العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني
والثاني اي ما يكون العامل فيه سماعيا هو الباب الثالث
والثالث اي ما يكون العامل فيه معنوية هو الباب
الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث فيه لا من
جهة العاملية فهو الباب الخامس فان قيل لا يلزم
من عدم كون البحث من جهة العاملية ان يكون هو
الباب الخامس الذي في فصول من العربية فلم لا يجوز
ان يكون شيئا اخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا
اعلم اولا ان الحصر اي الحكم بالانحصار اما عقلي اي متردد
بين النفي والاثبات يجزم العقل بمجرد ملاحظة
مفهومه بالانحصار واما استقرائي اي لا يكون كذلك
بل يستند الى التتبع والاستقراء هو المشهور بين الجمهور
لكن قد اعتبر بعضهم ههنا قسما اخر وسماه حصرا
جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق بجعل
جاعل ان يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك
الاقسام كالمصباح المجعول على الابواب الخمسة اولا
يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه
فيسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقراء
فان تعلق به فيسمونه بالحصر الجعلي اذا عرفت هذا فنقول

هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي لا عقلي
لان بديهة العقل فيه لا يتطرق اليه شبهة لكن يدفع
السؤال العام بالاستقراء يعني اذا لم يكن البحث
من جهة العاقلية فهو الحاصر بالاستقراء
اي يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء
في اجزاء الكتاب وابوابه لا بالعقل
لان العقل يجوز ان
يكون شيئا اخر
غير الخا
مس
تمت
ما
م



